



غرفة تجارة وصناعة الكويت



التقرير السنوي

2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم
رئيس مجلس الإدارة

عبدالوهاب محمد الوزان
النائب الأول للرئيس

محمد جاسم الصقر
النائب الثاني للرئيس

عبدالله سعود الجميضي
أمين الصندوق الفخري

فهد يعقوب يوسف الجوعان
نائب أمين الصندوق الفخري

أسامة محمد يوسف النصف
عضو المكتب

عصام محمد البحر
عضو المكتب

الأعضاء

أحمد سليمان القضيب

حسين علي الخرافي

خالد مشاري الخالد

دبوس فيصل غانم الدبوس

ساير بدر الساير

ضارار يوسف الغانم

طارق بدر سالم المطوع

طلال جاسم محمد الخرافي

عبدالله عبداللطيف الشايع

عبدالله نجيب الملا

علي حسين مكي الجمعة

عمران حبيب جوهر حيات

محمد حمود زامل الفجي

محمد عبدالرضا كاكولي

مصعب سالم النصف

وفاء أحمد القطامي

وليد خالد حمود الدبوس

المدير العام

رياح عبدالرحمن الرباح

مدققو الحسابات القطامي والعيان وشركاهم - جرانت ثورنتون

الفهرست

- تقديم السيد رئيس مجلس الإدارة - ملخص تنفيذي: 8

الفصل الأول: القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

- رأي الغرفة حول اقتراح بقانون بتعديل مادتين من قانون العمل بالقطاع الأهلي: 14
- مريثات الغرفة حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة: 16
- الأصناف الرئيسية للسلع والمنتجات ذات الميزة التنافسية المصدرّة والواردة من وإلى دولة الكويت: 18
- التيسير التجاري كاستراتيجية تنمية لدولة الكويت: 19
- حماية المنتج الوطني والاجتهادات التي انعكست سلباً على دوره التنموي المنشود: 21
- لمحة موجزة عن جهود الغرفة كعضو في اللجنة المكلفة بمراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد: 22
- ملاحظات الغرفة حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون في شأن السجل التجاري: 23
- ملاحظات الغرفة وتساؤلاتها حول مشروع في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه: 25
- الغرفة تناقش توجهات ومقترحات لتنظيم سوق العمل: 28
- الغرفة تثمّن قرار إعطاء الأولوية للمنتجات الكويتية: 28
- تطوير آلية توظيف المقيمين بصورة غير قانونية في القطاع الخاص: 29
- أنشطة لجان الغرفة: 29

الفصل الثاني: لقاءات ومؤتمرات وندوات

لقاءات كبار المسؤولين 2018

- سمو الامير يثمّن دور الغرفة في إنجاح مؤتمر إعادة إعمار العراق: 32
- وسمو ولي العهد يشيد بدور الغرفة: 32
- سمو رئيس مجلس الوزراء يستقبل رئيس الغرفة: 33
- معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح يلتقي مجلس إدارة الغرفة: 33
- لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة في قصر بيان: 33

كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة عام 2018

- نشاطات محلية أخرى:
 - ندوة «النظام الضريبي في بريطانيا»: 35
 - ندوة «الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادي»: 35
 - متدربو هيئة أسواق المال حديثو التخرج يزورون الغرفة: 36
 - لقاء مع الشركات الكويتية تمهيداً لمؤتمر استثمار في العراق: 36

- 37 - مؤتمر «استثمر في العراق»:
- 38 - ورشة عمل حول «تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية - اليابانية»:
- 39 - ملتقى الكويت للاستثمار 2018:
- 44 - حلقة نقاشية بشأن العمالة في قطاع البناء:
- 45 - لقاء بين ممثلي الاتحادات النوعية والهيئة العامة للقوى العاملة:
- 45 - ندوة «اللوائح والاشتراطات للرقابة الغذائية والتراخيص الصحية»:
- 45 - وندوة «توسيم المنتجات الغذائية»:
- 46 - ... ولقاء حول الاشتراطات الصحية الخاصة بوسائل نقل المواد الغذائية:
- 46 - لقاء مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية:
- 46 - زيارة مشروع جسر الشيخ جابر:
- 47 - لقاء مع مسؤولة برنامج العمل اللائق في دول الخليج العربية:
- 47 - مؤتمر التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2:
- 48 - ندوة حول السياحة بجمهورية فيتنام:

الفصل الثالث: نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

• أنشطة دولية أخرى

- 50 - أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي:
- 51 - ثانياً: في إطار الدول العربية:
- 52 - ثالثاً: على الصعيد العالمي:
- 53 - الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2018:
- 56 - بروتوكولات وقعتها الغرفة عام 2018:

الفصل الرابع: الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

- 58 • موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية:
- 59 - المعاملات:
- 60 - المراسلات:
- 61 • اللجان:
- 61 - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:
- 61 - أهم اللجان الكويتية الدائمة والمؤقتة التي تشارك فيها الغرفة:

- 63 مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير - 2018:
- 63 - البرامج التي نفذها المركز خلال عام 2018:
- 65 أولاً : برامج التدريب القصيرة:
- 65 ثانياً : برامج التدريب المهني:
- 65 ثالثاً : برنامج اللغة الانجليزية للأعمال:
- 65 رابعاً : ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:
- 65 خامساً : برامج تخصصية بالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام (ICA):
- 66 الغرفة توفد الدفعة الثامنة من المبتعثين الكويتيين لنيل درجة الماجستير:
- 66 • مركز الكويت للتحكيم التجاري عام 2018:
- 66 اللجنة التنفيذية:
- 66 المحكمون والخبراء:
- 66 القضايا:
- 66 نشاط الأمانة العامة:
- 66 الدورات:
- 67 ورش العمل ومؤتمرات:
- 67 الزيارات الخارجية:
- 67 • مركز أصحاب الأعمال:
- 68 الغرفة تقدم بعض خدماتها إلكترونياً:

الفصل الخامس: الحسابات الختامية

- 71 • تقرير مراقب الحسابات المستقل:
- 73 • بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2018:
- 74 • الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2018:
- 75 • بيان التغيرات في حقوق ملكية الغرفة:
- 75 • بيان التدفقات النقدية:
- 76 • ايضاحات حول البيانات المالية:

التقرير الإداري والمالي

تقديم رئيس مجلس الإدارة



تقديم رئيس مجلس الإدارة - ملخص تنفيذي

منذ تأسيسها، تسعى غرفة تجارة وصناعة الكويت، نحو تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما، المساهمة في تنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني، بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسراً نحو إيجاد بنية تنموية متجددة ومستدامة. وثانيهما، إيجاد قطاع خاص قوي يستطيع أن يتسلم قاطرة هذه البنية التنموية، وأن يقودها بكفاءة واقتدار، وفي إطار توجهات الدولة وخططها، والالتزام بأسس الحرية الاقتصادية المتمثلة بتكافؤ الفرص، وعدالة المنافسة، والشفافية.

من هذا المنطلق، وفي ضوء هذين الهدفين، يمكن قراءة جهود الغرفة وأنشطتها التي يلخصها تقريرها السنوي الذي يقدمه مجلس إدارة الغرفة إلى هيئتها العامة. ويسرني اليوم أن أقدم إلى الهيئة العامة الخامسة والخمسين التقرير الذي يعرض جهود الغرفة وأنشطتها خلال العام 2018.

يختص **الفصل الأول** من التقرير بتبيان الدور الذي تؤديه الغرفة تعبيراً عن آراء القطاع الخاص ومواقفه وتطلعاته، في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من كون الغرفة المؤسسة التي تتشرف بتمثيل القطاع الخاص بشتى أنشطته ومختلف مؤسساته.

ففي أواخر ديسمبر 2017 تلقت الغرفة خطاباً من مجلس الأمة بشأن رغبة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالمجلس بمعرفة وجهة نظر الغرفة بالاقترح بقانون "بتعديل نص المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010". وفي أوائل يناير وجهت الغرفة للمجلس كتاباً أعربت فيه عن اعتقادها بأن من المتعذر عليها ابداء رأي موضوعي في الاقتراح ما لم تتوافر تقديرات حول تكلفته على المال العام وعدد المواطنين الذين سيشملهم.

وفي أواسط ديسمبر 2018 استجابت الغرفة لدعوة اللجنة لاجتماع لندارس اقتراح بتعديل المادتين (51 و70) من القانون المذكور. ونزولاً عند رغبة اللجنة بتوثيق ما طرحه ممثلو الغرفة من رأي في الاجتماع، أعدت الغرفة مذكرة بهذا الشأن وقدمتها للمجلس في العشرين من ديسمبر 2018.

واستجابة لرغبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في التعرف على مرئيات الغرفة حول تعريف تصنيف حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أعدت الغرفة مذكرة مختصرة ضمّنتها مرئياتها في هذا الشأن، وقدمتها للمؤسسة في العشرين من مارس 2018.

واستجابة لرغبة من الهيئة العامة للصناعة، أعدت الغرفة قائمة بالأصناف الرئيسية للسلع والمنتجات ذات الميزة التنافسية المصدرّة والواردة من وإلى دولة الكويت من مجموعة الدول التي حددتها الهيئة، وزودتها بها في السادس عشر من إبريل 2018.

وتحت رعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وبتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أُقيم في قاعة التحرير بقصر بيان ومركز جابر الأحمد الثقافي يومي 20 - 21 مارس 2018، "ملتقى الكويت للاستثمار 2018". وقد شاركت الغرفة في أبحاث هذا المؤتمر بورقة عن "التيسير التجاري كاستراتيجية تنموية لدولة الكويت". قدمها مستشار الغرفة.

ونتيجة لمتابعة الغرفة لموضوع حماية المنتج الوطني وما أحيط به من اجتهادات انعكست سلباً على دوره التنموي المنشود، وجّه رئيس الغرفة في التاسع من إبريل كتاباً إلى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أعرب

فيه عن مخاوف الغرفة من تطبيق ما انتهت إليه بعض الفتاوى الصادرة عن إدارة الفتوى والتشريع، والخاصة ببعض العقود التي تزمع وزارة الاشغال العامة إبرامها، وبخاصة الفتوى المؤرخة في 2018/10/22، حيث أكدت الغرفة ان المساواة بين المنتج الوطني والمنتج الخليجي وفقاً للاتفاقية الاقتصادية الخليجية تخص الضريبة الجمركية فقط وليس أفضلية ترسية العطاءات كما رأت الفتوى.

وكممثل للقطاع الخاص، شاركت الغرفة في عضوية اللجنة المكلفة بإعداد مراجعة مؤشرات مدركات الفساد وإعداد الآليات والتدابير اللازمة لتعديل ترتيب دولة الكويت على المؤشر العالمي لمدركات الفساد، وفي هذا الإطار قدمت الغرفة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد، في الثاني من إبريل، ورقة موجزة ركزت أولوياتها فيها على الجانب الاقتصادي من المؤشر.

واستجابة لرغبة وزارة التجارة والصناعة في معرفة ملاحظات الغرفة حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون 18 لسنة 2018، في شأن السجل التجاري، أعدت الغرفة مذكرة ضمّنتها ملاحظاتها في هذا الشأن، قدمتها للوزارة في السابع من أكتوبر 2018.

وبحضور معالي وزير التجارة والصناعة وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد الكويتي للتأمين، عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الموقر اجتماعاً يوم 18 نوفمبر 2018 لتدارس "مشروع قانون في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه". وتلبية لرغبة اللجنة في أن تتلقى مذكرات بملاحظات وآراء الجهات الثلاث التي شاركت في اللقاء، أعدت الغرفة مذكرة قدمتها إلى اللجنة في السابع والعشرين من نوفمبر، لخصت فيها ما أبدته من ملاحظات وطرحته من تساؤلات، لتنتهي بوقفه أطول مع الدور المأمول لنشاط التأمين في "رؤية الكويت 2035".

وفي اجتماعها الأخير لعام 2018، استعرضت لجنة الصناعة والعمل، المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة، ما دأبت الصحف على تداوله في الآونة الأخيرة حول توجهات ومقترحات بعض المسؤولين بالجهات المعنية بتنظيم سوق العمل في دولة الكويت، وقد رأت الغرفة أن من شأن ذلك أن يثير تساؤلات حول الدوافع وراء النشر وتكراره، كما يتطلب إجراء لقاءات مع الوزراء المعنيين للتشاور وتدارس الآثار السلبية المحتملة على دور القطاع الخاص. وبهذه المناسبة أعادت الغرفة التذكير - عبر افتتاحية عدد نوفمبر من مجلتها - بأن شمولية انعكاسات ونتائج القرار الاقتصادي تجعل من الضروري مشاركة القطاع الخاص في بنائه (وليس في اتخاذه) سعياً لاكتساب الدعم الكافي لنجاحه.

وبمناسبة إصدار معالي وزير التجارة والصناعة قراره بإعطاء الأولوية للمنتجات الكويتية أصدرت الغرفة بياناً ثمّنت فيه هذا القرار وعممته على الصحف الكويتية.

وعقب اللقاء الذي عُقد في الثالث والعشرين من أكتوبر 2018، بين الغرفة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، في مقر الغرفة، أعلن "الجهاز" عن تطوير آلية للتوظيف في القطاع الخاص بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت لتشمل شرائح أوسع من المقيمين بصورة غير قانونية.

ويختتم التقرير فصله الأول بسرد عناوين أبرز القضايا التي بحثتها اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة خلال عام 2018.

ويبين **الفصل الثاني** من هذا التقرير، أهم اللقاءات التي أجرتها الغرفة مع كبار المسؤولين في الدولة، ومع ضيوفها الرسميين، سواء في الغرفة أو خارجها، كما يبين المؤتمرات والندوات والفعاليات الأخرى التي نظمتها الغرفة أو شاركت فيها. ففي التاسع عشر من فبراير استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بقصر السيف، رئيس الغرفة ومجموعة من ممثليها، لتهنئة سموه بالنجاح الباهر الذي حققه مؤتمر إعادة إعمار العراق، حيث أشاد سموه بالدور الفاعل للغرفة وجهودها في التحضير والمشاركة في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق. كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح السادة رئيس وأعضاء الغرفة، حيث أشاد سموه بدورهم ومشاركتهم في الإعداد والتحضير للمؤتمر.

وفي الحادي والعشرين من يناير استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، في قصر السيف، رئيس الغرفة يرافقه رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية والوفد المرافق.

وتلبية لدعوة من الغرفة، التقى معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، رئيس مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الدولية الشمالية، الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، في التاسع عشر من إبريل بمجلس إدارة الغرفة، وصحب معاليه في هذا اللقاء السادة والسيدات أعضاء مجلس أمناء المنطقة.

وعلى الصعيد الخارجي التقت الغرفة في قصر بيان كلاً من: رئيس جمهورية القمر، ورئيس جمهورية كوت دي فوار، واستقبلت كلاً من: وزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الاقليمي بجمهورية غانا، وزيرة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج، وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية بنغلاديش، رئيس البرلمان السويدي، وزير التجارة والصناعة بجمهورية الصومال، وزيراً المالية والبيئة التحتية بجمهورية غويانا، وزير خارجية جمهورية الدومينيكان، رئيسة وزراء رومانيا، محافظ مدينة "هوشي منه" بجمهورية فيتنام، أمين عام مجلس التعاون، محافظ منطقة "شانلي أورفا" التركية، محافظ جزيرة كورس اليونانية، ووزير خارجية الأرجنتين.

وأقامت الغرفة ندوة حول النظام الضريبي في بريطانيا، وندوة الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادي، ومؤتمر استثمار في العراق، وشاركت في تنظيم ملتقى الكويت للاستثمار 2018، ونظمت مؤتمر التحكيم في منازعات الملكية الفكرية، وندوة وورشنة عمل حول تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية - اليابانية، وندوة حول اللوائح والاشتراطات للرقابة الغذائية والتراخيص الصحية، وحلقة نقاشية بشأن العمالة في قطاع البناء، وندوة توسيم المنتجات الغذائية، وندوة حول السياحة في فيتنام. والتقت الغرفة الشركات الكويتية تمهيداً لمؤتمر استثمار في العراق، كما نظمت لقاء بين ممثلي الاتحادات النوعية والهيئة العامة للقوى العاملة، ولقاء حول الاشتراطات الصحية لوسائل نقل المواد الغذائية، كما التقت مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، والتقت كذلك مسؤولة برنامج العمل اللائق في الدول الخليجية، وقام وفد من الغرفة بزيارة مشروع جسر الشيخ جابر، واستقبلت الغرفة متدربي هيئة أسواق المال حديثي التخرج.

ويشرح **الفصل الثالث** من التقرير نشاطات الغرفة على الصعيدين العربي والدولي، فيشير إلى أنها تمثلت في اجتماعات ثمان لجان اقتصادية كويتية مشتركة مع دول أخرى وهي: قرغيزيا، بريطانيا، تونس، باكستان، سريلانكا، الأردن، أوكرانيا، ومصر.

وفي إطار مجلس التعاون الخليجي شاركت الغرفة في اجتماعات اتحاد الغرف الخليجية، وحفل تكريم الفائزين بجائزة الشارقة للتميز الاقتصادي، والاجتماع (24) للجنة السوق الخليجية المشتركة، واللقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة وممثلي القطاع الخاص الخليجي، كما التقت معالي أمين عام مجلس التعاون الخليجي، وقامت بزيارة عمل لبعض غرف دولة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى الصعيد العربي، شاركت الغرفة في جميع اجتماعات اتحاد الغرف العربية ولجانته التنفيذية، والمنتدى الثالث للاستثمار في مصر، ومؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والدورة (46) لمؤتمر العمل العربي، والدورة (25) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومعرض الجزائر الدولي، والمؤتمر العربي للألمنيوم، والمؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي، كما شاركت في دورة تدريبية حول تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما على المستوى العالمي، فشاركت الغرفة في كل اجتماعات الغرفة الإسلامية، ومنظمة العمل الدولية، والغرف العربية - الأجنبية المشتركة، وفي ندوة تحسين إدارة وعائدات الاستثمار، وندوة الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادية، وورش عمل منتدى الاقتصاد المعرفي، ومعرض الكويت التجاري بدورته الاستثنائية لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وورشة عمل المتاجرات والفرص الاستثمارية، والمؤتمر الدولي التاسع للأعمال، والملتقى العربي - الألماني للطاقة، ومنتدى الاستثمار الصيني - الكويتي الأول، وفي مؤتمر اتحاد الغرف في آسيا والمحيط الهادئ، والمؤتمر العالمي للتميز المؤسسي، كما قامت بزيارة دراسية لجورجيا لتحسين بيئة الأعمال.

وبلغ عدد الوفود التي استقبلتها الغرفة (48) وفداً اقتصادياً وتجارياً من (36) دولة ومن جهات دولية أخرى.

ووقعت الغرفة خلال عام 2018 خمسة بروتوكولات مع كل من: منظمة العمل العربية، غرفة تجارة وصناعة رومانيا، منظمة العمل الدولية، مقاطعة قرطبة الاسبانية، ومع وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

وفي **فصله الرابع**، يتناول التقرير الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة، ويبين نطاقها ومدى فعاليتها، فيشير إلى أن عدد أعضاء الغرفة بلغ عام 2018 حوالي (58.7) ألف عضو مقابل (49.17) ألفاً عام 2017 و(44.65) ألفاً عام 2016، و(39.51) ألفاً عام 2015، وحوالي (35.74) ألفاً عام 2014 و(32.43) ألفاً عام 2013 ونفس الرقم تقريباً في العام السابق وحوالي (29.57) ألف عضو في عام 2011.

أما عدد المعاملات التي أصدرتها الغرفة أو صادقت عليها خلال العام فبلغ حوالي (423.42) ألف معاملة مقابل حوالي (396.70) ألفاً عام 2017 و(359.93) ألفاً عام 2016 و(351.57) ألفاً في عام 2015، و(326.63) ألفاً عام 2014 وحوالي (298.1) ألفاً عام 2013 و(295.2) ألفاً عام 2012 و(271) ألفاً في عام 2011.

أما عن المراسلات التي تعكس نشاط الغرفة كجسر اتصال وتواصل بين أصحاب الأعمال والمؤسسات الكويتية ونظرائهم في الخارج، فقد تلقت الغرفة خلال العام (8,244) رسالة، وصدر عنها (3,405) رسائل، إلى جانب حوالي (321.87) ألف رسالة دورية.

وإلى جانب لجانها الخمس، المنبثقة عن مجلس إدارتها، تابعت الغرفة مشاركتها مع الجهات الرسمية في العديد من المجالس والهيئات واللجان، منها: الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للتوحيد القياسي، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مجلس الجامعات الخاصة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لجنة متابعة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، واللجنة الوطنية التوجيهية الدائمة لتنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة، اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية... أما اللجان المؤقتة التي شاركت فيها الغرفة، والتي تُشكّل مهمة معينة بالذات وتنتهي بانتهائها، فقد بلغت (32) لجنة.

وتناول الفصل الرابع أيضاً، أنشطة مركز الكويت للتحكيم التجاري، ومركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، ومركز أصحاب الأعمال، التابعة كلها للغرفة، كما تناول برنامج الغرفة للبعثات الدراسية، كما نوه بالتطوير الإلكتروني للموس الذي شهدته الخدمات التي تقدمها الغرفة لأعضائها.

وأفرد التقرير **فصله الخامس** للحسابات الختامية للغرفة عن عام 2018، حيث ناهز صافي الإيرادات (6.49) مليون دينار وهو يزيد قليلاً عن مثيله في عام 2017 البالغ (5.56) مليون دينار. علماً أن إيرادات الغرفة قد تراوحت خلال الأعوام السبعة السابقة، (بين 4.49 مليون عام 2011 و5.31 مليون عام 2016). أما مجموع المصاريف، قبل الاستهلاك، فارتفع إلى حوالي (4.69) مليون دينار مقابل حوالي (3.95) مليوناً عام 2017. أما الوفر التشغيلي الذي حققته الغرفة عام 2018، فقد انخفض قليلاً بعد الاستهلاك من حوالي (875.35) ألفاً عام 2017 إلى (852.12) ألفاً عام 2018. وهنا يجدر التنويه بأن نفقات الغرفة تناهز أو ربما تزيد، ومنذ سنوات طويلة، عن إيراداتها الذاتية المتولدة عن خدماتها لأعضائها (الانتساب، الاشتراك، التصديق...)، ويسد هذا "العجز النظري" عادة بصافي إيراد مبنى الغرفة وبيع الاستثمار، اللذين بلغ مجموعهما عام 2018 زهاء (748.2) ألف دينار.

أخيراً يسعد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت أن يرفع صادق الثناء والولاء إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد - ورئيس الغرفة الفخري منذ تأسيسها عام 1959 - الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، كما يرفع إلى سموه فائق الشكر على ما يوليه للاقتصاد الوطني على اختلاف قطاعاته وأنشطته من اهتمام بالغ. كما يتقدم المجلس بالشكر والامتنان إلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وإلى حكومته الموقرة بكافة وزاراتها ومؤسساتها، على تعاونها الصادق والبنّاء مع جهود الغرفة في سبيل خدمة الكويت واقتصادها الوطني.

وتعرب الغرفة عن خالص تقديرها لسعادة رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم، ولكافة أعضاء المجلس المحترمين لتفهمهم لدورها الوطني والمهني.

والله أدعو أن يوفق كل مسعى يهدف إلى حماية الكويت وخير شعبها وازدهار اقتصادها.

رئيس مجلس الإدارة

التقرير الإداري



الفصل الأول

القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة



القضايا الاقتصادية التي عالجتها الغرفة

في معرض تحديده لمهام الغرفة وأعمالها، نص قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت على ضرورة التعرف على رأيها مقدماً في دراسة مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصبغة الاقتصادية والمالية، وفي وضعها وتعديلها، كما أجاز للغرفة أن تتقدم، ومن تلقاء نفسها، بما تراه من آراء ومقترحات حول كافة الأمور المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. كل ذلك - بالطبع - على سبيل المشورة والطرح الفكري، ويبقى القرار للسلطات المختصة.

وضمن نطاق هذا الإطار قامت الغرفة، بالمشاركة في دراسة ومراجعة العديد من التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي في البلاد وأبدت الرأي في الكثير من القضايا الاقتصادية المحلية، وساهمت في بلورة معالجاتها.

وفي هذا الفصل عرض سريع لأهم ما قامت به الغرفة في مجال معالجة القضايا الاقتصادية خلال عام 2018.

رأي الغرفة حول اقتراح بقانون بتعديل مادتين من قانون العمل بالقطاع الأهلي

وفي ما يلي نص هذه المذكرة:

”يوم الاثنين 17 ديسمبر 2018، كانت غرفة تجارة وصناعة الكويت ضمن الجهات العديدة المشاركة في الاجتماع الذي دعت إليه لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في مجلس الأمة، لبحث الاقتراح بقانون بتعديل المادتين 51 و 70 من القانون رقم 6/ 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي.

وهذه المذكرة تتقدم بها الغرفة - مشفوعة بالشكر والتقدير - نزولاً عند رغبة اللجنة الموقرة في توثيق ما طرحه ممثلو الغرفة من رأي في الاجتماع المذكور.

أولاً- تعديل الفقرة الأخيرة من المادة (51)

النص الحالي؛ ”ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهات نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله، ويسري هذا الحكم اعتباراً من تاريخ العمل بقانون رقم (6) لسنة 2010 المشار إليه“

النص المقترح؛ نفس النص الحالي بعد حذف عبارة (ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية).

في أواخر ديسمبر 2017 تلقت الغرفة خطاباً من مجلس الأمة الموقر في شأن رغبة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في المجلس، بمعرفة وجهة نظر الغرفة بالاقتراح بقانون ”بتعديل نص المادة (51) من القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي“.

وبعد دراسة المقترح، وجهت الغرفة في الثالث من يناير 2018 كتاباً إلى مجلس الأمة أعربت فيه عن اعتقادها بأن من المتعذر عليها إبداء رأي موضوعي في الاقتراح ما لم تتوفر تقديرات على قدر مقبول من الصحة عن تكلفته على المال العام وعدد المواطنين الذين سيشملهم.

وفي السابع عشر من ديسمبر 2018، استجابت الغرفة للدعوة الكريمة التي تلقتها من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في مجلس الأمة الموقر، للمشاركة في الاجتماع الذي نظمته اللجنة للعديد من الجهات المعنية، لتدارس الاقتراح بقانون بتعديل المادتين (51) و(70) من القانون المذكور.

ونزولاً عند رغبة اللجنة النيابية المحترمة بتوثيق ما طرحه ممثلو الغرفة من رأي في الاجتماع المذكور، أعدت الغرفة مذكرة تحت عنوان ”قراءة للاقتراح بقانون بتعديل المادتين (51) و(70) من القانون 2010/6 في شأن العمل بالقطاع الأهلي“ قدمتها للمجلس في العشرين من ديسمبر 2018.

2- بما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ملزمة قانوناً بتعيين عمالة كويتية، فإن هذه المشاريع ستكون أكثر المشاريع تضرراً من زيادة تكلفة عنصر العمالة. وهذا ما يتناقض مع رؤية الدولة ومع حرصنا جميعاً على دعم هذه المشاريع وتشجيعها.

3- من حسن التدبير والتخطيط فعلاً اعتماد سياسات السخاء المتوازن لتعزيز اجتذاب العمالة الكويتية الى القطاع الخاص. إلا أن هذه السياسات يجب أن تكون في إطار المفهوم العام لحقوق المواطنة، دون أن تتسحب آثارها الى سحاء غير مبرر على العمالة غير الوطنية والتي تمثل قرابة 90 % من العمالة في القطاع الخاص، والتي تحظى بحقوق عملها كاملة في إطار من العدل والاحترام والالتزام بما رسمته الاتفاقيات والمنظمات الدولية المختصة. ولكن من الصعب أن نبرر حصول أكثر من 1.7 مليون عامل غير كويتي على امتيازات وشروط استثنائية، بحجة اجتذاب العمالة الوطنية الى القطاع الخاص. ذلك أن استخدام السخاء في غير مراده على هذا العدد الضخم من العمالة الوافدة، يؤدي بالضرورة الى تضخم تكاليف العمل والانتاج في الكويت (بنسبة تزيد عن 15 % في الأجور الشهرية وتزيد عن 18 % في مكافأة نهاية الخدمة) وسينعكس - بالتالي - سلباً على تنافسيتها الاقتصادية والاقليمية والدولية من جهة، وسيرفع أسعار وتكاليف السلع والخدمات محلياً من جهة ثانية. إن تشريعات العمل يجب أن توازن بدقة بين ابعادها الاجتماعية والاقتصادية في آن معاً. خاصة وأن الأبعاد الاقتصادية هي التي تحمل الأبعاد والتبعات الاجتماعية لهذه التشريعات وتجعل استمرارها وتطويرها أمراً ممكناً.

4- في التحليل الواقعي، يوقع التعديل المقترح عقوبة واضحة على المؤسسات والشركات التي اختارت طوعاً وتشجيعاً أن يتمتع العاملون لديها بيوم راحة اسبوعي طالما أن حجمها وملاءتها وطبيعتها عملها تسمح لها بذلك. بينما يكافئ التعديل المقترح الشركات والمؤسسات التي لم تأخذ بهذا الخيار. وبالتالي، فإن المشاريع التي ستقام في المستقبل ستتردد طويلاً أمام اقرار يوم الراحة الأسبوعية. بما

وجهة نظر الغرفة؛ من حيث المبدأ، لا تخفي الغرفة تحفظها تجاه تطبيق التشريعات الاقتصادية بأثر رجعي، خاصة عندما يؤدي "الأثر الرجعي" الى تغيير في المراكز المالية المعتمدة للشركات والمؤسسات، والى الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة على تعاقدات انعقدت عليها ارادة أطرافها. والتعديل المقترح للمادة 51 هو بالتأكيد من هذه التشريعات. غير أن هذه المادة بالذات سبق أن مرت بتعديلات ثلاثية بموجب القوانين 2017/32، و2017/85، و2018/17، وهي تعديلات وثقت بشكل قاطع أن المادة (51) موضوع البحث تتسحب - بدءاً من تاريخ صدور القانون رقم 2010/6 بشأن العمل في القطاع الخاص - على احتساب مكافأة نهاية الخدمة لكل كويتي تنتهي خدمته لدى الجهة التي يعمل بها بعد هذا التاريخ. وبالتالي، لم يعد هناك مجال للحفاظ تجاه التعديل الرابع والجديد على المادة (51)، باعتباره مجرد توضيح وتأكيد لما سبق اقراره في التعديلات السابقة.

ثانياً - تعديل الفقرة الأخيرة من المادة (70)

النص الحالي؛ "ولا تحسب ضمن الاجازة السنوية أيام العطل الرسمية وأيام الاجازات المرضية الواقعة خلالها...."
النص المقترح؛ "ولا تحسب ضمن الاجازة السنوية أيام العطل والراحة الأسبوعية والعطل الرسمية وأيام الاجازات المرضية الواقعة خلالها...."

وجهة نظر الغرفة؛ تتلخص بالنقاط التالية:

1- كان القانون السابق للعمل في القطاع الأهلي (1964/38) يقر للعامل باجازة سنوية مدتها 14 يوماً، وتمتد الى 21 يوماً بعد خمس سنوات متصلة. وجاء القانون الجديد (2010/6) ليرفع مدة الاجازة السنوية الى 30 يوماً، بزيادة تتراوح بين 42 % و 110 % عن القانون السابق. وبما أن ايام العطل الأسبوعية والرسمية والاجازات المرضية لا تحسب ضمن أيام الاجازة السنوية، فإن مدة هذه الاجازة تصل الى 35 يوماً على الأقل. ويأتي التعديل الجديد المقترح ليخرج أيام الراحة الأسبوعية من مدة الاجازة السنوية، ويرفع هذه المدة الى 40 يوماً على الأقل. وهي مدة تفوق مثيلاتها حتى في أكثر الدول المتقدمة.

اسبوعية للموظف العام قد رافقته أمور ثلاثة:

- حق الجهة الحكومية في استدعاء العامل (الموظف) للعمل في يوم الراحة الأسبوعية.
- عدم اسقاط أيام الراحة الأسبوعية من مدة الاجازة السنوية. حيث قرر تعديل المادة (23) من القانون المشار إليه بموجب القانون 63 لسنة 1986 أنه "لا تدخل أيام العطل الأسبوعية والعطلة الرسمية التي تتخلل الاجازة الدورية المستحقة من حساب مدة هذه الاجازة ..."
- اعتبار يوم الراحة الأسبوعية كأيام العمل العادية في احتساب مقابل نهاية مدة الخدمة.

إن اصلاح هيكل قوة العمل أحد أهم أهداف الاصلاح الاقتصادي في الكويت إن لم يكن أهمها جميعاً. وهو بالتالي موضع تشجيع وتعاون كافة الأطراف الرسمية والأهلية المعنية. وهنا ترى غرفة تجارة وصناعة الكويت أن هذا الهدف يصعب تحقيقه بأداة تشريعية واحدة، بل يحتاج الى منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والأدوات، تبدأ بالعمل على تطوير دور وبيئة عمل القطاع الخاص، ليكون قوياً وقادراً على توفير فرص العمل، واكتساب ثقة الشباب الكويتي وإقبالهم ■

يعني أن التعديل المقترح سيؤدي للاضرار بالعمالة في القطاع الخاص من حيث اراد أن يدعمها.

5- من الواضح أن التعديل المقترح ينظر الى القطاع الأهلي الوطني من خلال أقوى مؤسساته وأكثرها اقتداراً وأكبرها حجماً، بينما تشكل المنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 80 % من حجم هذا القطاع، وغالبية هذه المنشآت والمؤسسات لا يمكنها مالياً أن تتحمل تكلفة يوم الراحة الأسبوعية، ولا يمكن عملياً للأسواق أن تتحمل توقفها عن العمل لمدة يومين اثنين في الأسبوع. خاصة وأن كثيراً منها تعمل أيام الجمعة وتدفع لعمالها أجر يومين مقابل ذلك. ومن المعروف، أن الأمل معقود على هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في استيعاب الشريحة الأكبر من العمالة الكويتية التي ستدخل سوق العمل مستقبلاً.

6- أكدت المذكرات الإيضاحية التي صاحبت اقتراحات تعديل المادتين 51 و70 من القانون 2010/6، أن أول وأهم أهداف هذه التعديلات هو تحقيق المساواة بين العاملين في الجهات الحكومية والعاملين في القطاع الخاص.

وبالعودة الى قانون ونظام الخدمة المدنية المقرر بالمرسوم بقانون 1979/15 نجد أن اعتبار يوم السبت يوم راحة

مرييات الغرفة حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وضع تعريف جامع مانع يستوعب الاختلافات بين اقتصادات العالم والاختلافات بين الجهات المعنية بهذه المشروعات داخل الدولة الواحدة. ولعل هذا يتضح جلياً في التعريفات المختلفة التي تتبناها المنظمات الدولية لهذه المشروعات. فالبنك الدولي يصنفها بأنها كل مشروع يضم أقل من 300 عامل بجانب معايير أخرى لرأس المال والعائد، وفي بعض دراسات منظمة العمل الدولية تُصنف بأنها المشروعات التي لا تتعدى عمالتها 100 عامل، وفي دراسات أخرى لنفس المنظمة تُعرف هذه المشروعات بأنها التي لا تزيد عمالتها عن 250 عاملاً، وتصنفها منظمة العمل العربية بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 100 عامل.

استجابة لرغبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في التعرف على مرييات الغرفة حول تعريف تصنيف حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، أعدت الغرفة مذكرة مختصرة ضمّنتها مريياتها في هذا الشأن، وقدمتها للمؤسسة في العشرين من مارس 2018.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

يطيب لنا في البداية الإشارة إلى أن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي قد لامست قضية هامة، وهي وضع تعريف يوضح ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتفق الباحثون - على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم البحثية - على صعوبة

تضافر جهود جهات عديدة ذات علاقة بهذا الموضوع.

ولقد سعى البعض إلى وضع تعريف عام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مبيّناً أنها "المشروعات التي يدخل حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية بسبب عدم قدرتها الفنية والمالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها الذاتية"، وعند النظر إلى هذا التعريف نجد صفات لا يبين السمات لهذا القطاع، ولا يمكن استخدامه لإعداد الإحصائيات بخصوصه.

وفي الوقت ذاته، عرّفت دراسات أخرى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها كل منشأة تتراوح عوائدها بين 10-1000 مرة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للدولة مقوماً بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية. ورغم جاذبية هذه القاعدة لأنها تجعل تعريف هذه المنشآت يختلف وفقاً لمستويات التنمية الاقتصادية في الدول - معبراً عنها بنصيب الفرد من الناتج - ولكن هذه القاعدة قد تتناسب الدول التي يعبر فيها نصيب الفرد من الناتج بصورة حقيقية عن التنمية الاقتصادية. أما الدول الخليجية وبالأخص الكويت، فقد حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج نتيجة ما حباها الله به من موارد نفطية، وما زالت القدرات الاقتصادية الأخرى، بخلاف القطاع النفطي، في مراحلها الأولية من التطور والتنمية.

ورغم ما تقدم يمكن وضع تعريف مقترح بناءً على المعطيات الآتية:

1- عند النظر إلى الدول الأخرى في كتل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجد جميعاً صاغت تعريفاً وطنياً لهذه المشروعات.

2- عند النظر إلى التعريفات في هذه الدول نجد اعتماداً على معيارين وهما عدد العمالة، والإيرادات السنوية لهذه المشروعات، ولعل المعيار الأول يمتاز بسهولة جمعه وعدم تأثره بالتغيرات في مؤشرات الاقتصاد النقدي مثل التضخم، أما المعيار الثاني فيوضح حجم أعمال هذه المنشآت ويعطي الحوافز لتمويلها.

3- وفقاً لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون

وتفتقر الكويت لتعريف وطني محدد بهذا الخصوص، ولا تعدو التعريفات الموجودة في جهات حكومية عدة كونها شروطاً للتمويل - كما في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو البنك الصناعي الكويتي - أو فئات وضعت لجمع البيانات كما في الإدارة المركزية للإحصاء، والتي تصنف المنشآت وفقاً لعدد العمال، فهناك فئة من 0-10 عمال، وأخرى بين 11-19 عامل، وثالثة من 20 عاملاً فأكثر. وفي المادة الأولى من القانون رقم 98 لسنة 2013 الخاص بالصندوق الوطني، عرّف المشرع الكويتي المشروع الصغير والمتوسط وفقاً لمعيار رأس المال وعدد العمال، كما يلي:

المشروع الصغير: هو الذي يكون عدد العاملين الكويتيين فيه لا يتعدى أربعة أشخاص، ولا يزيد رأس ماله عن 250000 د.ك.

المشروع المتوسط: هو الذي يتراوح عدد الكويتيين العاملين فيه بين خمسة إلى خمسين شخصاً، ولا يزيد رأس ماله عن 500000 د.ك.

وعند النظر إلى هذا التعريف تبدو ثمة ملاحظات تحول دون اعتماده تعريفاً وطنياً، من بينها أن المشرع لم يتطرق إلى عدد العمالة غير الكويتية، وهنا ولو افترضنا أن هناك مشروعاً صناعياً فيه خمسون عاملاً كويتياً، وفي ظل نسبة عمالة وطنية مفروضة على القطاع الصناعي تبلغ حالياً 3 %، لذا فإن المشروع يحق له أن يجلب 1667 عاملاً وافداً إضافياً، فكيف يصنف مثل هذا كمشروع صغير أو متوسط.

مما سبق يتضح أنه ليس هناك تعريف موحد لدى دولة الكويت، وبالتالي لا توجد إحصائيات حول هذا القطاع الهام، تتيح وضع استراتيجية تنميتها، خاصة وأنه يمكن أن يشكل رافداً حقيقياً لتنوع الاقتصاد الكويتي بما يستوعب شبابيةً وحيويةً المجتمع الكويتي. ولا ننكر أن وضع تعريف لهذه المشروعات يحتاج الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل مثل ثقافة العمل وحجم السكان والهيكل الصناعي ومستوى التكامل مع الاقتصاد الدولي ودرجة تطور القطاع الخاص والانتاجية ومقدار الدعم الممكن تقديمه للقطاع. وأيضاً يتطلب ذلك

- 1- المشروعات المتناهية الصغر: وتمتلك عمالة من 1-5، وتقل إيراداتها السنوية عن 100 ألف دينار كويتي.
 - 2- المشروعات الصغيرة: وتمتلك عمالة من 6-25 عامل، وتتراوح إيراداتها السنوية بين 100 ألف دينار و500 ألف دينار كويتي.
 - 3- المشروعات المتوسطة: وتمتلك عمالة ما بين 26-100 عامل، وتتراوح إيراداتها السنوية بين 501 ألف وحتى 3 ملايين دينار كويتي.
- والمجال متاح لدراسة هذا المقترح واستطلاع الرأي بشأنه قبل إصدار قرار متعجل بهذا الخصوص ■

لدول الخليج العربية، فإن الناتج الصناعي التحويلي من المنشآت الخاصة خلال عام 2014، بلغ 81 مليار دولار في السعودية، و36 مليار دولار في الامارات، و21.3 مليار في قطر، و9.7 مليار دولار في الكويت، و8.2 مليار دولار في عمان، و5 مليار دولار في البحرين.

4- ومن الاحصائيات في النقطة (3) يتضح أن هيكل المنشآت الخاصة في الكويت يقترب من نظيرتها في سلطنة عمان ومملكة البحرين.

ومن هذه المعطيات يمكن تقديم تعريف لهذه المشروعات في دولة الكويت يقترب من نظيره في سلطنة عمان أو مملكة البحرين، على النحو التالي:

الأصناف الرئيسية للسلع والمنتجات ذات الميزة التنافسية المصدرّة والواردة من وإلى دولة الكويت

وإلى الكويت كسوق لها.

ومن الجدير بالذكر أن تقدير الصادرات المحتملة يرتبط طبيعياً بنماذج الجاذبية (Gravity Model)، ويقوم على فكرة أن التجارة المحتملة بين دولتين، ترتبط إيجابياً بالعرض والطلب في الدولتين، وسلبياً بالمعوقات التجارية بينهما في شكل رسوم جمركية أو مسافات جغرافية.

وبخصوص المنهجية المتبعة من قبل مركز التجارة الدولي لتقدير الصادرات المحتملة، فإنها تقوم على أدبيات الباحثين Yvan Decreux و Julia Spies، واللذين قدما - في ديسمبر من عام 2016 - منهجية للتعرف على الصادرات المحتملة والفرص التصديرية للدول النامية تحت عنوان:

“Export Potential Assessments – A methodology to identify export opportunities for developing countries”

ومما يجدر ذكره أن هذه المنهجية تستثني من تحليلاتها بعض المنتجات ذات الآثار البيئية أو الصحية الضارة، أو التي لا تدخل من ضمن اهتمامات مركز التجارة الدولية، بحيث لا يفضل أن توجه إليها أنشطة ترويجية ■

طلبت الهيئة العامة للصناعة من الغرفة اقتراح قائمة بالأصناف الرئيسية للسلع والمنتجات ذات الميزة التنافسية المصدرّة والواردة من وإلى دولة الكويت من مجموعة محددة من الدول، واستجابة لهذه الرغبة أعدت الغرفة القائمة المطلوبة وضمنتها بياناً يشمل رقم البند الجمركي، صنف البند، قيمة الصادرات الفعلية والصادرات المحتملة، وكذلك الفرص غير المستغلة، بالنسبة لكل دولة من دول المجموعة الخمس عشرة، بالإضافة إلى ملحق قائمة بالسلع المستثناة من التحليل، وقدمتها إلى الهيئة العامة للصناعة في السادس عشر من أبريل 2018.

وكمقدمه لهذه القائمة (البالغة 30 صفحة)، أشارت الغرفة إلى أنها اعتمدت للتعرف على هذه السلع ذات الميزة التنافسية على البيانات المستقاة من تقييمات مركز التجارة الدولي (International Trade Center) حول الصادرات المحتملة بين دولة الكويت كمصدر والدول محل الاهتمام للهيئة العامة للصناعة كسوق لها. وللمزيد يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الآتي: exportpotential.intracen.org/#/home.

وبخصوص السلع الواردة إلى دولة الكويت، فقد تم الاعتماد على نفس المصدر ولكن تمت النظرة إلى الدول الأخرى كمصدر

التيسير التجاري كاستراتيجية تنمية لدولة الكويت

أن تكون مركزاً مالياً ما لم تكن أصلاً مركزاً تجارياً. وازدادت أهمية التيسير التجاري لدولة الكويت بعد اعلان الاتحاد الجمركي الخليجي. لأنه يحدد قدرتها على اجتذاب مستوردات دول مجلس التعاون الخليجي للدخول من بوابتها.

وقد انتهت دراسة EIU التي أصدرتها الغرفة الى التأكيد على ما يلي:

لو تحسن أداء الكويت على صعيد التيسير التجاري TFI بنسبة 20 % لآزاد حجم مستوردات الكويت بنسبة 40 %، ولانخفضت تكاليف مستورداتها بنسبة 15 %، أما إذا طورت الكويت أداءها بنسبة 30 % فإن حجم المستوردات سيرتفع بنسبة 45 %، وستتخفض تكاليف الاستيراد 19 % . وترتفع هاتان النسبتان الى 112 % و 30 % على التوالي لو تحسن مؤشر التيسير التجاري في الكويت بنسبة 50 %.

ورغم ان استراتيجية التيسير التجاري هذه تستلهم النجاح المبهر للتجربة السنغافورية، فإنها - في الكويت - لا تقوم على النشاط التجاري واعادة التصدير فحسب، إذ سيبقى للنفط وصناعاته مساهمة مرموقة في الناتج المحلي الاجمالي. كما ان هذه الاستراتيجية تحتاج حتماً لتطوير قطاعات النقل، والاتصالات، والتأمين، والصناعات الخفيفة، والصناعات المعرفية.

ولعل أهم ما يجب أن نلفت النظر إليه هنا هو أن هذه الاستراتيجية توفر فرص عمل مجزية وتتناسب مع رغبات وقدرات العمالة الوطنية، وتفسح - في الوقت نفسه - مجالاً كبيراً لتوسعة أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتفق كل الاتفاق مع الرؤية المستقبلية لمنطقة شمال الخليج والجزر.

من المؤكد أن موانئ الكويت تعتبر العنصر الأهم في بنيتها الأساسية الاقتصادية. بل ان تاريخ الكويت السياسي والاجتماعي والاقتصادي يرتبط الى حد بعيد باعتبارها ميناء حراً وعالي الكفاءة، استطاع أن يصل بخدماته الى العراق وبلاد الشام شمالاً، والى كل الجزيرة العربية جنوباً، والى سواحل الهند وأفريقيا شرقاً وغرباً. ويبدو واضحاً أن مستقبل الكويت الاقتصادي لن يكون أقل ارتباطاً وتأثراً بالموقع والميناء. علماً بأن نشاط موانئ الكويت الثلاثة - الشويخ، الشعبية، والدوحة

تحت رعاية وحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وبتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أُقيم في قاعة التحرير بقصر بيان ومركز جابر الأحمد الثقافي يومي 20 - 21 مارس 2018، "ملتقى الكويت للاستثمار 2018". وقد شاركت الغرفة في أبحاث هذا المؤتمر بورقة عن "التيسير التجاري كاستراتيجية تنمية لدولة الكويت". قدمها مستشار الغرفة السيد ماجد بدر جمال الدين. وفيما يلي نص هذه الورقة:

التيسير التجاري Trade Facilitation، من المصطلحات المواربة التي تجمع بين سعة الانتشار والتباين في التعريف. فهناك تعريف لمنظمة التجارة العالمية، وآخر لمنظمة الجمارك الدولية، وثالث للبنك الدولي، ورابع لمركز الأمم المتحدة للتيسير التجاري. ولعل ما تُجمع عليه هذه التعريفات، على اختلافها، هو أنها تعطي وزناً خاصاً لكلٍ من بنية الموانئ وبيئة الجمارك.

وفي الدراسة التي قامت بها The Economist Intelligence Unit، بناء على تكليف من غرفة تجارة وصناعة الكويت، تم تعريف التيسير التجاري في الكويت بأنه: "تعبئة الاستثمارات واعتماد التدابير الرامية الى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتتنوع القاعدة الانتاجية، وزيادة التدفقات التجارية، وتخفيض تكلفة الاستيراد من خلال تحسين الأداء في أربعة محاور رئيسية هي:

- 1- البنية التحتية واللوجستية: طرق - موانئ - مطارات.
- 2- البيئة الجمركية: الاجراءات العابرة للحدود، الوثائق، التعرف، التكلفة، الفساد.
- 3- البيئة التنظيمية: العبء الاداري، التشريعات، حل المنازعات.
- 4- استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها في الاقتصاد المعرفي.

ويحظى التيسير التجاري في الكويت بأهمية مضاعفة باعتبارها دولة ذات اقتصاد منفتح وعالي الانكشاف بسبب اعتماده شبه الكلي على الاستيراد. مما يجعل لتخفيض تكاليف التجارة وزيادة كفاءتها أثراً عميقاً في تطوير الكويت الى مركز تجاري وخدمي، وبالتالي، الى مركز مالي. إذ لا يمكن لأية دولة

عام 2007، وبناء على اتفاق مع نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء آنذاك (د. اسماعيل الشطي) - تشكل فريق عمل من الغرفة، اتحاد شركات الملاحة، شركات المناولة الثلاث، والموانئ.

وانتهى الفريق إلى اقتراح بإنشاء شركة مساهمة عامة لإدارة وتشغيل موانئ الكويت، تتولى عمليات المناولة والتخزين والعمليات البحرية، وتوفير الرافعات الجسرية والكهربائية.

وقد لقي الاقتراح تفهماً كاملاً من د. الشطي، ومن د. معصومة المبارك التي تولت وزارة المواصلات بعده، غير أن دراسة قامت بها شركة أجنبية بتكليف من الموانئ دعت لتأسيس 3 شركات كل واحدة منها لأحد الموانئ الثلاثة بحجة تأمين المنافسة. غير أن فريق العمل المشار إليه أوضح مثالب هذا التوجه وعقمه الاقتصادي، مؤكداً أن المنافسة الحقيقية المطلوبة ستكون بين موانئ الكويت والموانئ الأخرى في المنطقة. وهذه المنافسة ستكون قوية وكافية، لضمان تطوير الخدمات وتخفيض التكاليف.

إن إحياء هذا المشروع بشكل أو بآخر، يجب أن يكون عنواناً لتوجه جديد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس إلى دولة الكويت فحسب، بل إلى استراتيجية التيسير التجاري بالذات.

ومن قبيل التأكيد على ثقتنا بنجاح الكويت في الانتقال إلى اقتصاد تنافسي نعود إلى استلهام تجربة سنغافورة التي بدأت في أوائل ستينيات القرن الماضي من الصفر أو أقل، بمساحة لا تزيد عن (700 كم²)، وبعد احتلالين طويلين لم يتركها لها إلا الفقر والفوضى والبعوض، نجدها الآن من أكثر اقتصادات العالم غنى وقوة، ففيها:

أكثر من 14000 مكتب دائم لشركات أوروبية فقط.

أكثر من 130 مصرفاً أجنبياً.

أكثر من 400 مليار دولار استثمارات أجنبية.

من أكبر مراكز تجارة النفط في العالم وليس لديها برميل نفط.

90 مليون راكب في المطار.

تستقبل 20% من حاويات العالم، أي أكثر من ضعف ما

تستقبله موانئ دول مجلس التعاون مجتمعة ■

- مقاساً بما يستقبله من حاويات نمطية بحجم 20 قدماً، يبلغ حالياً 10% من كفاءة ميناءي راشد وجبل على مجتمعين، 25% من كفاءة ميناء جدّه، 35% من كفاءة ميناءي خورفكان والشارقة مجتمعين، و 75% من كفاءة ميناء الدمام.

ولكننا هنا لسنا معنيين بالمؤشرات والمقارنات إلا بقدر ما تعنيه من فرص استثمارية. وقد عبّر السيد رئيس الجلسة عن هذا بعمق وإيجاز حين أقرّ بأن الكويت تشكو قصوراً نسبياً في كفاءة التيسير التجاري بمحاوره الأربعة، غير أن هذا القصور يحمل طبيعته فرص استثمار كبيرة ومجزية، لأن الإبداع يكمن في القدرة على تحويل المشكلة إلى فرصة.

إن أكثر الدراسات تحفظاً في هذا المجال، تقدّر أن حجم الاستثمارات التي تحتاجها الكويت لرفع تنافسيتها في مجال التيسير التجاري لا تقل عن 35 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة عدا ما يحتاجه مشروع المطار الجديد. كما تؤكد هذه الدراسات على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص P.P.P. هي الصيغة الأفضل لتنفيذ غالبية هذه الاستثمارات، وأن وجود القطاع الخاص الأجنبي كشريك استراتيجي أمر هام بالنسبة للكويت، وتوظيف ذكي بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي والوطني على حدٍ سواء.

ومن المفترض أن تتركز هذه الاستثمارات في تطوير الموانئ البحرية والمطارات والطرق السريعة التي تربط هذه الموانئ بكافة أرجاء البلاد. وكذلك في النقل البحري، وتطوير قطاع التأمين.

ولعل أهم مجالات الاستثمار وأكثرها مردوداً هنا، هو التقنيات والأنظمة الذكية مثل أجهزة المناولة وإعادة الشحن، ونظام المراقبة والتوجيه على الطرق السريعة، ونظام بوابة البيانات الاليكترونية المعروف باسم Trade Net، الذي يسمح بتعبئة نموذج التخليص الجمركي الكترونياً بما فيه تسديد الرسوم والتعرفة. وقد نجح هذا النظام في سنغافوره باختصار الزمن اللازم لاعتماد التصريح الجمركي من ما يتراوح بين يومين وسبعة أيام إلى عشر دقائق فقط، مع توفير أعلى مستوى من التشديد على الاعتبارات الأمنية.

اسمحوا لي - في النهاية - أن أعيد إلى الأذهان موضوعاً بالغ الأهمية هو "خصخصة إدارة وتشغيل الموانئ الكويتية" ولا أقول خصخصة ملكيتها.

حماية المنتج الوطني والاجتهادات التي انعكست سلباً على دوره التنموي المنشود

بأن الآراء التي تضمنتها الفتاوى المشار إليها قد توسعت في فهم المساواة بين المنتج الوطني والمنتج الخليجي إلى أبعد مما قصده المشرع أصلاً. ذلك أن الرأي الصحيح - من وجهة نظر الغرفة - أن المساواة بين المنتج الوطني والمنتج الخليجي وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون (المصادق عليها بالقانون رقم 5 لسنة 2003) تخص الضريبة الجمركية وتقتصر عليها وتقصد إلى أن يُعامل المنتج الخليجي معاملة المنتج الوطني جمركياً ومن باب الالتزام بالاتحاد الجمركي بين دول المجلس.

وانطلاقاً من هذا المفهوم رأت الغرفة أن يتم إلغاء القرارات الصادرة فيما يتعلق بنسبة الأفضلية واستصدار قرارات وزارية باعتماد نسبة أفضلية للمنتج الوطني تبلغ 15 %، إعمالاً للمادة 40 من المرسوم 30 لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات العامة المشار إليه. وتبقى نسبة أفضلية المنتج الخليجي على المنتج الأجنبي 10 %.

كما رأت الغرفة مخاطبة جهات الاختصاص بضرورة وأهمية إدراج النسبة المشار إليها بالبند السابق ضمن شروط العطاءات التي تطرحها جميع الوزارات والجهات، ومخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات لكافة الجهات بضرورة التقيد بذلك عند النظر بالعطاءات التي تقدم إليه.

هذا وقد أرفقت الغرفة بكتابها إلى معاليه مذكرة تفصيلية تبين تطور حماية المنتج الوطني في ضوء التنظيم التشريعي والتجارب الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى نحو يجزم بإعطاء أفضلية في الأسعار للمنتجات الوطنية على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 15 %، مبينة قواعد وشروط الأفضلية وكيفية التحقق من الالتزام بها من خلال إلزام الجهات الحكومية بأهمية وضرورة التثبيت من أن الأسعار التي جرت على أساسها المفاضلة مطابقة للواقع وللأسعار السائدة، وذلك بأي طريقة تراها مناسبة لسد باب الغش والتحايل ■

نتيجة لمتابعة الغرفة لموضوع حماية المنتج الوطني وما أحيط به من اجتهادات انعكست سلباً على دوره التنموي المنشود، وجّه رئيس الغرفة في التاسع من أبريل كتاباً إلى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أعرب فيه عن مخاوف الغرفة من تطبيق ما انتهت إليه بعض الفتاوى الصادرة عن إدارة الفتوى والتشريع، والخاصة ببعض العقود التي تزمع وزارة الأشغال العامة إبرامها، وبخاصة الفتوى المؤرخة في 2018/10/22 والتي قررت أن:

”... المشرّع في قانون المناقصات الجديد أعاد تنظيم إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية بالنسبة للمنتجات الوطنية التي كان ينظمها التشريع القديم والقرارات الوزارية المنظمة لهذا الشأن؛ بأن ساوى بين المنتج الكويتي والسلعة المنتجة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي في مفهوم المنتج الوطني، كما انه رفع نسبة تفضيل المنتج الوطني من 10 % إلى 15 % خلافاً لما ورد بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 6 لسنة 1987 وتعديلاته والقرارات التالية له والمشار إليها جميعاً بوثائق المناقصة ... حيث أوجب على الجهاز المركزي للمناقصات العامة والجهة الإدارية الترسية لأرخص عطاء مقدم من منتجات وطنية إذا كان سعره الإجمالي يزيد بنسبة لا تتجاوز 15 % عن أرخص العطاءات المقدمة عن منتجات أجنبية تحقيقاً للغاية التي تشهدها الدولة من دعم الإنتاج الوطني سواء كان كويتياً أو خليجياً... الخ -“.

وقد انتهت الفتوى المذكورة إلى أن ”التشريع الجديد قد نسخ القواعد القديمة الواردة في القرارات المشار إليها، وبالتالي - وحسب رأي إدارة الفتوى والتشريع - هناك تعارض بين نسب أفضلية ترسية العطاء على المنتج الوطني الواردة بالقرارات المشار إليها والنسب الواردة بقانون المناقصات الجديد، ومن ثم فإن قانون المناقصات الجديد يسري على هذه المسائل التي تناولتها هذه القرارات ولا محل لإعمالها بعد العمل بأحكام هذا القانون“.

وتفادياً للأضرار التي ستلحق بالمنتج الوطني (الكويتي) نتيجة تطبيق الرأي المشار إليه أعربت الغرفة لمعاليه عن ثقتها

لمحة موجزة عن جهود الغرفة كعضو في اللجنة المكلفة بمراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد

- الهدر.
- اجتذاب الاستثمارات.
- توجيه العمالة الوطنية الى القطاع الخاص.
- استعادة مصداقية السلطتين من خلال تأكيد قدرتهما على مكافحة الفساد وفرض النزاهة.
- اعلان النتائج التي تتوصل اليها لجان التحقيق.
- عدم افلات المدانين.

ثالثاً- سلامة التشريع وتوازنه:

- لماذا لا يتم احترام القانون؟
- ازدياد الجرعة السياسية في التشريع وابتعاده عن الاسس الفنية.
- التشريعات القاصرة عن غايتها، وتلك مرتبكة الصياغة، والتشريعات المنطلقة من نظرة الشك والتربص ونظرية المؤامرة، مما يبقي الحراك في دائرة الركود.
- تطوير التشريع مطلوب، ولكن استقراره مطلوب أيضاً وبذات الدرجة.
- عدم مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بعملية بناء التشريع.
- فتح باب الفساد من خلال التوسع في "الاستثناءات".

رابعاً- التضخم الوظيفي:

- اعادة الهيكلة تبعاً لاعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة.
- التضخم والترهل مع ندرة الكفاءات.
- الانتقال بمهفوم الادارة العامة من اداة لتوزيع الثروه الى أداة أساسية تنموية.
- لا يمكن للقطاع الخاص أن ينجح في ظل ادارة عامة قليلة الكفاءة.
- المحاباة في التعيينات القيادية.
- الربط بين الراتب والشهادة العلمية.
- ثقافة الحصانة ضد الرقابة والمساءله والعقاب.

في الثاني عشر من مارس 2018 عقد مجلس الوزراء الموقر اجتماعاً صدر عنه قرار "بتشكيل لجنة برئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وعضوية تسع وزارات، وست هيئات حكومية، وممثل للقطاع الخاص"، مهمتها مراجعة مؤشرات مدركات الفساد واعداد الآليات والتدابير اللازمة لتعديل ترتيب دولة الكويت على المؤشر العالمي لمدركات الفساد.

وكممثل للقطاع الخاص شاركت الغرفة في عضوية هذه اللجنة ممثلة بمستشارها السيد ماجد بدر جمال الدين.

وفي الأول من أبريل طلب مجلس الوزراء موافاته بتصورات اللجنة "في شأن منهجية العمل المناسبة لتنفيذ المهام الموكلة" (أي تنفيذ التوصيات التي توصلت إليها).

وفي الثاني من أبريل قدمت الغرفة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ورقة موجزة للبحث في إطار تقرير اللجنة المكلفة بمراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد.

ورأت الغرفة ان تركز أولوياتها، في هذه الورقة، على الجانب الاقتصادي من المؤشر، حيث قدمت المقترحات التالية:

أولاً- اعطاء القطاع الخاص دوره التنموي:

- العمل على تخفيض هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الوطني.
- الانتقال بالاقتصاد الكويتي من اقتصاد ريعي يحكمه الانفاق العام الى اقتصاد انتاجي يحركه القطاع الخاص.
- الخصخصة وشراكة القطاعين العام والخاص P. P. P.
- تعزيز التنافسية.
- توسيع القاعدة الانتاجية وتخفيض الاعتماد على النفط.
- الحرية الاقتصادية في ظل ممارسة الدولة لدورها في التخطيط والرقابة والتصحيح.

ثانياً- معالجة العجز المستمر في اقرار وتنفيذ الاصلاحات

الاقتصادية.

- شبكة الرفاه الاجتماعي.

يشار أخيراً إلى أن الغرفة قدمت في أوائل يونيو 2018 مذكرة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد واللجنة التي شكلها مجلس الوزراء الموقر برئاستها لتحسين موقع الكويت على المؤشر العالمي لمدرجات الفساد، ضمنها وجهة نظرها حول تشكيل هذه اللجنة ■

ملاحظات الغرفة حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون في شأن السجل التجاري

أولاً:- من حيث الشكل:

تشكو اللائحة المقترحة من عدد من العيوب الشكلية؛ منها ما يتعلق بتكرار بعض البيانات كما هو واضح في المادة الثانية البنود (2، 4، 12) وفي المادة السابعة، ومنها الغموض الذي يكتنف تجديد القيد والربط بين القيد الملغى والمنتهي وإعادة القيد تارة أخرى. نضيف إلى ذلك ما نلاحظه من تمييز غير مبرر في الرسوم المستحقة بين القيد القديم والقيد الجديد دون بيان معيار التفرقة بينهما، إلى غير ذلك من مسائل تتعلق بالمحددات والضوابط المنظمة لحق الاطلاع وعلى النحو الذي سنورده تفصيلاً بهذه المذكرة.

ومن جهة أخرى، خلت نصوص المقترح من تخويل الوزير المختص أو من يفوضه الحق في التصالح في الجرائم المنصوص عليها بالمادة (19) من القانون؛ باعتبار أن التصالح عملية ودية لا تخل بالحق في اللجوء إلى القاضي، ولكنها تستهدف سرعة الفصل في الخلاف على نحو يضمن الوقت والجهد ودون الإضرار بالمال العام.

وفي إطار الملاحظات الشكلية، ترى الغرفة أن اللائحة المقترحة لم تلتزم بدرجة كافية بعدم الخروج عن نطاق القانون وإطاره، فلا تُضيف إليه ولا تحذف منه ولا تخالفه؛ بل توضحه وتستكملة فيما أحاله القانون إليها“. وأبرز ما يؤخذ على مشروع اللائحة في هذا الصدد أنها لم تستجب للإحالات التي تمت إليها من قبل القانون، حيث جاءت مسودة هذه اللائحة في أربعة عشر مادة في حين أن المشرع قد أحال إليها إحالات صريحة في عشرة مواضع من القانون المشار إليها وضمن المواد [(2، 4) بند (2، 3)، 5، 15، 17) بند (15، 18، 20، 22)].

خامساً- مصداقية الاحصاءات والمعلومات وطبيعتها من جهة،

والحق في الحصول عليها من جهة ثانية.

- دقة الاحصاءات ومصداقيتها.
- حجب المعلومة وسيادة مبدأ السرية.
- التناقض بين الأجهزة الرسمية في تحليل المعلومة.

استجابة لرغبة وزارة التجارة والصناعة في معرفة ملاحظات الغرفة حول مشروع اللائحة التنفيذية للقانون 18 لسنة 2018، في شأن السجل التجاري، أعدت الغرفة مذكرة ضممتها ملاحظاتها في هذا الشأن، قدمتها للوزارة في السابع من أكتوبر 2018.

وفي ما يلي نص هذه المذكرة:

تقديم:

منذ ما يقارب العامين تقريباً أبدت غرفة تجارة وصناعة الكويت ملاحظاتها في شأن المقترح الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة بإصدار قانون جديد للسجل التجاري، مُعربة في ذات الوقت عن تقديرها الصادق لمبادرة الوزارة وجهدها في هذا الصدد. وبتاريخ 27 مايو 2018 تم نشر القانون 18 لسنة 2018 في شأن السجل التجاري بجريدة الكويت اليوم مستجيباً للعديد من الملاحظات التي أبدتها الغرفة بموجب مذكرتها المرفقة ضمن كتابها المؤرخ 10 أكتوبر 2016.

وبتاريخ 27 سبتمبر 2018 استلمت الغرفة من وزارة التجارة والصناعة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه. والغرفة إذ تُؤكد مرة أخرى شكرها لحرص الوزارة على معرفة ملاحظاتها حول هذه المسودة، تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لجهود الوزارة في مجال تطوير التشريعات الاقتصادية بما يستجيب للتطورات العالمية والإقليمية ويُسهم في تحسين بيئة الأعمال.

ويسر الغرفة أن تدرج فيما يلي ملاحظاتها حول اللائحة المقترحة، سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع.

للمتطلبات الدولية، وعلى الأخص فيما يتعلق ببناء نظام آلي لقواعد وبيانات السجل التجاري وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية؛ وبما يحقق الربط الآلي بين الجهات ذات العلاقة كالإدارة المركزية للإحصاء، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، وبلدية الكويت، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكافة الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة لنصل بالنهاية إلى توحيد السجل التجاري الوطني بدولة الكويت.

- جاء مشروع اللائحة خالياً من تنظيم حكم انتقالي يمنح الشركات المقيمة بالسجل التجاري عند صدورها فترة زمنية تتمكن خلالها من توفيق أوضاعها بما يتماشى مع ما استحدثه من أحكام، ونفاذاً للإحالة التي أوردتها المادة (9) من هذا المشروع؛ وهي ليست فقط من المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال من وجهة نظر الغرفة؛ وإنما تمثل أيضاً إخلالاً تشريعياً يتعين معالجته في الصياغة النهائية لللائحة، خاصة وأن العقوبة المنصوص عليها ضمن المادة (19) من القانون جاءت عقوبة مغلظة إلى حد بعيد.
- جاء مشروع اللائحة قاصراً عن تنظيم خطوات وإجراءات الضبطية القضائية ضمن المحددات التي أرسلتها القواعد القانونية العامة والأصول القضائية الهامة، سواء من حيث التقييد بالاطلاع بمكان المنشأة المسجلة بالسجل التجاري وأثناء مواعيد العمل الرسمية ولغاية التحقق من صحة تطبيق أحكام القانون 18 لسنة 2018 وأحكام المسودة المقترحة هذه. وعلى نحو يجنب الوزارة الوقوع في المغالاة أو الشطط عند مباشرة هذا الحق من قبل العاملين بالوزارة.
- لم يوفق مشروع اللائحة في وضع التنظيم الكافي لأحكام السجل الإلكتروني، سواء من حيث فهرسته أو تنظيم صفحاته أو بيان حجته في الإثبات. وترى الغرفة أنه كان من الأجدى وضع الأحكام العامة لهذا السجل ليس فقط استجابة للإحالة الواردة ضمن المادة (2) من القانون؛ وإنما أيضاً تحقيقاً لما أوردته المذكرة الإيضاحية من "عدم توافق السجل التجاري الحالي" لما شهده العالم من ظهور لوسائل حديثة كالحاسب الآلي والإنترنت والبرامج الإلكترونية التي تستخدمها حالياً جميع مؤسسات الدولة.
- غاب عن المقترح وضع الآلية اللازمة لوسيلة إخطار طالب

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أهمية تحديد المحكمة المختصة الوارد ذكرها ضمن الفقرة الثانية من المادة (19) من القانون 18 لسنة 2018 في شأن السجل التجاري، باعتبار أن القرارات التي تتخذ بالقيود أو الشطب أو المحو أو التجديد أو الإلغاء هي قرارات إدارية تختص بها الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية.

والغرفة إذ تكتفي في كتابها هذا على إدراج أمثلة من المثالب الشكلية في مشروع اللائحة، تأمل تدارك هذه المثالب وغيرها عند إعداد الصياغة النهائية لللائحة.

ثانياً: من حيث الموضوع؛

تتضمن هذه الملاحظات الموضوعية التي أغفلت اللائحة المقترحة تنظيمها، والموضوعات التي تنظمها على نحو غير كاف، فضلاً عن المحظورات التي نعتقد أنه كان من الواجب النص عليها.

- لم يبين المقترح الأحكام المنظمة لبيع المحلات التجارية أو رهنها.
- جاء المقترح خالياً تماماً من التنظيم القانوني لإجراءات الصلح القضائي أو فسخه أو إبطاله، خاصة وأن الغرفة تعلم بأن هناك مقترحات ضمن مشروعات قوانين "إعادة هيكلة الديون" و "حقوق الضمان على المنقول" و "إعادة تأهيل المؤسسات التجارية" لاستكمال المراحل الدستورية لإقرار هذه الإجراءات.
- لم يحدد المشروع حالات الإعفاء من الرسوم سواء بالنسبة للمستخرجات أو الشهادات التي تطلبها بعض الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات الخاصة ذات النفع العام أو الهيئات القضائية أسوة بما هو معمول به بالأنظمة الإقليمية والدولية.
- لم يتضمن مشروع اللائحة أية معالجة لحالات رفض القيد أو التأشير أو التجديد أو الإلغاء أو أي تنظيم لألية إخطارات الشطب المنصوص عليها بالمادة (15 / 2) من القانون المذكور.

وردت نصوص اللائحة المقترحة خالية أيضاً من أي إشارة إلى التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية، وعلى نحو يفقدها التفاعل والتكامل مع مشروعات الوزارة؛ ويضعف استجابتها

للاجتهاد الذي يمكن أن يأتي خاطئاً، بقصد أو بغير قصد، وعلى نحو يرهق كاهل التاجر وعلى غير مُراد النص.

والغرفة إذ تختتم ملاحظاتها على اللائحة المقترحة تؤكد ضرورة وأهمية أن تتضمن الصيغة النهائية لللائحة حكماً إنتقالياً يمنح الشركات المقيدة بالسجل بعد صدور قانون السجل التجاري وهذه اللائحة فترة زمنية تتمتع خلالها من توفيق أوضاعها بما يتماشى مع ما استحدثته من أحكام لا سيما في ظل حذف المادة (21) من المقترح الأول.

مع تأكيد الاستعداد لكل تعاون ممكن في شرح وتفسير ما ورد في هذه المذكرة، ندعو الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خدمة الكويت واقتصادها ■

القيد أو الشطب أو التأشير، برغم الإحالة الواضحة التي نص عليها القانون في البند الثالث من مادته الرابعة.

● نلاحظ أن المقترح قد ساوى في الحجية بمواجهة التاجر بين البيانات والمعلومات والمستندات المقدمة منه والمستندات أو البيانات التي تستمدتها الوزارة عن غير طريق التاجر كالجهاز المذكورة بالمواد (10، 11، 13، 15، 17) من القانون 18 لسنة 2018، وذلك بالمخالفة للقواعد العامة والأصول الهامة في قانون الإثبات.

● أشار البند (15) من المادة (17) من قانون السجل التجاري إلى وجود بيانات إضافية ستجدها اللائحة التنفيذية؛ غير أن اللائحة المقترحة جاءت خالية من أية إشارة إلى هذه البيانات، وعلى نحو سيفتح المجال واسعاً أمام الوزارة

ملاحظات الغرفة وتساؤلاتها حول مشروع في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه

وللجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة لتعاونهما في تسريع الجهود لانجاز القانون المطلوب، والذي مر مشروعه بسنوات طويلة من التعديل وإعادة النظر.

أما الأمر الثاني الذي تقر به الغرفة فهو أن لنشاط التأمين بالذات أشكالاً وحسابات وتقنيات لا يُحسن قراءتها إلا أصحاب الخبرة والاختصاص. وبالتالي، فإن ملاحظاتها ستقف عند حدود المواد التنظيمية والرقابية دون خوض بالأمور الفنية. علماً بأننا عندما نشير الى نص مادة محددة في المشروع إنما نقصد النص الذي انتهى إليه فريق العمل.

أولاً - من الأفضل في مثل هذه القوانين عدم تحديد مبالغ مالية أو نسب فنية أو مواعيد زمنية، وترك ذلك للوائح التنفيذية، ذلك أن التغييرات المستمرة والتطوير المتواصل لمثل هذه الأنشطة تقتضي - بالضرورة - تغييرات وتعديلات مكافئة في المبالغ والنسب وربما في المواعيد أيضاً.

ومن هنا، نرى ضرورة إعادة صياغة المادة (7) المتعلقة برأس المال، والمادة (15) المتعلقة بمبالغ الوديعة في ضوء هذه الملاحظة.

ثانياً - المادة (9) من المشروع تجيز لشركات التأمين وإعادة التأمين أن تنشئ فيما بينها مجمعاً للتأمين بغرض إدارة فرع

بحضور معالي وزير التجارة والصناعة وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد الكويتي للتأمين، عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الموقر اجتماعاً يوم 18 نوفمبر 2018 لتدارس "مشروع قانون في شأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه". وتلبية لرغبة اللجنة في أن تتلقى مذكرات بملاحظات وآراء الجهات الثلاث التي شاركت في اللقاء، أعدت الغرفة مذكرة قدمتها إلى اللجنة في السابع والعشرين من نوفمبر، لخصت فيها ما أبدته من ملاحظات وطرحته من تساؤلات، لتنتهي بوقفة أطول مع الدور المأمول لنشاط التأمين في "رؤية الكويت 2035"، والذي تعتقد الغرفة أن له الوزن الأهم في تحديد "الجهة المختصة" التي ستتولى تنظيم هذا النشاط والرقابة عليه.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

أولاً - ملاحظات وتساؤلات سريعة

في البداية تقر الغرفة بأمرين اثنين: أولهما؛ أن اصدار قانون جديد لتنظيم نشاط التأمين في الكويت أمر مستحق منذ زمن طويل، إذ مضى على القانون الحالي أكثر من 57 عاماً شهد فيها هذا النشاط بالذات، وعلى مستوى العالم كله، تطوراً جذرياً في مفاهيمه وآلياته وأنواعه وانتشاره. وبالتالي، فإن من الانصاف أن نسجل الشكر لوزارة التجارة والصناعة

ومن المعروف أن خبرات تقييم الأخطار وتقدير الخسائر وخبرات استشاري التحكيم والاكثوريين خبرات نادرة لدرجة تضطر معها شركات التأمين للاستعانة بخبراء من الخارج. وعقوبة الحبس ستة اشهر عقوبة مغلظة تجعل أصحاب هذه الخبرات يترددون طويلاً في التعاون مع الشركات الكويتية.

ثانياً- نشاط التأمين في "رؤية الكويت الجديدة 2035"

تعمل في الكويت الآن 38 شركة تأمين، منها 27 شركة وطنية و7 شركات عربية و4 شركات أجنبية. وفي عام 2017، بلغ إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن هذه الشركات 1.7 مليون وثيقة، إجمالي مبالغها التأمينية 11.6 مليار دينار، وقيمة أقساطها السنوية 435 مليون د.ك. وإجمالي التعويضات المدفوعة 327 مليون د.ك. وتستأثر الشركات الوطنية بما يتراوح بين 92 % و 96 % من هذه الأرقام.

وتتظر غرفة تجارة وصناعة الكويت إلى صناعة التأمين باعتبارها أحد أكثر النشاطات الاقتصادية انسجاماً مع "رؤية الكويت الجديدة 2035". فالتأمين صناعة مالية بالدرجة الأولى وهي - في الكويت - في البيئة الملائمة لتطورها ونموها وتلبية احتياجاتها التمويلية. والتأمين - أيضاً - خدمة عابرة للحدود وذات تنافسية عالية وأفاق تسويقية واسعة مما يؤهلها لمساهمة واضحة في تنويع القاعدة الإنتاجية. وصناعة التأمين تحتاج إلى قوة عاملة متواضعة الحجم ولكنها عالية المؤهلات وذات مستوى عال من الرواتب، مما ينسجم مع طبيعة سوق العمل في الكويت ومتطلبات العمالة الوطنية عالية المؤهلات.

ومن جهة أخرى، إن تزايد الوعي التأميني من جهة، وترسخ خطى التأمين التكافلي من جهة أخرى، يؤشران إلى توسع مستقبلي كبير في سوق التأمين الكويتي والعربي والإسلامي، وخاصة من حيث التأمين على الممتلكات العامة والخاصة.

ولابد من التنبيه هنا إلى أن تنافسية الصناعة التأمينية الكويتية في السوق العالمية ترتبط إلى حد كبير بالالتزام المعايير الدولية التي تتبناها الجمعية الدولية للرقابة على التأمين

International Association of Insurance
Supervision - (IAIS)

إن الحرص على الالتزام بالمعايير الدولية يعتبر شرطاً أساسياً إذا أردنا صناعة تأمين كويتية ذات قدرة تنافسية في أسواق

معين من فروع التأمين أو عملية معينة بذاتها لحساب مشترك. وسؤالنا هنا، هل من الواجب أن يضم مجمع التأمين شركات تأمين وشركات إعادة تأمين؟ أم أن المجمع يمكن أن يقتصر على شركات تأمين أو شركات إعادة تأمين؟

ثالثاً - تنص المادة (13) من المشروع على أن "تشكل هيئة فتوى ورقابة شرعية مستقلة للتأمين التكافلي تضم عدداً من حملة الدكتوراة في الشريعة الاسلامية المتخصصين في مجال المعاملات الاسلامية ويصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص". هل يجب تشكيل هذه الهيئة لكل شركة تأمين تكافلي، كما هو الحال في الشركات الأخرى والمصارف التي تعمل تبعاً للشريعة الاسلامية؟ أم أن المقصود إيجاد هيئة واحدة لكل شركات التأمين التكافلي؟ في الحالة الأولى، يكتفى بموافقة "الجهة المختصة" على من ترشحهم الشركة. أما في الحالة الثانية، فإن هيئة الفتوى يجب أن تتبع "الجهة المختصة".

ومن ناحية ثانية، لماذا يجب أن يكون كل أعضاء الهيئة من حملة شهادة الدكتوراة في الشريعة الاسلامية؟ ألا يكفي أن يكونوا من خريجي كلية الشريعة الاسلامية وأصحاب خبرة ومعرفة في مجال المعاملات الاسلامية؟

رابعاً - ثمة مواد عديدة ورد فيها تعبير "الوزير المختص" والمفروض حذف كلمة "المختص" في كل مادة ورد فيها تعبير "الوزير المختص".

خامساً - تعاني شركات التأمين في الكويت من ظاهرة ارتفاع نسبة الوثائق التي يتأخر أو يتوقف أصحابها عن سداد الأقساط، مع بقاء عقودهم سارية المفعول. وهذا وضع يحمل الشركات تكاليف مرهقة، ويجرح مبدأ التوازن بين التزامات الشركات والتزامات المتعاقدين معها من أصحاب وثائق التأمين. ومن المؤكد أن القانون الجديد سيحقق نقلة نوعية بالغة الأهمية لو استطاع أن يجد مخرجاً عادلاً للطرفين من هذه الإشكالية.

سادساً - تنص المادة (60) على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار كل من باشر مهنة خبير تقييم الأخطار وتقدير الخسائر أو استشاري التأمين أو خبير اكتواري دون أن يكون مقيداً في السجلات المنصوص عليها في هذا القانون أو دون أن يجدد قيده.

القطاع تحت جناحها، وفي صيغة سبتمبر 2016 لمشروع قانون تنظيم التأمين والإشراف عليه، جرى النص على إقامة هيئة مستقلة لهذا القطاع، وتمت مراجعة المشروع من قبل الفتوى والتشريع على هذا الأساس.

وفي الصيغة التي اقترحتها الحكومة لمشروع القانون محل البحث تم تعريف "الجهة المختصة بأنها الجهة التي تتولى تنظيم نشاط التأمين وتطويره وتنميته والرقابة عليه بالوزارة" (التجارة والصناعة). ورغم أن تعبير "الجهة المختصة" قد ورد في مشروع القانون المقترح أكثر من 20 مرة، فإن فريق العمل لم ينجح في تحديد "الجهة المختصة" وترك تبعية قطاع التأمين حائرة بين أن تكون هيئة مستقلة، أو أن تتبع هيئة أسواق المال، أو تتبع بنك الكويت المركزي.

إننا نقدر تماماً الصعوبة التي تعترض إنشاء هيئة مستقلة بعد قرار مجلس الوزراء بعدم إنشاء هيئات مستقلة جديدة. ولكن هذا لا يمنعنا من القول أن مثل هذه الهيئة هو الخيار الأفضل باعتقادنا، في ضوء ما ذكرناه أعلاه من دور لقطاع التأمين في رؤية الكويت الجديدة، وفي ضوء ما ذكرناه من ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية إذا أردنا النجاح في تحقيق هذا الدور.

أما إذا تعذر السير في هذا الاتجاه (مع التأكيد على أنه الأفضل والأجدي)، فإن غرفة تجارة وصناعة الكويت تتمنى ألا تسند مهمة تنظيم قطاع التأمين والرقابة عليه إلى هيئة أسواق المال. فهذه المهمة بعيدة فعلاً عن اختصاص الهيئة، وليس دقيقاً القول بأن لدى الهيئة كفاءات قادرة على المهمة الجديدة. ذلك أن هذه المهمة تحتاج لكفاءات جديدة وذات اختصاص مختلف. كما أن الهيئة التي بدأت تحقق نجاحات طيبة ومبشرة في الحصول على مصداقية دولية يجب ألا تُرهق في هذه المرحلة بالذات بأعباء جديدة تثقل خطواتها. إن 11 عضواً رقابياً من أصل 153 عضواً في (IAIS)، أي ما نسبته 7% فقط، قد اختارت هيئة أسواق المال لهذه المهمة، بينما اختارت 77 جهة أو ما نسبته 50% إقامة هيئة مستقلة أو اسناد المهمة للبنك المركزي. وفي كل الأحوال، اسندت مهمة تنظيم قطاع التأمين إلى جهات مالية مختلفة التسميات في أكثر من 133 عضواً من أعضاء الجمعية الدولية للرقابة على التأمين أو ما نسبته أكثر من 87% من مجموع الأعضاء ■

المنطقة وفي العالم الإسلامي عموماً. ومن غير هذا الالتزام لن تستطيع صناعة التأمين الكويتية أن تكون مساهماً فاعلاً في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق طموحه ليكون مركزاً تجارياً ومالياً وخدميًا. وهذه الحقيقة بالذات تفرض علينا أن ندرس بكثير من المهنية والموضوعية تحديد "الجهة المختصة" التي يعهد إليها بتنظيم قطاع التأمين والإشراف والرقابة عليه في الكويت. فلا نختار هذه الجهة لمجرد الخروج السريع من مأزق أو انسداد مؤقت، خاصة وأن أول المعايير الدولية لصناعة تأمين منافسة هو استقلالية الجهة التي تتولى تنظيمها والرقابة عليها.

ثالثاً- اختيار "الجهة المختصة"

تضم الجمعية الدولية للرقابة على التأمين (IAIS) في عضويتها 163 جهة رقابية من مختلف دول العالم. ومن أصل هذا العدد، هناك 48 جهة رقابية مستقلة لتنظيم أعمال التأمين والإشراف على قطاعه. بينما عهد بهذه المهمة إلى البنك المركزي في 29 دولة، وإلى هيئة أسواق المال في 11 دولة، وهناك ثمان دول وضعت صناعة التأمين تحت رقابة وزارة المالية، ودولة واحدة فقط أولت هذه المسؤولية لوزارة التجارة والصناعة. وتوزعت هذه المسؤولية في 56 دولة على جهات ذات تسميات مختلفة ولكنها جميعاً تعتبر من جهات الرقابة المالية، ومعظمها يمارس صلاحياته على شركات التأمين وشركات الاستثمار في آنٍ معاً.

والجدير بالذكر أن IAIS تضم في عضويتها ثمانية أعضاء دوليين (ليست جهات رقابية) منها خمس مؤسسات دولية مالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الدولي للتسويات، بنك التنمية الآسيوي، الهيئة الأوروبية للتأمين والتقاعد).

أما على المستوى العربي، فإن كلاً من أبوظبي والمغرب ولبنان قد اختار إنشاء هيئة مستقلة للرقابة على التأمين، بينما اختارت السعودية والبحرين البنك المركزي، واختارت عمان هيئة سوق المال، واختارت تونس وزارة المالية، والأردن وزارة التجارة والصناعة. ووضع قطاع التأمين في مصر وقطر تحت رقابة "هيئة الرقابة المالية".

أما في الكويت، فإن قانون شركات ووكلاء التأمين الصادر عام 1961 عرّف رئيس هذا القطاع بأنه "رئيس المالية والاقتصادية". وأخذت وزارة التجارة والصناعة رقابة هذا

الغرفة تناقش توجهات ومقترحات لتنظيم سوق العمل

وراء النشر وتكراره من جهة، كما يتطلب من جهة أخرى، إجراء لقاءات مع الوزراء المعنيين للتشاور بشأنها والتباحث حول محتوى تلك التصريحات ومدى جدية محتواها وتدارس آثارها السلبية المحتملة على دور القطاع الخاص، بغية الحيلولة دون صدور قرارات نهائية «متعجلة»، ذات جرعات سياسية زائدة وبعيدة عن الاعتبارات الاقتصادية والفنية.

وبهذه المناسبة أعادت الغرفة التذكير - عبر افتتاحية مجلتها - بأن شمولية انعكاسات ونتائج القرار الاقتصادي تجعل من الضروري مشاركة القطاع الخاص في بنائه (وليس في اتخاذه) سعياً لاكتساب الدعم الكافي لنجاحه ■

في اجتماعها الأخير لعام 2018، استعرضت لجنة الصناعة والعمل، المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة، ما دأبت الصحف على تداوله في الآونة الأخيرة حول توجهات ومقترحات بعض المسؤولين بالجهات المعنية بتنظيم سوق العمل في دولة الكويت، وبخاصة تلك المتعلقة بنسب العمالة الوطنية، ومنع إصدار تصريح عمل أو تجديده أو تحويله للعمالة الوافدة التي تملك مؤهلاً تعليمياً دون الدبلوم وتتجاوز الخامسة والستين من العمر، فضلاً عن حالات عديدة أخرى.

وقد رأت الغرفة أن إثارة مثل هذه المواضيع ونشر تصريحات ومقترحات وأخبار حولها في وسائل الإعلام، وتكرار ذلك، بمناسبة وغير مناسبة، من شأنه أن يثير تساؤلات حول الدوافع

الغرفة تثنى قرار إعطاء الأولوية للمنتجات الكويتية

وإعطائها الأفضلية في الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الخليجية والأجنبية.

كما أكدت الغرفة الدعوة إلى أن يتم تحديد الآلية المناسبة لتابعة تنفيذ هذا القرار، موضحة أنها ترى أن هذه الآلية جاءت ضمناً في ديباجة القرار من خلال الإشارة إلى المرسوم رقم 259 لسنة 2003 المعدل بالمرسوم رقم 13 لسنة 2004 بإنشاء لجنة متابعة تنفيذ أحكام الأولوية المقررة لمشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة للمنتجات المحلية، حيث أسندت تسمية هذه اللجنة للهيئة العامة للصناعة. وكذلك تتم متابعة تنفيذ الأولوية موضع البحث من خلال تفعيل قرار مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية رقم 738 لسنة 2005 بتشكيل لجنة إجراءات إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية.

ذلك أن تفعيل هاتين الآليتين - بتقدير الغرفة - يستكمل القرار الوزاري ويفعله في معالجة المشاكل والصعوبات التي تعوق تطبيق ما يصدر من قرارات لإعطاء الأولوية للمنتج الوطني في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ■

بمناسبة إصدار معالي وزير التجارة والصناعة قراره بشأن إعطاء الأولوية للمنتجات الكويتية أصدرت الغرفة البيان التالي نصه وعممته على الصحف الكويتية:

”استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت بارتياح كبير قرار معالي وزير التجارة والصناعة، السيد خالد ناصر الروضان، رقم 633 لسنة 2018 بشأن إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني، والذي نص على أن: ”تُعطى المنتجات المحلية والوطنية أفضلية في الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية، كما تعطى المنتجات المحلية أفضلية عن مثيلاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطني متى كانت مطابقة للمواصفات والشروط وكانت الأسعار المقدمة بها لا تزيد عن أقل الأسعار التي قدمت عن منتجات مماثلة أجنبية أو ذات منشأ وطني مطابقة للمواصفات بنسبة (15%) خمسة عشر في المائة“.

وقد أكدت الغرفة أن القرار جاء استجابة طيبة لمخاطبة الوزارة والسعي لديها بالتعاون مع جهات معنية عديدة، وقد لقي صدى طيباً لدى المجتمع الصناعي الكويتي باعتباره حسماً موضوعياً للجدل الدائر حول مفهوم حماية المنتجات الكويتية

تطوير آلية توظيف المقيمين بصورة غير قانونية في القطاع الخاص

للشركات والمؤسسات المنتسبه للغرفة .

وأشار إلى أن الجهاز قام بتوفير قاعدة البيانات اللازمة في الموقع الالكتروني، داعياً كل من تنطبق عليه الشروط ولم يدرج اسمه في قاعدة البيانات إلى مراجعة مقر الجهاز لتحديث بياناته ومعلوماته .

وذكر أن الغرفة وافقت على طلب الجهاز المركزي باعتماد كافة بطاقات المراجعة والتأمين الصحي الصادرة من الجهاز في جميع معاملات الغرفة .

وكان السيد الفضالة قد قدم خلال اللقاء شرحاً مستفيضاً وعرضاً مرئياً عن قضية المقيمين بصورة غير قانونية، والتسهيلات والمزايا المقدمة لهم، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (2011/409) ■

عقب اللقاء الذي عُقد في الثالث والعشرين من أكتوبر 2018، بين الغرفة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، في مقر الغرفة، أعلن "الجهاز" عن تطوير آلية للتوظيف في القطاع الخاص بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت لتشمل شرائح أوسع من المقيمين بصورة غير قانونية.

وذكر الجهاز في بيان صحافي أن رئيس الجهاز السيد صالح يوسف الفضالة، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم، بحثا القضايا المتعلقة بالمقيمين بصورة غير قانونية.

وأضاف، انه يمكن للباحثين عن عمل دخول الموقع الالكتروني الذي تُشرف عليه غرفة تجارة وصناعة الكويت وإدراج طلبات التوظيف الخاصة بهم، حيث يقوم الموقع بعرض هذه الطلبات

أنشطة لجان الغرفة

- إبداء الرأي حول النسب المقترحة للعمال الكويتية في الجهات غير الحكومية.
- منع إصدار تصاريح العمل والتجديد والتحويل لحاملي المؤهلات دون الدبلوم والذين بلغوا من العمر (65) عاماً .
- إبداء الرأي حول بعض شكاوى حظر تصدير المنتجات المصنعة من الكيروسين المدعوم.
- إبداء الرأي في قرار الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن تسجيل مهنة المهندس بجميع التخصصات وعدم إصدار اذونات العمل إلا بعد إصدار شهادة من جمعية المهندسين الكويتية.
- مناقشة آثار القرار الخاص بفرض رسوم وقائية نهائية على واردات دول مجلس التعاون من مسطحات الحديد الملونة.
- الاطلاع على رد الهيئة العامة للبيئة على كتاب الغرفة بشأن إجراء فحص المواد الكيميائية المستوردة.

تناولت اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة خلال عام 2018 العديد من القضايا والأمور التي تهم الأسرة الاقتصادية والاقتصاد الوطني عموماً، وفيما يلي عناوين أبرز ما بحثته كل من هذه اللجان.

لجنة المالية والاستثمار

عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات أجرت خلالها اللقاءات التالية:

- لقاء خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع الخاص المالي ومناقشة محاوره.
- لقاء وفد مؤسسة ستاندرد آند بورز، في إطار برنامج تقييم التصنيف الائتماني لدولة الكويت.

لجنة الصناعة والعمل

عقدت اللجنة خلال العام أربعة اجتماعات بحثت خلالها عدداً من المواضيع من أبرزها:

لجنة التجارة والنقل

عقدت اللجنة خلال العام ثلاثة اجتماعات بحثت خلالها عدداً من المواضيع من أهمها:

- مذكرة الغرفة بشأن الاشتراطات الصحية الخاصة ببعض وسائل نقل المواد الغذائية الصادرة من قبل هيئة الغذاء والتغذية.

- لقاء مع ممثلي وزارة التجارة والصناعة لتقديم عرض حول "تحسين بيئة الاعمال لمؤشر بدء النشاط التجاري بدولة الكويت".

- الاطلاع على خطاب وزارة التجارة والصناعة حول المصطلح التفصيلي لنشاط التجارة العامة والمقاولات.

- الاطلاع على قرار تعديل بعض الاشتراطات الصحية الخاصة ببعض وسائل نقل المواد الغذائية وبدء العمل على تطبيقها اعتباراً من 1 يناير 2019.

لجنة المشاريع العامة والاسكان

عقدت اللجنة خلال العام ثلاثة اجتماعات، ومن أبرز ما ناقشته خلالها:

- مناقشة موضوع المظلات في منطقة البلازا الواقعة بين مبنى الغرفة ومواقف شركة المرافق العمومية.

- بحث العرض الفني والمالي المقدم من المكتب العربي للاستشارات الهندسية لإنشاء مظلات وارضيات ساحة البلازا.

لجنة العضوية والعرف التجاري

عقدت اللجنة خلال العام اجتماعين بحثت خلالهما عدداً من المواضيع أبرزها:

- التصديق على توقيع الممثل القانوني الخاصة بشركات تنظيم معارض العقار والشركات العقارية ■

التقرير الإداري



الفصل الثاني

لقاءات ومؤتمرات وندوات



لقاءات ومؤتمرات وندوات

تفعيلاً لدورها التشاوري في بناء القرار الاقتصادي، ارتأت الغرفة أن تكشف جهودها لدى أصحاب القرار الاقتصادي والمؤثرين فيه عموماً، بهدف التعريف بدورها وخدماتها وتوضيح أهدافها ومنطلقاتها، بما يسهل قراءة آرائها وتفسير مواقفها في ضوء قنوات تستند إلى المعلومة الوافية والمفهوم الواضح.

وبصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تُدعى الغرفة للقاء كبار الضيوف الرسميين للدولة، بحيث تتمكن من طرح وجهة نظرها بالعلاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان هؤلاء الضيوف، وتوثيق صلاتها بالمحافل الاقتصادية العربية والدولية، ويبين هذا الفصل أهم تلك اللقاءات خلال عام ٢٠١٨، كما يبين المؤتمرات والندوات المحلية التي شاركت فيها الغرفة والفعاليات والأنشطة الأخرى.

لقاءات كبار المسؤولين 2018

سمو الامير يثمن دور الغرفة في إنجاح مؤتمر إعادة إعمار العراق

المنشودة منه لإعادة إعمار العراق الشقيق، متمنياً للجميع دوام التوفيق لخدمة الوطن العزيز ورفع رايته.

وأكد السيد رئيس الغرفة استعدادها الدائم للتعامل مع الحكومة لتنفيذ الكثير من الأمور التي تطرق لها مؤتمر إعادة إعمار العراق، لاسيما ملف الاستثمارات الكويتية في العراق.

وقال عقب لقاء سموه: "تلقينا من صاحب السمو الكثير من النصائح في هذا الموضوع، وأكد لنا سموه أن الحكومة ستقف مع القطاع الخاص لتنفيذ هذه المشاريع، ونحن دائماً متفائلون في هذا الموضوع"، متمنياً التوفيق لهذه المساعي.

كما أكد "أن النجاح الذي حققه المؤتمر يدل على النية الصافية لسمو أمير البلاد وأهل الكويت تجاه كل دول الجوار والدول العربية الشقيقة" ■

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بقصر السيف، في التاسع عشر من فبراير 2018، رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم، وعددًا من السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة، لتهنئة سموه بالنجاح الباهر الذي حققه مؤتمر إعادة إعمار العراق.

وأشاد سموه بالدور الفاعل لغرفة تجارة وصناعة الكويت والجهود الكبيرة المبذولة في الإعداد والتحضير والمشاركة في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والحرص المقدر لإنجاح المؤتمر من خلال العمل الدؤوب لاستقطاب المئات من الشركات الاستثمارية العالمية الكبرى الممثلة للقطاع الخاص والمتخصصة في مختلف المجالات الاستثمارية للمشاركة في هذا المؤتمر، مما أسهم بشكل بارز في إنجاحه وتحقيق الأهداف والغايات

وسمو ولي العهد يشيد بدور الغرفة

مختلف الدول، لتحقيق النتائج المرجوة منه، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح لبلدنا العزيز تحت ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، ذخراً للبلاد وقائداً للعمل الإنساني ■

كما استقبل سمو ولي العهد، الشيخ نواف الأحمد الصباح، السادة رئيس وأعضاء الغرفة، حيث أشاد سموه بدورهم ومشاركتهم في الإعداد والتحضير لمؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، والمتمثل في جلب كبرى الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال من

سمو رئيس مجلس الوزراء يستقبل رئيس الغرفة

كما استقبل سموه في التاسع والعشرين من نوفمبر، وبحضور معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد أنس الصالح ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة هند الصبيح، كلاً من رئيس الغرفة ونائبه الأول، ومديرها العام، ومستشارها للبحث في تمثيل القطاع الخاص وللبحث في مشروع قانون شركات التأمين ■

استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، في قصر السيف، في الحادي والعشرين من يناير 2018، رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم، يرافقه رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية الدكتور بيتر رامزاور، والوفد المرافق له. حضر المقابلة معالي رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء الشيخة اعتماد خالد الأحمد الجابر الصباح.

معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح يلتقي مجلس إدارة الغرفة

شراكة القطاع الخاص من ركائزها ومنطلقاتها. كما لفت الانتباه إلى أن مشروع المنطقة الاقتصادية الدولية الشمالية، بما فيها مدينة الحرير (الصبية) والجزر، يساعد في تعزيز الأمن الخارجي، وفي توثيق العلاقات والتعاون مع الجوار.

ثم تحدث أعضاء مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية فقدموا عرضاً مركزاً وموضحاً لطبيعة المشروع، باعتباره منطقة اقتصادية حرة مستقلة إدارياً ■

تلبية لدعوة من غرفة تجارة وصناعة الكويت التقى معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع رئيس مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الدولية الشمالية، الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، في التاسع عشر من إبريل 2018، بمجلس إدارة الغرفة.

وقد صحب معاليه في هذا اللقاء السادة والسيدات أعضاء مجلس أمناء المنطقة، وتحدث الشيخ ناصر صباح الأحمد شاكراً للغرفة دعوتها، ومذكراً بأن كل الخطط والاستراتيجيات التنموية في دولة الكويت تعتبر

لقاءات مع كبار الضيوف الرسميين للدولة في قصر بيان

التقى ممثلو الغرفة وأصحاب الأعمال الكويتيون خلال عام 2018 بشخصيات وقيادات سياسية واقتصادية زارت البلاد، تضمن

برنامج زيارتها الاجتماع بأصحاب الأعمال الكويتيين في مقر إقامتهم في قصر بيان، وهم:

م	الضيف	تاريخ اللقاء
1	رئيس جمهورية القمر	3 إبريل 2018
2	رئيس جمهورية كوت دي فوار	17 إبريل 2018

كبار الشخصيات الذين زاروا الغرفة عام 2018

م	الضيف	تاريخ اللقاء
1	وزيرة الشؤون الخارجية والتكامل الاقليمي بجمهورية غانا	2018/1/15
2	وزيرة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج	2018/2/19
3	وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية بنغلاديش	2018/3/5
4	رئيس البرلمان السويدي	2018/3/19
5	وزير التجارة والصناعة بجمهورية الصومال	2018/4/25
6	وزيرا المالية والبيئة التحتية بجمهورية غويانا	2018/9/23
7	وزير خارجية جمهورية الدومينيكان	2018/10/16
8	رئيسة وزراء رومانيا	2018/10/21
9	محافظ مدينة "هوشي منه" بجمهورية فيتنام	2018/10/29
10	أمين عام مجلس التعاون	2018/11/7
11	محافظ منطقة "شانلي أورفا" التركية	2018/11/13
12	محافظ جزيرة كورس اليونانية	2018/11/18
13	وزير خارجية الأرجنتين	2018/12/11

نشاطات محلية أخرى

ندوة «النظام الضريبي في بريطانيا»

الضريبي في بريطانيا بعدة قطاعات مختلفة منها: ضرائب الأملاك، وضرائب المؤسسات، وضرائب الإقامة، بالإضافة إلى ضرائب الإرث، وذلك بهدف إطلاع قطاع الأعمال الكويتي على آخر المستجدات في هذا الشأن وتشجيعه للقيام بالمزيد من المشاريع الاستثمارية والتجارية.

كما تضمن العرض المرئي شرحاً لأنماط وأنواع الضرائب المختلفة بالملكة ومدى تنافسيتها مقارنة بالدول الأخرى والأسواق العالمية، خاصة في ظل تخفيض بعض أنواع الضرائب بنسبة 2% بحلول عام 2020 للمستثمرين الأجانب. كما اشتمل العرض على الإشارة إلى الفرص الاستثمارية المثمرة في مدن أخرى جديدة، بخلاف مدينة لندن، والإشارة إلى أن هذه الآلية تضمن أرباحاً أكبر مقابل دفع ضرائب أقل مما يمثل حافزاً كبيراً لحث الشركات الكويتية على خوض غمار الاستثمار في تلك المدن ■

أقامت غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 16 يناير 2018 ندوة بعنوان «النظام الضريبي في بريطانيا». شارك في فعاليات هذه الندوة سعادة سفير المملكة المتحدة لدى دولة الكويت، وخبير الضرائب بإدارة التجارة الدولية بالسفارة، والشريك الرئيسي بشركة بريطانية متخصصة في المحاماة والاستشارات القانونية. وحضر الندوة عدد من السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة وعدد من ممثلي الشركات الكويتية.

استهل السيد/ ضرار يوسف الغانم - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، الندوة بإلقاء كلمة رحب فيها بالحضور، وأكد على أهمية وعمق العلاقات التجارية المشتركة بين البلدين والتي تمتد إلى سنوات طويلة، مشيراً إلى حرص الغرفة على التواصل الدائم مع السفارة البريطانية بهدف توثيق الروابط المشتركة مع المملكة المتحدة، وتذليل المعوقات التي تواجه تنمية التبادل التجاري.

وتم في الندوة، تقديم عرض مرئي تم من خلاله شرح النظام

ندوة «الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادي»

والتفاهم، وأقوى ضمانات السلم والسلام.

والقضية الثانية التي أود أن أنتهز فرصة حديثي إليكم للتذكير بها، هي الدورة الثانية لمنتدى الكويت للاستثمار الذي تعزز الغرفة بأن تكون شريكة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في تنظيمه يومي 20 و21 مارس القادم. والذي سيكون لتعاونكم ومساعدتكم دور كبير بنجاحه، في التعريف بفرص الاستثمار في الكويت. وإنني أنظر - وبكثير من الثقة - إلى حضوركم لقاءنا هذا باعتباره فاتحة هذا التعاون والخطوات الأولى لهذه المساعي.

أما القضية الثالثة، فهي محاولة متواضعة ولكنها صادقة وحميمه، للإجابة على السؤال الذي يلح علينا جميعاً في هذا اللقاء: لماذا الكويت؟

...مميزة الكويت التنافسية الأساسية، «قطعة الحلوى

بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة الخارجية عُقدت في الغرفة، في الحادي والثلاثين من يناير 2018 ندوة «الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادي».

استهل نائب رئيس الغرفة، السيد عبدالوهاب محمد الوزان، الندوة بكلمة مما قاله فيها، بعد الترحيب بالسادة الحضور: «استميحكم عذراً بوضع دقائق انتهزه فرصة لألقي الضوء على قضايا ثلاث: أولاً؛ أن غرفة تجارة وصناعة الكويت مشرعة الأبواب متفتحة السمع والفكر لتقديم خدماتها إلى سفاراتكم الموقرة من جهة، وللاستقبال آرائكم ومبادراتكم ومقترحاتكم بكل احترام واهتمام من جهة أخرى. فأنتم الممثلون المحترمون لشركائنا التجاريين. وشركاء التجارة - في مفهومنا - ليسوا مجرد شركاء في تبادل السلع والخدمات وإنشاء المشروعات، بل هم شركاء معيشة وثقافة وحضارة أيضاً. والتجارة العادلة - كما يؤكد التاريخ قديمه وحديثه - هي أهم جسور الفهم

الكويت، لاسيما أن لدى دولة الكويت (110) فروع للسفارات على مستوى العالم، وكل منها لديه أجندة واضحة ومحددة في ما يتعلق بالاستثمار الكويتي في الخارج.

من ناحيته، قال المدير العام لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، السيد مطلق الصانع، إن صدور المرسوم الأميري بقانون (2014/116) بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثّل نقلة نوعية في مجال إدخال مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد مرتكزات خطة التنمية وتوسيع قاعدة الأنشطة غير النفطية وفتح قنوات استثمار مهمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وكذلك اشراك المواطنين في ملكية هذه المشاريع إضافة إلى ما توفره لهم من فرص عمل» ■

الإضافية واللذيذة» التي تميز التعاون مع الكويت وأهلها، هي «الحرية»، بكل ما لهذا التعبير من تطبيقات ومدلولات؛ في القول والعمل، في الفكر والابداع، في الديمقراطية والقضاء، وفي الاستثمار والتجارة. فالكويت وليدة الحرية، موقعاً ونشأةً وتاريخاً وتطوراً. وهذا ما يعطي الكويت نكهة خاصة لا يعرف لذتها ومذاقها إلا من عرفها وأهلها وتعامل معهم ومعها.

من جهته أشاد سعادة نائب وزير الخارجية السيد خالد سليمان الجارالله بالتفاعل بين غرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة الخارجية في ما يتعلق بالاستثمار داخل دولة الكويت وخارجها، مشيراً إلى سعي وزارة الخارجية لتعزيز دور الخارجية دعماً لرؤية صاحب السمو أمير البلاد عبر الدبلوماسية الاقتصادية التي ستسهم في الحفاظ على مصالح

متدربو هيئة أسواق المال حديثو التخرج يزورون الغرفة

في القطاع الخاص بالعديد من الخدمات مثل استضافة الوفود الاقتصادية وتنظيم اللقاءات الثنائية والمؤتمرات ذات الشأن الاقتصادي.

كما أشار إلى تجربة الغرفة الجديدة بالارتقاء بخدماتها عبر استخدام الأساليب الإلكترونية الحديثة والتقنيات المتطورة في كافة أعمالها.

وتم استعراض مهام إدارات الغرفة وتقديم شرح وافٍ عن كل إدارة من إداراتها، وكذلك تقديم نبذة عن المراكز التابعة للغرفة والدور الذي تقوم به خدمة للمتدربين، للاستفادة منها مستقبلاً ■

استقبلت الغرفة في الثلاثين من يناير 2018 مجموعة من المتدربين من هيئة أسواق المال حديثي التخرج، حيث رحب السيد نائب مدير عام الغرفة بهم وأبدى استعداد الغرفة الدائم لاستضافتهم وتقديم كافة الخدمات لمساعدتهم، مؤكداً استمرار الغرفة في العمل على تنمية العنصر البشري الذي يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن الغرفة تولي اهتماماً بالغاً لمخرجات التعليم، وهي تعمل دائماً على صقلها بالعلم والخبرة لتمكينها من الانخراط في مجال العمل ولتتوافق مع متطلبات القطاع الخاص، حيث تم إطلاعهم على دور الغرفة كمؤسسة اقتصادية ذات نفع عام تقدم خدماتها لمنتسبيها من رجال الأعمال وعلى إسهاماتها

لقاء مع الشركات الكويتية تمهيداً لمؤتمر استثمار في العراق

رئيس الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في العراق، ومدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

حضر اللقاء ما يقارب (150) شركة لمناقشة أهم الفرص الاستثمارية والمشاريع المتاحة في العراق، الأمر الذي يوفر للقطاع الخاص الكويتي الأفضلية في عملية استثمار هذه الفرص بما يخدم مصالح البلدين الشقيقين ■

تمهيداً لمؤتمر «استثمار في العراق» الذي عقدته الغرفة يوم 13 فبراير 2018، ضمن سلسلة فعاليات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار وتنمية العراق الذي استضافته دولة الكويت خلال الفترة 12 - 14 فبراير 2018، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم 11 فبراير 2018، لقاءً تمهيدياً موسعاً للشركات الكويتية المشاركة في المؤتمر، حيث ترأست اللقاء السيدة/ وفاء أحمد القطامي - عضو مجلس إدارة الغرفة، بحضور كل من

مؤتمر «استثمر في العراق»

المستثمرون فيها...».

وأضاف «وبالنسبة للكوييت وأهلها، لا ينتهي مؤتمر إعادة اعمار العراق بانتهاء أيامه الثلاثة، بل هو يبدأ بعدها وانطلاقاً منها. ذلك أن الكوييت بطبيعة جوارها الجغرافي، وتكاملها الاجتماعي والاقتصادي مع جمهورية العراق، وتوظيفاً لبنيتها الأساسية بموانئها وطرقها واتصالاتها، وكفاءة بنيتها المؤسسية بإدارتها وديموقراطيتها وقضائها، فضلاً عن قدرات جهازها المصرفي وغنى تجربتها الاستثمارية، تقف مؤهلة تماماً وقادرة فعلاً على أن تكون البوابة الرئيسية لجهود إعادة اعمار العراق تجارةً وتمويلًا وخدمات. وإن بوابات غرفة تجارة وصناعة الكوييت الفعلية والالكترونية مشرعة لكم لتيسير الخطوات الأولى في هذا الاتجاه».

كما كانت لمعالي وزير التخطيط بجمهورية العراق كلمة أثنى فيها على الدور الاستراتيجي الكبير الذي تقوم به دولة الكوييت تجاه المشاريع التنموية العراقية.

بعد ذلك قامت مجموعة البنك الدولي بتقديم ورقة حول البيئة الاستثمارية في العراق من منظور البنك الدولي، تم فيها شرح كافة الجوانب الاستثمارية المتعلقة بالمناخ الاستثماري في العراق.

ثم قدم رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، ورقة عمل تناولت فرص القطاع الخاص للاستثمار في العراق، حيث بين مدى توافر الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص للاستثمار في العراق وأهمية استغلال الفرص المتاحة والتي سيتم استعراضها في هذا المؤتمر تحت إشراف البنك الدولي ومؤسساته المالية.

بعد الجلسة العامة الأولى في المؤتمر، تم عقد ثلاث جلسات ركزت على (44) مشروعاً ضمن (12) قطاعاً اقتصادياً في مجالات: النفط والغاز والنقل، الصناعة، والعقار والمناطق الاقتصادية، الطاقة والرعاية الصحية، تمويل مشاريع إعادة الإعمار، أشكال التمويل والضمانات،....

ضمن فعاليات مؤتمر الكوييت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في دولة الكوييت خلال الفترة 12 - 14 فبراير 2018، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكوييت مؤتمر «استثمر في العراق» بتعاون مشترك مع وزارة الخارجية، مجموعة البنك الدولي والهيئة الوطنية للاستثمار العراقية، وذلك يوم 13 فبراير 2018.

وقد جاء هذا الحدث الهام لتسليط الضوء على عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية في جمهورية العراق الشقيقة الموجهة للقطاع الخاص العالمي، حيث وصل عدد تلك المشاريع إلى ما يقارب (187) مشروعاً.

شارك بالمؤتمر (1987) شخصية يمثلون (1850) شركة من (49) دولة، وقد عُقدت جلسات المؤتمر على النحو التالي:

الجلسة العامة الأولى:

واشتملت على كلمة افتتاحية لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكوييت السيد/ علي محمد ثيان الغانم الذي رحب فيها بضيوف الكوييت وأكد من خلالها على القناعة الراسخة لحكومة دولة الكوييت في معاونة شقيقها العراق للنهوض تجاه مسؤولياتها ودورها الهام في المنطقة.

ومما قاله في هذه الكلمة:

«إن اليوم الثاني للمؤتمر يمثل نبضه الاقتصادي الحقيقي، لأنه يتعلق بمشاركة القطاع الخاص الدولي في ملكية وفي تمويل المشاريع التنموية التي يطرحها العراق. وهي المشاركة التي يفترض أن تكون، ويجب أن تكون، الأكبر حجماً، والأبعد أثراً، والأعمق دلالة.

ومن هنا، جاء برنامج هذا اليوم حافلاً بالتعريف في العديد من هذه المشاريع بقطاعاتها المختلفة، وبعرض أشكال التمويل، وتوضيح طبيعة الضمانات غير المسبوقة التي تحظى بها هذه المشاريع، فضلاً عن صيغ الدعم الذي يتلقاه

الخاص، منوهاً إلى ضرورة التحرك الجدي من قبل الحكومة العراقية في تهيئة مناخ استثماري ملائم للشركات الراغبة في الاستثمار بالعراق، كما أعلن عن مبلغ ثلاثة مليارات دولار ستقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كضمانات للشركات الأمريكية العاملة في المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق.

وبدوره ألقى دولة رئيس الوزراء العراقي كلمة أكد فيها على الرغبة الجادة للحكومة العراقية في النهوض بالقطاع الخاص العراقي بمختلف مجالاته الاقتصادية، مشيراً إلى أن هناك توجهاً عاماً نحو استقطاب المستثمر الأجنبي للدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص العراقي من خلال تنفيذ مشاريع تموية بشكل منفرد، حيث تم تكليف لجنة من قبل مجلس الوزراء العراقي تعمل على تسهيل وتذليل كافة المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في العراق ■

كما كانت للصدوق العربي للإنماء الاقتصادي ورقة قدم فيها شرحاً حول أهم وسائل الضمان التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر في العراق، بالإضافة إلى ورقة عمل من قبل وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف تطرقت إلى شرح وافٍ حول طرق الضمان التي تقدمها الوكالة للمستثمرين.

من جانبه قدم رئيس الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في العراق، ورقة عمل استعرض فيها خدمة النافذة الواحدة التي تقوم الهيئة الوطنية بتقديمها للاستثمار في العراق، والتي تهدف إلى تقديم خدمات كاملة وشاملة للمستثمر الأجنبي في كافة مراحل التأسيس وبدء العمل التجاري في العراق.

ثم قام معالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بالقاء كلمة أكد فيها على أهمية تضافر الجهود الدولية لإعادة إعمار العراق، مشيداً بالدور الكبير والمحوري الذي تقوم به دولة الكويت، سواء على المستوى الحكومي أو القطاع

ورشة عمل حول «تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية - اليابانية»

وصناعاتها التي تمتاز بالتقنية العالية، وأبدى استعداد الغرفة لتسخير إمكانياتها المتاحة في سبيل تقديم التسهيلات للشركات اليابانية والعمل على تذليل العقبات التي تواجهها إن وجدت.

من جانبه شكر رئيس الوفد الضيف الغرفة على حسن الاستقبال، ثم قدم نبذة عن «جترو» والتي تعمل تحت مظلة وزارة الاقتصاد والتجارة اليابانية، وتهدف إلى تعزيز علاقات الشركات اليابانية مع نظيراتها في شتى انحاء العالم، ثم تطرق إلى المجالات التي من الممكن الاستفادة منها في الشركات اليابانية كمصادر الطاقة والطاقة المتجددة، المواد الغذائية، النفط ومشتقاته، بالإضافة إلى التعليم.

كما قدم ممثلو عدة جهات حكومية كويتية أوراق عمل. ومن الجانب الآخر قدمت عدة شركات يابانية عروضاً عن خدماتها وأنشطتها ■

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت، في الثاني عشر من مارس 2018، ورشة عمل حول «تعزيز العلاقات الاقتصادية الكويتية اليابانية»، برئاسة السيد / طارق بدر سالم المطوع - عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس الجانب الكويتي للجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال، شارك فيها وفد اقتصادي ياباني برئاسة السيد الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى هيئة التجارة الخارجية اليابانية (جترو)، وحضر هذه الفعالية عدد من السادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة وممثلي عدة جهات حكومية، بالإضافة إلى الشركات الكويتية.

وبعد أن رحب السيد / المطوع بالوفد الضيف والحضور، معبراً عن سعادته بعقد هذا اللقاء، تطرق إلى مشاريع خطة التنمية في الكويت والمساهمة الملحوظة للشركات اليابانية في تنفيذ المشاريع الكبرى، حيث أعرب عن أمله بمشاركة المزيد من الشركات اليابانية وذلك للاستفادة من خدماتها

ملتقى الكويت للاستثمار 2018

وتشريعيًا حديثاً وعميقاً وسريعاً إلا أنها أصبحت على درجة من النضوج بحيث تعامل الاستثمار الأجنبي معاملة الاستثمار الوطني دون تعقيد أو تمييز، وإذا كان انخفاض أسعار النفط يضع ضغوطاً على ميزانية الدولة، فقد واكبت هذا الانخفاض تعبئة غير مسبوقه للرؤى الهادفة لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية. وأمام ملتقى كهذا يزهو بأصحاب الخبرة والاختصاص لست بحاجة إلى القول إن اقتصاداً يواجه هذا القدر من التحديات، ويعيش مرحلة بهذا الزخم من الحراك هو اقتصاد يزخر بأفاق واسعة من الفرص، كما أنني لست بحاجة إلى التذكير بأن العوائد ترتبط بجرأة القرار وزيادة الاستثمار، خصوصاً وأنا نتحدث عن دولة مميزة بعصرية المكان وحيوية السكان وديموقراطية واستقرار النظام السياسي وعدالة واستقلال النظام القضائي، وقوة ملاءة الجهاز المصرفي ورشاد السياسات النقدية ومصداقية القطاع الخاص، فضلاً عن بنية أساسية حديثة ومشاريع صغيرة ومتوسطة تتكامل مع القطاعات الأخرى باستخدام ذكي ومكثف لاقتصاد المعرفة، هذا كله بالإضافة إلى أن الكويت تملك من الاحتياطات ما يؤهلها لعبور جسر التحول والإصلاح بثقة واقتدار».

وأضاف سموه «لا تقتصر أهمية الاستثمارات الأجنبية على كونها آلية فاعلة لاجتذاب التدفقات التمويلية، وإنما تتعدى ذلك إلى الإسهام في زيادة الأصول غير المنظورة في البلد المضيف، والتي تؤدي إلى تعميق مفهوم الكلفة والعائد من خلال تعزيز اقتصادات الحجم وتطوير احترافية الإدارة وإغناء شبكة وتقنيات التسويق والنهوض بالقدرات البشرية وتحسين القدرة التنافسية بتعزيز حجم وجودة الاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية».

وأكد «من هنا حظي موضوع حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية واضحة في الدول النامية بشكل خاص، ولم تقصر دولة الكويت بهذا المجال سواء في مجال الإعفاءات

تحت رعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وبتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أقيم في قاعة التحرير بقصر بيان ومركز جابر الأحمد الثقافي يومي 20 - 21 مارس 2018، «ملتقى الكويت للاستثمار 2018».

شهد حفل افتتاح الملتقى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله، ومعالي رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وكبار المسؤولين في الدولة.

وعقب بدء حفل افتتاح الملتقى بالانشيد الوطني ثم تلاوة آيات من الذكر الحكيم، ألقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح كلمة قال فيها: «قبل عامين حظيت الدورة الأولى لملتقى الكويت للاستثمار برعاية صاحب السمو أمير البلاد، وها هو الملتقى يعاود الانعقاد وقد تشرف بالرعاية والحضور الساميين وفي قصر بيان بالذات، ولست أعرف رسالة يمكن أن توجه إلى المستثمرين أفصح وأوضح من هذه الرسالة عن اهتمام دولة الكويت، وبتوجيه من قمة القيادة السياسية بالاستثمار المباشر، وتهيئة المناخ المناسب لاجتذابه ونجاحه».

وأضاف «من جهة ثانية أستميحكم عذراً يا صاحب السمو في أن أقرأ بحضوركم هذا تشجيعاً وتبريكاً لجهود هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وما أصابته من توفيق، خصوصاً وأنها تنظم ملتقاها الثاني بالتعاون والتكامل مع القطاع الخاص ليلتقي فيه القطاعان في مسار الرؤية وكويت المستقبل تأكيداً لسياسات الدولة الرامية إلى أن يضطلع القطاع الخاص بدوره الصحيح قاطرة للتنمية وأداة للتحول ومحوراً للإصلاح».

وأكد سموه «رغم أن دعوة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت تعتبر حديثة نسبياً، إلا أنها بالتأكيد دعوة صادقة واعدة وفي موعدها الصحيح، ورغم أن البيئة الاستثمارية الكويتية لا تزال تعيش تطوراً إدارياً

عميق على جهدكم ووقتكم، التمس هذا الملتقى رعايتكم لدورته الثانية، فإذا به يحظى بأروع مما جمع إليه. وها نحن اليوم - يا صاحب السمو - نشرف بحضوركم ورعايتكم وضيافة قصركم. فأى اطمئنان عميق منحتم بذلك للاستثمارات المباشرة الوطنية والأجنبية، وأي شرف أسبغتم على هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة تجارة وصناعة الكويت. فشكراً لسموكم، وعهداً بأن نكون عند طموحاتكم لتحقيق آمال وتطلعات شعبكم.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد؛

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله؛

معالي مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة الموقر؛

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد

الصباح حفظه الله؛

الضيوف الأعداء؛

حضورنا الكريم؛

إنطلاقاً من الارتباط العضوي الوثيق بين أهداف "ملتقى الكويت للاستثمار" ودور القطاع الخاص، سجّل الملتقى في دورته الأولى تعاوناً واضحاً ومميزاً بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة تجارة وصناعة الكويت. وقد حرص الطرفان هذا العام على الارتقاء بهذا التعاون الى صعيد الشراكة، تأكيداً لثقة القطاع الخاص الكويتي باقتصاد وطنه ومستقبله. ذلك أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يثق باقتصاد اية دولة بأكثر من ثقة المستثمر الوطني باقتصاد دولته. ومن هنا، جاءت هذه الشراكة لتؤكد أن المواطن الكويتي تملؤه ثقة مطلقة بتوفيق الله، وبقدراته وبمستقبل اقتصاده. لقد نجحت دول عديدة مختلفة الحجم والمساحة والموقع والمعطيات في تحقيق التحول الاقتصادي الكبير، رغم أنها كانت تواجه تحديات أصعب مما نواجهه بكثير. وتملك من الامكانيات اقل مما يتوفر للكويت بكثير. وإذا كانت الكويت تحتل في بعض المؤشرات مواقع لا تكافئ قدراتها، ولا تعكس متانة أوضاعها، فإن هذا يعود - بالدرجة الأولى - الى أن الكويت لا تجامل ولا تتجمل، والى أن الديموقراطية

الضريبية والجمركية وحرية التحويل واستخدام العمالة وتوفير القسائم، وإتاحة التسهيلات المصرفية واستكمال البيئة الاستثمارية الجاذبة والمنافسة والعادلة».

وقال «رغم نجاح الكويت في توفير كل هذه الحوافز التقليدية وبمعايير علمية واضحة، فإنها في ضوء الدراسات العلمية والتجارب العالمية، تثق وترتكز على أن الحوافز الحقيقية والفاعلة لاجتذاب التدفقات الاستثمارية الوطنية والأجنبية على حد سواء هي الثقة والحرية والسياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، ووجود قطاع خاص وطني كفاء ومليء قادر على الإسهام في مشاريع البنية التحتية وبرامج تخصيص».

وتابع «أما عن الحرية والانفتاح فإن الكويت هي الدولة النموذج التي تعتبر الحرية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي منطلق وجودها وهدفه في آن معاً، كما يعتبر الانفتاح والتعاون الدولي من الركائز الأساسية لرؤيتها الداخلية والخارجية باعتبارها شرطاً تحرر التنمية من شرنقة السوق المحلية من جهة، وباعتبارها من ضمانات الأمن الخارجي والإقليمي من جهة ثانية».

وأما عن مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي، فإن الكويت تقع في المركز الأول إقليمياً، وتحتل أحد المراكز الخمسة الأولى عالمياً، وعندما تنتقل إلى حافز الثقة بالديموقراطية والقضاء والعدالة والثقة بمصادقية الشريك الوطني وكفاءته وملاءته، فإنني أرجو أن تسمحوا لي بأن أقف وأن أقف طويلاً معتزاً ومعتداً، وأن أقف طويلاً واثقاً وداعياً إلى أن نتعاون جميعاً بما يحقق المصالح المشتركة وبما يعزز دور الكويت الإنساني والديمقراطي والتنموي.

بعد ذلك ألقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، السيد

علي محمد ثنيان الغانم، كلمة قال فيها:

حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح

الأحمد الجابر الصباح حفظكم الله ورعاكم؛

«بحرٍ كبير أمام مشاغلكم والتزاماتكم، وبإشفاق

تقديم صورة واضحة عن بيئته الاستثمارية، وفي عرض نماذج كثيرة ومؤهله من مشاريعه.

أذكر كل هذا وبايجاز شديد لأخلص الى القول أن "مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق" يجب ألا ينتهي بالنسبة إلينا مع انتهاء فعالياته، بل هو يبدأ بعدها وإنطلاقاً منها، من خلال متابعته والبناء عليه بالتسيق مع الجهات العراقية المعنية على الصعيدين العام والخاص، وبالتعاون مع المؤسسات الدولية، والشركات المهتمة بالاستثمار في العراق. وإني على ثقة بأن العلاقة بين "ملتقى الكويت للاستثمار" وبين عملية اعادة اعمار الدول العربية التي مرّ بها زلزال الربيع، هي أقوى كثيراً مما يبدو على السطح. ذلك أن موقع الكويت وبنيتها الأساسية والمؤسسية، وأجهزتها المصرفية والتمويلية، وسياساتها المنفتحة على الأسواق العالمية والتعاون الدولي، تؤهلها لأن تكون بوابة رئيسية لعملية اعادة الاعمار بكل مواقعها وقطاعاتها. وان توظيف هذه الحقيقة لما فيه مصلحة الكويت ومصالح كافة الأطراف المعنية يمثل مسؤولية كويتية بالغة الأهمية يجب أن يتعاون على النهوض بها القطاعان العام والخاص. وهي مسؤولية لا تحتمل التأجيل، ولا بد من العمل على أعلى مستوى فني ممكن لوضع تصور كامل لأهدافها وأدواتها وآلياتها، بحيث تكون الكويت بوابة لوجستية وتجارية ومالية للتنمية والاعمار في المنطقة، وبحيث تكون عملية اعادة الاعمار عموماً محركاً أساسياً للاستثمار في الكويت من خلال تعبئة الاستثمارات الوطنية واجتذاب التدفقات الأجنبية، وتطوير "ملتقى الكويت للاستثمار" ليكون منصة فاعلة فكرياً وترويجياً لتحقيق هذا الهدف.

وختاماً؛

كنتُ في الملتقى الأول ضيفاً على جلسة الافتتاح، فاستثمرت كرم الضيافة وأسهبْتُ وفصّلت. أما اليوم فلا أتمتع بهذه الصفة، وأجد من واجبي كمضيف ألا أثقل عليكم أكثر مما فعلت. وأختم بالإعراب عن أطيب التمنيات لضيوف الكويت والملتقى، وعن جميل الترحيب بحضوركم ومشاركتكم. ثم أعود لأرفع ثانية صادق آيات

الكويتية تتيح من الشفافية ما يؤدي غالباً الى محاسبة الذات بقسوة.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد؛

الحفل الكريم؛

تشهد الكويت هذه الأونة خطوات واسعة واجراءات متسارعة، تهدف الى تشجيع قيام وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل ومتناهية الصغر أيضاً. وهذا حراك بالغ الأهمية تنموياً، وعميق الأبعاد اجتماعياً وسياسياً، ولا بد من الحفاظ على زخمه وطبيعته الفنية والوطنية. غير ان هذا كله - على ضرورته وأهميته - يجب ألا يكون على حساب المشروعات التنموية الكبيرة، بل يجب أن يسير موازياً لها مرتبطاً بها. وهنا يأتي دور الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي على حدٍ سواء. إن نسبة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى مجموع عدد المؤسسات الانتاجية يتراوح في معظم دول العالم بين 80 % و 95 %. وفي كافة هذه الدول تتعايش هذه المشاريع مع المشاريع الكبيرة، وتشكل مخزونها التقني والابداعي. وأكاد أجزم حين أزعّم أن فرص الاستثمار في المشاريع الكبيرة المتاحة في دولة الكويت، تمثل مساحة واسعة على الخارطة الاستثمارية للبلاد. وليس ثمة شك في أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وتفعيل قانون وبرامج التخصيص من جهة ثانية يمثلان إطاراً جذاباً وفعالاً لمثل هذه الاستثمارات.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد؛

ضيوفنا الأعزاء؛

حضورنا الكريم؛

أقف على منبر "ملتقى الكويت للاستثمار"، ويلجُ على الفكر والذكر "مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق"، الذي استضافته الكويت بكل كفاءة واقتدار في فبراير الماضي، تنفيذاً لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد، التي عكست حكمته وسداد رأيه، والتي أحدثت تحولاً غير مسبوق في بناء العلاقات العربية العربية، وكرست دور الكويت التنموي والانساني. وفي الوقت ذاته، حقق العراق خلال المؤتمر نجاحاً كبيراً في

العمل المخلص والدؤوب لاستقطاب وتوطين أكبر قدر من الاستثمارات المباشرة العابرة للحدود، وإقامة كيانات اقتصادية تشارك القطاع الخاص الكويتي في صنع مستقبل مضيء لأجيالنا المقبلة».

وأضاف «ما ثقة كبرى الشركات والكيانات العالمية إلا تأكيد على صحة النهج وجدية الخطوات وسلامة التطلعات والطموحات التي أفضت إلى حجم استثمارات مباشرة بلغت منذ بداية عمل الهيئة إلى الآن ما يقارب (2.5) مليار دولار، ستوفر مستقبلاً أكثر من (1000) فرصة وظيفية للشباب».

وأشار إلى أنه «لعله من المفيد في هذا السياق أن نتأمل، وبقدر كبير من الإمعان، في ما تنعم به دولتنا الحبيبة من مزايا جعلتها محط أنظار المستثمرين، وقبلة المهتمين بالثروات البشرية والطبيعية التي عمادها شباب واع للتحديات قادر على اجتياز الصعوبات مصمم على تحقيق الإنجازات. فضلاً عما تمتاز به الكويت من عراققة وأصالة وكفاءة وطموح وملاءة مالية، خصنا الله بموقع فريد يجمع الشرق والغرب، وجاد علينا بقيادة حكيمة جعلت من أميرها قائداً للإنسانية، وبسياسة رشيدة ومتوازنة جعلتنا محور التواصل ومركز الالتقاء، وبقضاء مستقل ونزيه يكفل لكل ذي حق حقه».

تشريعات مهمة:

وقال «من الثابت أن أولى خطوات الإصلاح هي تحديد المشكلة، وقد حظي الشأن الاقتصادي باهتمام عام يتجه إلى ضرورة التشخيص الدقيق للحالة الاقتصادية وتحليل عناصرها تمهيداً لاعتماد العلاج المناسب وطرح الحلول الهادفة إلى رفع معدلات الأداء بمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال جهود إصلاحية واضحة الأهداف والمنطلقات محددة السياسات والإجراءات مبرمجة الأولويات والخطوات».

وأضاف «لقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في إصدار مجموعة التشريعات المهمة للإصلاح الاقتصادي، وما كان ذلك إلا نتاج تعاون مثمر وتفاهم بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الشكر والعرفان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، الذي منح الملتقى نجاحاً فائقاً ومبكراً، عندما شرفه بكريم رعايته وسامي حضوره».

والسلام عليكم ورحمة الله.

وبدوره ألقى مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل الجابر الأحمد الصباح، كلمة أكد فيها على «أن أول ما تفرضه هذه المناسبة ويمليه الواجب هو أن أرفع إلى المقام السامي آيات الشكر والعرفان لتفضلكم بشمول ملتقى الكويت الثاني للاستثمار برعايتكم السامية وتشريفنا جميعاً بحضوركم على نحو جعل مبناه أكثر بعداً ومعناه أبعد أثراً كون تشريفكم لهذا الملتقى الاستثماري بمثابة إعلان عن مرحلة تنموية جديدة في معطياتها جادة في توجهاتها مراعية للتطورات وواعية للتحديات. وثاني ما تقتضيه هذه المناسبة، ويُعبّر عما في النفس من مشاعر هو سعادتي الفامرة بمشاركة (الغرفة) للهيئة تنظيم هذا الملتقى والتحضير لفعالياته، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن النهوض بمقومات الاقتصاد الوطني يستلزم شراكة حقيقية بين جناحي التنمية المتمثلين بالقطاعين العام والخاص».

وأضاف «اسمحوا لي بأن استهل كلمتي باقتباس البعض من سديد كلامكم حيث وجهتم بأهمية التركيز على تنويع مصادر الدخل والتوجه نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر للمساهمة في نهضة وطننا وبناء اقتصاد متين متنوع ومنتج يعتمد على كفاءة الإنسان الكويتي وتعزيز قدرته التنافسية».

كما قال أن «زيادة الكفاءة الاقتصادية لم تعد مجرد توجه سياسي أو برنامج إصلاح في جدول أعمال ملتقى اقتصادي، بل باتت مساراً ورؤية لخلق تنوع اقتصادي يتخذ محور الانفتاح نهجاً ويؤمن بالتنافسية قناعة، ويستند إلى الكفاءة والتوازن عماداً على هذه الثوابت، وانطلاقاً من هذه القناعات يتجلى نهج الكوادر الوطنية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي لا يقف عند حدود الواجبات المهنية، بل يتعداها إلى تحمل المسؤولية الوطنية المؤمنة بأن التنمية الحقيقية تقتضي

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة اجيلتي السيد طارق سلطان ان البنية التحتية والانظمة تتطلب (7) مليارات دولار كحجم استثمار، مبيناً ان الحكومة تدفع بقوة لتسريع حركة الانفاق على البنية التحتية لا سيما في ظل توافر العديد من القياديين في أجهزة الدولة لديهم قدرات عالية لكنهم يحتاجون إلى الفرصة للإبداع.

وفي ذات السياق قدم مستشار غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد ماجد بدر جمال الدين ورقة بعنوان "التيسير التجاري كاستراتيجية تنموية لدولة الكويت"، أوضح فيها أن التيسير التجاري يحظى في الكويت بأهمية مضاعفة باعتبارها دولة ذات اقتصاد منفتح وعالي الانكشاف بسبب اعتماده شبه الكلي على الاستيراد، مما يجعل لتخفيض تكاليف التجارة وزيادة كفاءتها أثراً عميقاً في تطوير الكويت، إلى مركز تجاري وخدمي، مشيراً إلى تجربة سنغافورة المتميزة في هذا الصدد.

فعالية خاصة "كويت جديدة":

في حدث خاص بملتقى الكويت للاستثمار، عرض عدد من أصحاب المعالي الوزراء التقدم المحرز والتوقعات لرؤية الكويت 2035، "كويت جديدة"، وذلك في جلسة حصرية منذ انطلاق الرؤية في يناير 2017، تم خلالها تسليط الضوء على التقدم المحرز حتى الآن في كل من ركائز الرؤية السبع.

وكانت **الجلسة الثالثة** تحت عنوان «الفرص الاستثمارية: خيارات متاحة في قطاعات حيوية»، وتناولت المواضيع التالية:

- الصناعات النفطية الحديثة: رؤية استراتيجية للانطلاق نحو آفاق المستقبل.
- مشروعات الطرق والنقل ومخططات الربط الإقليمي.
- مشروعات الشراكة ودورها في تعزيز التنمية.
- الصناعات في الكويت: فرص واعدة وبيئة حاضنة.
- مشروعات تقنية المعلومات والاتصالات لمواكبة عصر التحول الرقمي.
- الاستثمار في المدن الجديدة لدعم التطوير الحضري.
- القطاع السياحي أحد مداخل تحويل الكويت إلى قطب جاذب للاستثمارات.

وفي هذا الإطار تتناسق السياسات المالية والاقتصادية للحفاظ على متانة الأداء الاقتصادي واستقرار التصنيف السيادي لدولة الكويت وتتضافر الجهود لتنويع مصادر الدخل وتوسيع حزمة الفرص الاستثمارية الواعدة في ظل دور محوري للقطاع المصرفي الكويتي الذي اثبت جدارته وتميزه».

تضمنت فعاليات الملتقى أربع جلسات عمل، وفعالية خاصة تحت عنوان «كويت جديدة»، وجلسة ختامية.

كانت **الجلسة الأولى** بعنوان: الاستثمار في «كويت المستقبل» تحدث فيها معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح.

بدوره، أشار الرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج السيد عمر قتيبة الغانم، إلى أن الكويت تُعد من أهم مناطق الأعمال والتجارة العالمية، إذ تتميز بنظام ديموقراطي جيد وحكومة نشطة وبموقع متميز، وهي عوامل تعتبر من المقومات الرئيسية لجذب الاستثمارات.

من ناحيتها، أوضحت مدير إدارة الشؤون الدولية والأبحاث، في الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات أن منطقة شمال الكويت تعد من المناطق الواعدة، وأن الكويت تتمتع بوجود (5) جزر، وعلى رأسها «فيلكا»، كاشفة أن تطوير مشروع الشمال من شأنه أن يرتبط بالاستثمار الترموي وجذب الاستثمارات الخارجية.

وكانت **الجلسة الثانية** التي ادارها نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد عبد الوهاب محمد الوزان تحت عنوان «التسهيل التجاري: استراتيجية تنموية»، وتحدث خلالها رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود الصباح، الذي توقع أن تصل الكلفة الإجمالية للمشاريع والفرص المستقبلية المزمع طرحها خلال السنوات العشرين المقبلة في مطار الكويت الدولي إلى نحو (20) مليار دولار.

وبدوره أكد مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار السيد جمال الجلاوي ان الخطط الاستراتيجية لتطوير المنافذ الحدودية مستمرة، وهناك مبادرات لتطوير ورفع الكفاءة الجمركية.

مهمة جداً على المستوى الاقتصادي، وذلك ضمن رؤية الكويت 2035، وأهم معالم هذه المرحلة تتمثل في تحقيق التنوع الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وهو ما يتطلب حزمة من الإجراءات الحكومية الجريئة التي تركز على معطيات الاقتصاد، وهذا بالفعل ما بدأنا نلمسه على أرض الواقع».

وبدوره تناول رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي السيد حمد عبدالمحسن المرزوق، في كلمته خلال الملتقى، قوة ومثانة الجهاز المصرفي الكويتي، وقدرته على تجاوز الأزمة المالية العالمية وصدمة النفط.

وكانت **الجلسة الختامية** للملتقى حلقة حوارية تحت عنوان «رؤية وإرادة»، جمعت معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، بمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد أنس الصالح، في لقاء مفتوح أداره مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الدكتور الشيخ مشعل الجابر الأحمد الصباح ■

● الاستثمار في بناء وتطوير المنشآت الرياضية لإطلاق طاقات الشباب.

وكانت **الجلسة الرابعة** بعنوان «التمويل والتنمية المستدامة» وتحدث فيها سعادة محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، فأشار إلى ان السياسات المالية العامة ومنها سياسات «المركزي» الرقابية والنقدية تهدف الى غاية سامية تتمثل في التنمية المستدامة لتعزيز الرخاء والازدهار للجيل الحالي والايال المقبلة، ويستلزم بلوغ هذه الغاية مسيرة وطنية تتضافر فيها جهود مختلفة لأطراف المجتمع.

وبدوره تحدث السيد مشعل العصيمي، نائب رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي بالإنابة، عن دور هيئة أسواق المال في تنويع المنتجات المالية عبر المراحل الأربع لتطوير السوق، على أن يتم إطلاق منتجات جديدة طوال فترة تنفيذ برنامج تطوير السوق، بالإضافة الى أدوات إدارة المخاطر.

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، السيد عصام جاسم الصقر «إن الدولة تمر بمرحلة

حلقة نقاشية بشأن العمالة في قطاع البناء

وغطى النقاش في هذه الحلقة التجارب الإيجابية التي يمكن محاكاتها وتطبيقها في أماكن ومجالات أخرى دولياً وإقليمياً ضمن الاهتمام بحقوق الإنسان في العمل وباعتباره جزء من المسؤولية الاجتماعية.

وقد انتهت الحلقة إلى عدد من التوصيات تجمل بما يلي:

التعاون بين الغرفة ومنظمة العمل الدولية في مجال التدريب، واستغلال إمكانيات مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، المنبثق عن الغرفة، لتقديم ما تتطلبه الشركات من تدريب حول بعض الموضوعات، كذلك زيادة عدد هذه الجلسات النقاشية وتوسيع دائرة المشاركة لتشمل أطراف الإنتاج الثلاثة.

كما عبرت غرفة تجارة وصناعة الكويت عن ترحيبها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في جميع الأمور ذات الاهتمام المشترك ■

نظمت الغرفة، في الرابع والعشرين من إبريل 2018، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في بيروت، حلقة نقاشية كان موضوعها الممارسات اللائقة للمساهمة في حماية العمال في قطاع البناء والإنشاءات، شارك فيها ممثلون عن شركات البناء والمقاولات الأعضاء بالغرفة وخاصة المعنيون بشئون التشغيل والموارد البشرية والسلامة والصحة المهنية، كما حضرها مجموعة من خبراء منظمة العمل الدولية لإلقاء الضوء على مبادرة المنظمة حول السبل الممكنة لدعم أصحاب العمل بهذا الخصوص.

استُهلّت الحلقة بكلمة ترحيبية لمدير عام الغرفة السيد رباح عبدالرحمن الرباح أشاد فيها بالتعاون البناء مع منظمة العمل الدولية الذي بدأ منذ انضمام دولة الكويت للمنظمة.

كما تحدثت المستشارة الإقليمية لشؤون أصحاب الأعمال بمكتب المنظمة في بيروت عن اهتمام المبادرة في مرحلتها التجريبية بقطاع البناء بدولة الكويت، الذي يضم أكثر من (1400) منشأة يعمل بها 11.6 % من قوة العمل الكويتية.

لقاء بين ممثلي الاتحادات النوعية والهيئة العامة للقوى العاملة

ومن جانبهم قام ممثلو الاتحادات بعرض وجهة نظرهم حول هذا القرار، وأوضحوا أن القرار قد يكون إيجابياً في بعض الجوانب ولكن ينبغي مراعاة أصحاب الخبرات وبعض الأوضاع الإنسانية والمهنية التي تكتنف هذه العمالة، ومنها التخلي عن خبرات يصعب تعويضها والتي تتوفر لدى هذه العمالة نتيجة الفترة الطويلة التي قضوها في ميادين العمل، والتضييق على صاحب العمل في تشغيل من يراه محققاً لمتطلباته، وعدم احترام حقه في اختيار أو استبقاء الخبرات التي شارك في صنعها وتأهيلها،...

وفي نهاية اللقاء تم الطلب من الاتحادات بارسال مرئياتها واقتراحاتها حول مشروع القرار إلى الغرفة، التي ستقوم بدورها بالتواصل مع الهيئة العامة للقوى العاملة للوصول إلى صيغة توافقية تلي احتياجات القطاع الخاص وتصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ■

نظمت الغرفة، في الثامن من مايو 2018، لقاءً جمع بين ممثلي الهيئة العامة للقوى العاملة وممثلي اتحادات أصحاب الأعمال النوعية لمناقشة مقترح قرار بمنع إصدار تصريح العمل والتجديد والتحويل للعمالة التي بلغت من العمر (65) عاماً، حضر عن اتحادات أصحاب الأعمال ممثلون عن: اتحاد شركات التأمين، واتحاد أصحاب الفنادق، واتحاد مستوردي الأدوية وأصحاب الصيدليات، واتحاد المصارف، واتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية، واتحاد أصحاب المدارس الخاصة، واتحاد الصناعات، واتحاد شركات الاستثمار واتحاد وكلاء السيارات.

وفي هذا اللقاء عرض ممثلو الهيئة الدوافع نحو إصدار هذا القرار، وبينوا أن الهدف هو تنظيم سوق العمل واثابة الفرص للعمالة الشابة سواء من المواطنين أو الوافدين، والقضاء على بعض الظواهر السلبية ومنها ظاهرة التستر التجاري «التضمين».

ندوة «اللوائح والاشتراطات للرقابة الغذائية والتراخيص الصحية»

إلى توعية القطاع الخاص بالقرارات والقوانين الصادرة من الهيئة العامة للغذاء والتغذية. وذلك بحضور كل من السادة: نائب المدير العام لشؤون التفتيش والرقابة في الهيئة، مراقب الجودة الشاملة، رئيس قسم التنسيق والمتابعة بإدارة الأغذية المستوردة. وشارك فيها عدد من شركات القطاع الخاص الأعضاء لدى الغرفة والمعنية في قطاع المواد الغذائية ■

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية، في السادس والعشرين من يونيو 2018، ندوة توعوية تحت عنوان «اللوائح والاشتراطات للرقابة الغذائية والتراخيص الصحية»، حيث ركزت الندوة على التعريف باللوائح والاشتراطات الصحية الخاصة بالأغذية المستوردة ولائحة الرقابة الغذائية، بالإضافة

.. وندوة «توسيم المنتجات الغذائية»

وهدفت هذه الندوة إلى التعريف بنظام توسيم واجهة عبوة المواد الغذائية، بما يتماشى مع التوصيات الصادرة من منظمة الصحة العالمية، والتي تعتبر جزءاً من الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز نظام غذائي صحي، للحد من السمنة والوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية المتعلقة بالتغذية ■

وبالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية، نظمت غرفة تجارة وصناعة الكويت، أيضاً في الثاني والعشرين من أكتوبر 2018، ندوة توعوية حول «توسيم المنتجات الغذائية»، حضرها ممثلو اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية والشركات المحلية العاملة في هذا المجال.

... ولقاء حول الاشتراطات الصحية الخاصة بوسائل نقل المواد الغذائية

وهدفت الغرفة من عقد اللقاء لتوفير القطاع الخاص باللوائح والاشتراطات الصحية الجديدة الخاصة بنقل المواد الغذائية، سواء كانت داخل دولة الكويت أو المستوردة قبل إقرارها، بالإضافة إلى الاستئناس بمرئياتهم للوصول إلى نتائج مرجوة تخدم صحة المستهلك وقطاع الأعمال ■

وعقدت الغرفة، وبالتعاون مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية، في الخامس من ديسمبر 2018، لقاء حول مناقشة الاشتراطات الصحية الخاصة ببعض وسائل نقل المواد الغذائية ولائحة الأغذية المستوردة. حضر اللقاء ممثلو عدد من الشركات المصنعة والمنتجة والمستوردة للمواد الغذائية في دولة الكويت بهدف تعريفهم بأخر المستجدات المتعلقة بالاشتراطات الصحية الجديدة.

لقاء مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

للشركات والمؤسسات المشتركة (الأعضاء).

وأشار إلى أن الجهاز قام بتوفير قاعدة البيانات اللازمة في الموقع الإلكتروني، داعياً كل من تنطبق عليه الشروط ولم يدرج اسمه في قاعدة البيانات إلى مراجعة مقر الجهاز لتحديث بياناته ومعلوماته.

وذكر أن الغرفة وافقت على طلب الجهاز المركزي باعتماد كافة بطاقات المراجعة والتأمين الصحي الصادرة من الجهاز في جميع معاملات الغرفة.

وكان السيد الفضالة قد قدم خلال الاجتماع شرحاً مستفيضاً وعرضاً مرئياً عن قضية المقيمين بصورة غير قانونية، والتسهيلات والمزايا المقدمة لهم، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (2011/409) ■

عقب اللقاء الذي عُقد، في الثالث والعشرين من أكتوبر 2018، بين غرفة تجارة وصناعة الكويت والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، أعلن «الجهاز» عن تطوير آلية للتوظيف في القطاع الخاص بالتنسيق مع الغرفة لتشمل شرائح أوسع من المقيمين بصورة غير قانونية.

وذكر الجهاز في بيان صحفي أن رئيس الجهاز السيد صالح يوسف الفضالة، ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد علي محمد ثنيان الغانم، بحثا القضايا المتعلقة بالمقيمين بصورة غير قانونية.

وأضاف، انه يمكن للباحثين عن عمل دخول الموقع الإلكتروني الذي تُشرف عليه غرفة تجارة وصناعة الكويت وإدراج طلبات التوظيف الخاصة بهم، حيث يقوم الموقع بتوفير هذه الطلبات

زيارة مشروع جسر الشيخ جابر

كتب، وكذلك القيام بجولة ميدانية تم من خلالها تقديم شرح بالمعلومات المتعلقة بهذا المشروع الذي يعتبر من أهم المشاريع القائمة عليها الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

من جانبه ثمن السيد/ الغانم الجهود المبذولة من وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري في تحقيق وإنجاز مشروع جسر الشيخ جابر ضمن المشاريع الاستراتيجية المضافة لخطة التنمية، والذي يعد صرحاً تنموياً جديداً للبلاد، والذي يمثل رابطاً استراتيجياً بين الكويت والمنطقة الشمالية ■

في الحادي والثلاثين من أكتوبر 2018 زار وفد من الغرفة برئاسة رئيسها السيد/ علي محمد ثنيان الغانم برفقة عدد من السادة أعضاء مجلس الإدارة، مقر مشروع جسر الشيخ جابر بمنطقة الشويخ، وكان باستقبالهم المهندس السيد/ أحمد الحصان - مدير عام الهيئة العامة للطرق والنقل البري، والمهندسة السيدة/ مي المسعد - مديرة مشروع جسر الشيخ جابر، وفريق من مهندسي الهيئة، حيث تم إطلاع وفد الغرفة على عرض مرئي لمراحل انجاز المشروع وسير العمل فيه عن

لقاء مع مسؤولة برنامج العمل اللائق في دول الخليج العربية

البرنامج الوطني للعمل اللائق في دولة الكويت والذي سيتم تنفيذه خلال الفترة 2018 - 2020، والذي يستهدف تغطية المحاور التالية:

- تحسين مهارات العاملات والعمال الوافدين.
- تحسين إدارة العمالة الوافدة.
- تعزيز الحوار الاجتماعي والثلاثية ■

استقبل مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد رباح عبدالرحمن الرباح، في الثامن والعشرين من نوفمبر 2018، السيدة ممثلة منظمة العمل الدولية لدى دول الخليج، وبرفقتها المسؤولة التنفيذية بمكتب المنظمة في الكويت. حضر اللقاء السيد مدير إدارة الصناعة والعمل بالغرفة.

تم خلال اللقاء استعراض الترتيبات التي تم اتخاذها بشأن

مؤتمر التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2

- التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- حقوق الملكية الأدبية (حق المؤلف).
- صياغة شرط التحكيم في عقود الملكية الفكرية.

الجلسة الثالثة:

التحكيم في نزاعات أسماء النطاق.

وتناولت الموضوعات التالية:

- ماهية أسماء النطاق وتنظيمها القانوني والتنازع بينها وبين العلامات التجارية (الأسباب والصور).
- حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية (بالرجوع إلى معاهدة (WIPO) والقانون الكويتي رقم (22 لسنة 2016).
- تسوية المنازعات بين العلامات التجارية وأسماء النطاق: «دراسة مقارنة بين سياسة منظمة الأيكان (ICANN) وسياسات أسماء نطاق المستوى الأعلى لدولة الكويت (KW) ودولة قطر (QA)».
- دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تسوية منازعات أسماء النطاق الوطنية والدولية.

ورش العمل:

وتناولت الموضوعات التالية:

- نماذج من صور الاعتداء على الملكية الفكرية.
- تفعيل عناصر الملكية الفكرية لدى الشركات التجارية والصناعية (دولة الكويت مثلاً).
- إنفاذ اتفاقات التسوية الناتجة عن الوساطة ■

بالتعاون مع مركز تدريب الملكية الفكرية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقد مركز الكويت للتحكيم التجاري، التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، في السابع من نوفمبر 2018، مؤتمراً بعنوان «التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2».

اشتمل برنامج المؤتمر على ثلاث جلسات وثلاث ورش عمل على النحو التالي:

الجلسة الأولى:

وسائل التسوية الإلكترونية لمنازعات الملكية الفكرية.

وتناولت الموضوعات التالية:

- تأملات في دور قواعد تسوية المنازعات في الفضاء الإلكتروني في تطوير قواعد القانون الدولي الخاص.
- الوساطة الإلكترونية والتوفيق الإلكتروني.
- التحكيم الإلكتروني في منازعات الملكية الفكرية (المميزات والتحديات).
- الوساطة في فض منازعات الملكية الفكرية.

الجلسة الثانية:

تعزيز حقوق الملكية الفكرية والتحكيم في المنازعات المتعلقة

بها في الشركات التجارية.

وتناولت الموضوعات التالية:

- مقارنة القمة والقاع: كيف يمكن للتغييرات الإدارية في الشركات التجارية أن تعزز حقوق الملكية الفكرية وتدعم آلية التحكيم في المنازعات التجارية المتعلقة بها.

ندوة حول السياحة بجمهورية فيتنام

والرحلات السياحية لمختلف المدن والمناطق والمزارات التاريخية العريقة في فيتنام.

وفي نهاية الندوة تم عقد لقاءات ثنائية بين مجموعة من الشركات الكويتية المشاركة بالندوة المهتمة في قطاع السياحة والسفر وممثلي الجانب الفيتنامي ■

أقامت غرفة تجارة وصناعة الكويت، بالتعاون مع سفارة جمهورية فيتنام لدى دولة الكويت، يوم 12 ديسمبر 2018، ندوة حول السياحة في فيتنام.

وفي هذه الندوة قام ممثلو قطاع السياحة بتقديم لمحة عن السياحة في فيتنام بشكل عام ومميزاتها الجاذبة للسياح، مشيرين إلى أن شركات السياحة تقوم بتنظيم الأنشطة

التقرير الإداري



الفصل الثالث

نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي



نشاطات الغرفة في المجالين العربي والدولي

بصفتها ممثلة لقطاع الأعمال في الكويت، تشارك غرفة تجارة وصناعة الكويت في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية ذات الطبيعة الاقتصادية، أو المتصلة بمهام الغرفة ونشاطاتها، وبحيث تتمكن من طرح وجهة نظر القطاع الخاص الكويتي في الأمور التي تتناولها هذه المؤتمرات والندوات من جهة، ومن توثيق علاقاتها وصلاتها بالغرف والمحافل الاقتصادية العربية والدولية من جهة ثانية. كما تتمكن من شرح مواقف دولة الكويت من القضايا الاقتصادية الدولية.

ودرجت العادة أن تأخذ مشاركة الغرفة في هذه المؤتمرات والندوات أحد شكلين اثنين: أولهما أن تشارك بصفتها الخاصة كممثل للأسرة الاقتصادية الكويتية، وثانيهما أن تشارك الغرفة ضمن وفد الكويت الرسمي، حيث يكون ممثلو الغرفة أعضاء في وفد دولة الكويت.

شاركت الغرفة خلال عام 2018 في اجتماعات اللجان الاقتصادية بين دولة الكويت والدول الأخرى، وذلك على النحو التالي:

24 - 25 أبريل	الكويت	الدورة الأولى للجنة الكويتية - القرغيزية المشتركة
26 - 27 يونيو	لندن	الدورة (12) لاجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية
18-19 سبتمبر	تونس	الدورة السادسة للجنة التجارية الكويتية - التونسية
26 - 28 سبتمبر	اسلام آباد	الاجتماع الرابع للجنة الوزارية الكويتية - الباكستانية المشتركة
5 - 11 أكتوبر	الكويت	الاجتماع الثاني للجنة الكويتية - السريلانكية المشتركة
22 - 24 أكتوبر	الكويت	الدورة السابعة للجنة الفنية التجارية الكويتية - الأردنية
6 - 8 نوفمبر	الكويت	الاجتماع الرابع للجنة الكويتية - الأوكرانية المشتركة
4 ديسمبر	الكويت	الدورة (12) للجنة الوزارية الكويتية - المصرية
13 ديسمبر	الكويت	الدورة (13) لاجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية - البريطانية

أنشطة دولية أخرى

أولاً: في نطاق مجلس التعاون الخليجي

م	الفعاليّة	البلد	الفترة
1	حفل تكريم الفائزين بجائزة الشارقة للتميز الاقتصادي	الشارقة	31 يناير
2	الاجتماع (43) للجنة القيادات التنفيذية باتحاد الغرف الخليجية	الدمام	21 مارس

م	الفعاليّة	البلد	الفترة
3	الاجتماع (24) للجنة السوق الخليجية المشتركة	الكويت	17 - 18 سبتمبر
4	الاجتماع (50) لمجلس اتحاد الغرف الخليجية	الرياض	4 نوفمبر
5	لقاء معالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الكويت	7 نوفمبر
6	زيارة عمل لبعض غرف دولة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	19 - 22 نوفمبر
7	اللقاء التشاوري الدوري بين وزراء التجارة وممثلي القطاع الخاص الخليجي	الكويت	21 نوفمبر
8	الاجتماع (44) للجنة القيادات التنفيذية باتحاد الغرف الخليجية	أبوظبي	13 ديسمبر

ثانياً: في إطار الدول العربية

م	الفعاليّة	البلد	الفترة
1	الدورة (51) لمجلس اتحاد الغرف العربية	القاهرة	3 فبراير
2	المنتدى الثالث للاستثمار في مصر	القاهرة	4 فبراير
3	مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق	الكويت	13 - 14 فبراير
4	الاجتماع (35) للجنة الدائمة لشؤون العمل باتحاد الغرف العربية	القاهرة	7 أبريل
5	الدورة (45) لمؤتمر العمل العربي	القاهرة	8 - 15 أبريل
6	الدورة (25) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	الكويت	26 أبريل
7	الدورة (127) لمجلس اتحاد الغرف العربية	الجزائر	9 مايو
8	معرض الجزائر الدولي	الجزائر	10 مايو
9	الدورة (128) لمجلس اتحاد الغرف العربية	القاهرة	27 أكتوبر
10	المؤتمر العربي الدولي للألمنيوم (عربال)	الكويت	11 - 13 نوفمبر
11	المؤتمر العربي السادس للاستثمار في الأمن الغذائي	الفجيرة	14 - 15 نوفمبر
12	الندوة القومية حول العقد العربي للتشغيل 2010	عمّان	28 - 29 نوفمبر
13	دورة تدريبية حول تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	القاهرة	26 - 27 ديسمبر

ثالثاً: على الصعيد العالمي

م	الفعاليّة	البلد	الفترة
1	ندوة تحسين إدارة وعائدات الاستثمار	الكويت	29 يناير
2	ندوة الكويت بوابة لمستقبل المنطقة الاقتصادية	الكويت	31 يناير
3	ورشة عمل منتدى الاقتصاد المعرفي "الحكومات المعرفية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة"	الكويت	7 - 8 فبراير
4	معرض الكويت التجاري "اكسبو 2018" الدورة الاستثنائية للأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي	الكويت	13 - 14 فبراير
5	ورشة عمل "المتاجرات والفرص الاستثمارية"	الكويت	12 - 14 مارس
6	الدورة (13) للمؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي	الكويت	14 - 15 مارس
7	ورشة عمل حول الإصلاحات المقدمة من لجنة تحسين بيئة الأعمال لمؤشر بدء النشاط التجاري	واشنطن	11 - 13 أبريل
8	اجتماع المكتب التنفيذي للغرفة العربية - الألمانية	برلين	17 أبريل
9	المؤتمر الدولي التاسع لمنتدى الأعمال	سراييفو	25 - 26 أبريل
10	ورشة عمل إدارة الموجودات MORGRN.B.J	الكويت	30 ابريل - 1 مايو
11	الاجتماعات النظامية للغرفة الإسلامية	جدة	21 - 22 مايو
12	الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي	جنيف	28 مايو - 8 يونيو
13	اجتماعات غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية	برلين	25 يونيو
14	الدورة (21) للملتقى الاقتصادي العربي - الألماني	برلين	25 - 27 يونيو
15	دورة حول نخبة القيادة	تايوان	1 - 11 يوليو
16	اجتماعات الغرفة العربية - السويسرية	جنيف	04 أكتوبر
17	معرض المنتجات الدولي الأول	الدوحة	8 - 10 أكتوبر
18	الملتقى العربي الألماني التاسع للطاقة	القاهرة	24 - 25 أكتوبر
19	منتدى الاستثمار الصيني - الكويتي الأول	شنغهاي	22 نوفمبر
20	الدورة (32) لمؤتمر اتحاد غرف التجارة والصناعة في آسيا والمحيط الهادئ	اسطنبول	23 - 24 نوفمبر
21	المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة	الكويت	5 - 6 ديسمبر
22	زيارة دراسية لجورجيا لتحسين بيئة الأعمال	تبليسي	9 - 15 ديسمبر
23	المؤتمر العالمي للتميز المؤسسي	أبوظبي	10 - 12 ديسمبر

الوفود التجارية التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2018

بالإضافة إلى لقاءات ممثلي الغرفة مع كبار الضيوف الرسميين للدولة، بلغ عدد الوفود التي استقبلتها الغرفة خلال عام 2018 (48) وفدا اقتصاديا وتجاريا من (36) دولة، ومن جهات دولية أخرى حسب الجدول التالي :

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
1	جنوب افريقيا	الرئيس التنفيذي لمؤسسة تطوير مقاطعة كيب الشرقية والوفد المرافق له	2018/1/14
2	جمهورية غانا	وزير الشؤون الخارجية والوفد المرافق له	2018/1/15
3	منظمة العمل العربية	مدير عام منظمة العمل العربية والوفد المرافق له	2018/1/15
4	ألمانيا	رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية والوفد المرافق له	2018/1/21
5	قطر	رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر والوفد المرافق له	2018/1/24
6	بريطانيا	وفد بريطاني	2018/2/5
7	فلسطين	عضو مجلس الإدارة ورئيس غرفة دير البلح والوفد المرافق له	2018/2/19
8	مصر	وزيرة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج	2018/2/19
9	باكستان	مجلس الاستثمار الباكستاني والوفد المرافق له	2018/3/5
10	بنغلاديش	وزير الدولة للشؤون الخارجية والوفد المرافق له	2018/3/5
11	اليابان	هيئة التجارة الخارجية JETRO	2018/3/12
12	السويد	رئيس البرلمان السويدي والوفد المرافق له	2018/3/19
13	فيتنام	محافظ مقاطعة ثانه هوا والوفد المرافق له	2018/4/10
14	رومانيا	مدير عام مشروع لدى الاتحاد الروماني لنظم المعلومات والاتصالات والوفد المرافق له	2018/4/17
15	المغرب	رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة العيون الساقية الحمراء ونائب رئيس الجامعة لدى المملكة المغربية	2018/4/22
16	فيتنام	مدير إدارة العلاقات الدولية بغرفة تجارة وصناعة هوشي منه والوفد المرافق له	2018/4/23
17	الصومال	وزير التجارة والصناعة والوفد المرافق له	2018/4/25

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
18	هونغ كونغ	المدير العام لتشجيع الاستثمار في إنفست هونغ كونغ والوفد المرافق له	2018/4/25
19	السعودية	رئيس مجلس الغرف السعودية	2018/4/30
20	البحرين	رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين	2018/5/14
21	البحرين	وفد من غرفة البحرين	2018/7/26
22	غويانا	عضو البرلمان ووزير المالية ووزير الاشغال العامة	2018/9/23
23	الدنمارك	المستشار التجاري بالسفارة الدنماركية لدى الرياض ووفد مرافق له مختص بالنفط والغاز	2018/9/24
24	سلطنة عمان	رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان والوفد المرافق له	2018/10/2
25	تايوان	مكتب التمثيل التجاري تايبيه - وفد شركات تايوانية	2018/10/7
26	السعودية	اتحاد الغرف السعودية	2018/10/8
27	المكسيك	مدير عام العلاقات الاقتصادية الشائبة لدى وزارة الخارجية والوفد المرافق له	2018/10/9
28	سريلانكا	وزير التجارة والصناعة والوفد المرافق له	2018/10/10
29	قطر	الرئيس التنفيذي لترويج الصادرات لبنك قطر والوفد المرافق له	2018/10/15
30	الدومينيكان	وزير خارجية جمهورية الدومينيكان والوفد المرافق له	2018/10/16
31	رومانيا	رئيس وزراء جمهورية رومانيا والوفد المرافق له	2018/10/21
32	فيتنام	محافظ مدينة هوشي منه والوفد المرافق له	2018/10/29
33	بولندا	نائب رئيس مجلس وكالة الاستثمار والتجارة البولندية والوفد المرافق له	2018/10/31
34	الأمانة العامة لمجلس التعاون	أمين عام مجلس التعاون والوفد المرافق له من الأمانة	2018/11/7
35	تركيا	محافظ منطقة سانليورفا التركية والوفد المرافق له	2018/11/13
36	اليونان	محافظ جزيرة كوس اليونانية والوفد المرافق له	2018/11/18
37	تركيا	عضو مجلس العلاقات الخارجية التركي والوفد المرافق له	2018/11/20
38	جنوب افريقيا	مدير إدارة ترويج الصادرات للشرق الأوسط بوزارة التجارة والصناعة بجنوب افريقيا والوفد المرافق له	2018/11/21

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
39	قبرص	وزير خارجية قبرص والوفد المرافق له	2018/11/25
40	رومانيا	رئيس غرفة تجارة وصناعة رومانيا والوفد المرافق له	2018/11/26
41	السعودية	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)	2018/11/28
42	منظمة العمل الدولية لدى دول الخليج	مسؤولة برنامج العمل اللائق في دول الخليج العربية	2018/11/28
31	رومانيا	رئيس وزراء جمهورية رومانيا والوفد المرافق له	2018/10/21
32	فيتنام	محافظ مدينة هوشي منه والوفد المرافق له	2018/10/29
33	بولندا	نائب رئيس مجلس وكالة الاستثمار والتجارة البولندية والوفد المرافق له	2018/10/31
34	الأمانة العامة لمجلس التعاون	أمين عام مجلس التعاون والوفد المرافق له من الأمانة	2018/11/7
35	تركيا	محافظ منطقة سانليورفا التركية والوفد المرافق له	2018/11/13
36	اليونان	محافظ جزيرة كوس اليونانية والوفد المرافق له	2018/11/18
37	تركيا	عضو مجلس العلاقات الخارجية التركي والوفد المرافق له	2018/11/20
38	جنوب افريقيا	مدير إدارة ترويج الصادرات للشرق الأوسط بوزارة التجارة والصناعة بجنوب افريقيا والوفد المرافق له	2018/11/21
39	قبرص	وزير خارجية قبرص والوفد المرافق له	2018/11/25
40	رومانيا	رئيس غرفة تجارة وصناعة رومانيا والوفد المرافق له	2018/11/26
41	السعودية	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)	2018/11/28
42	منظمة العمل الدولية لدى دول الخليج	مسؤولة برنامج العمل اللائق في دول الخليج العربية	2018/11/28
43	فرنسا	رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية الكويتية في مجلس الشيوخ الفرنسي والوفد المرافق له	2018/12/3
44	الأرجنتين	وزير خارجية الأرجنتين والوفد المرافق له	2018/12/11
45	فيتنام	وفد تجاري	2018/12/12

م	الدولة	اسم الوفد	تاريخ الزيارة
46	روسيا	رئيس غرفة تجارة وصناعة موسكو	2018/12/18
47	الأردن	عضو مجلس إدارة غرفة الأردن والوفد المرافق له	2018/12/19
48	روسيا	وفد من غرفة تجارة وصناعة داغستان	2018/12/19

بروتوكولات وقعتها الغرفة عام 2018

يذكر أن الغرفة وقعت خلال عام 2018 خمسة بروتوكولات مع الجهات التالية:

م	الجهة / البلد	التاريخ
1	منظمة العمل العربية	2018/01/15
2	وزارة التجارة والصناعة - الكويت	2018/07/01
3	غرفة تجارة وصناعة رومانيا	2018/11/26
4	منظمة العمل الدولية	2018/12/09
5	مقاطعة قرطبة - أسبانيا	2018/12/11

التقرير الإداري



الفصل الرابع

الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة



الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تؤديها الغرفة

من أول وأهم أهداف الغرف الاقتصادية العمل على تقديم مجتمعاتها والمساهمة في تنميتها عن طريق خدمة وتطوير مؤسساتها وفعاليتها الاقتصادية، بل إن هذا الهدف يعتبر المبرر الرئيسي لقيام تلك الغرف واستمرارها. ولما كانت خدمة المجتمع وتنمية اقتصاده مجالاً رحباً لا حدود له، وعملية واسعة ومستمرة ودائمة التطور، فإن معيار إنتاجية الغرف يكمن في مدى ما تنجزه من مهام ومقدار ما توفره لأعضائها ومنطقتها من خدمات، قياساً بما يتوفر لها من إمكانيات وكفاءات، وتبعاً لتجاوب الجهات الرسمية صاحبة القرار.

وقد تناولنا المجموعتين الأولى والثانية من هذه الخدمات في الفصول الثلاثة السابقة، ونسعى في هذا الفصل إلى بيان مدى ما قدمته الغرفة خلال عام 2018 لمنتسبيها من خدمات مباشرة والتي يمكن، نظراً لشموليتها لغالبية أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أن تُعتبر نوعاً من الخدمة العامة للمجتمع ككل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التصنيف السالف الذكر إنما هو لتسهيل البحث وتبويبه ليس إلا، فنشاطات الغرفة متكاملة ومتداخلة تسعى جميعاً لتحقيق هدف واحد هو خدمة الوطن واقتصاده.

وعلى الرغم من صعوبة تصنيف الخدمات التي تؤديها الغرف، فإن من الممكن تبويبها ضمن ثلاث فئات رئيسية، تبعاً لطبيعة النشاط والجهة المستفيدة منه.

تعكس أولى هذه الفئات دور الغرفة كممثلة لأصحاب الأعمال في الحياة الاقتصادية والتشريع التجاري والمالي في البلاد، بينما تهدف الفئة الثانية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع حجم المبادلات التجارية مع البلدان العربية والبلدان الأجنبية بصورة عامة، أما الثالثة هذه الفئات فهي ما تقدمه الغرفة لأعضائها من خدمات مباشرة.

موجز إحصائي لخدمات الغرفة الإدارية والتنظيمية

يبين الجدول رقم (1) عدد المنتسبين للغرفة، مؤسسات وأفراداً، في عام 2018، مقارنة بالأعوام الستة السابقة:

جدول رقم (1)

مجموع المنتسبين إلى الغرفة للأعوام 2012 - 2018
(المشركون الذين جددوا اشتراكهم والمشركون الجدد)

زيادة 2018 عن 2017 %	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	العام المعاملات
18.43 %	33,579	28,354	25,994	22,746	20,505	18,499	19,477	تجديد اشتراك
11.17 %	9,275	8,343	8,342	7,673	7,539	7,528	7,175	+ تجديد تم العام السابق
16.78 %	42,854	36,697	336,34	30,419	28,044	26,027	26,652	إجمالي تجديد الاشتراك
26.97 %	15,842	12,477	10,317	9,089	7,196	6,401	5,671	اشتراك جديد
19.36 %	58,696	49,174	653,44	39,508	35,240	32,428	32,323	إجمالي عدد المشتركين

نسبته 16.8%. أما عدد الأعضاء الجدد فبلغ (15,842) عضواً مقابل (12,477) عضواً في عام 2017، أي بارتفاع نسبته 26.97%. وبذلك يكون إجمالي عدد المنتسبين للغرفة

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن إجمالي عدد الأعضاء الذين جددوا اشتراكهم بالغرفة خلال عام 2018 قد بلغ (42,854) عضواً مقابل (36,697) عضواً في العام السابق، أي بارتفاع

وفرعاً آخر بمحافظة الجهراء في أوائل شهر مايو 2010. ويُذكر أن وزارة المواصلات خصصت، مشكورة، موقعاً لفرعٍ للغرفة ضمن مبنى الحكومة مول التابع لها في منطقة جليب الشيوخ في محافظة الفروانية، وقد تم افتتاحه في فبراير 2014. وفي أوائل يوليو 2017 افتتحت فرعاً في مركز خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للقوى العاملة، وهكذا فإن بإمكان السادة الأعضاء انجاز معاملاتهم في أي من الفروع الثمانية إلى جانب المقر الرئيسي.

في عام 2018 قد بلغ (58,696) عضواً مقابل (49,174) عضواً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 19.4 %.

ومما يذكر ان الغرفة كانت قد افتتحت في أواخر عام 2005 فرعاً في برج التحرير، يعمل قبل الظهر وبعده، كما أن العمل في فرع خيطان كان قد توقف اعتباراً من مارس 2006، غير أن الغرفة افتتحت في أوائل أبريل 2009 فرعاً في موقع آخر من منطقة خيطان بمحافظة الفروانية، كما افتتحت في أوائل مارس 2010، فرعاً في منطقة جابر العلي بمحافظة الأحمدية

المعاملات

أنجزتها الغرفة خلال عام 2018 قد بلغ (423,423) معاملة، منها (268,000) تصديق توقيع و(46,748) تصديق فاتورة و(36,383) شهادة منشأ، و(57,273) شهادة انتساب.

تعكس المعاملات التي تنجزها الغرفة مدى ونوعية الخدمات المباشرة التي تقدمها لأعضائها، حيث أنها معاملات يومية مستمرة ومتنوعة.

ويبين الجدول رقم (2) أن إجمالي عدد المعاملات التي

جدول رقم (2)

مجموع المعاملات التي أنجزتها الغرفة

الأعوام 2012 - 2018

زيادة 2018 عن 2017 %	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	العام المعاملات
19.2 %	57,273	48,296	43,354	38,349	34,624	31,690	31,583	شهادة انتساب
4.4 %	36,383	34,854	31,657	30,047	25,945	23,560	21,543	شهادة منشأ
6.1-%	9,739	10,369	10,469	10,293	10,231	10,498	12,242	شهادات أخرى ⁽¹⁾
6.1 %	268,000	252,673	227,328	227,047	215,150	193,315	193,776	تصديق توقيع
2.5 %	46,748	45,588	42,548	41,619	36,048	34,193	31,683	تصديق فاتورة
7.3 %	5,280	4,920	4,569	4,218	4,636	4,818	4,407	معاملات أخرى ⁽²⁾
6.7 %	423,423	396,700	359,925	351,573	326,634	298,074	295,234	إجمالي المعاملات

(1) تشمل: شهادة بدل فاقد + شهادة خاصة + شهادة للداخلية.

(2) تشمل: إلغاء ملف + تعديلات + 24 شكوى عام 2017.

وذلك باستثناء الشهادات الأخرى التي تراجعت بنسبة ضئيلة بلغت 6.1 %، وهكذا كانت المحصلة أن حقق إجمالي عدد المعاملات المنجزة عام 2018 ارتفاعاً نسبته 6.7 % عما كان عليه في عام 2017.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن كل أنواع المعاملات، وهي شهادة الانتساب وشهادات المنشأ وتصديق التوقيع وتصديق الفواتير، حققت في عام 2018 ارتفاعاً بنسب متفاوتة عما كانت عليه في عام 2017، بما في ذلك عدد المعاملات الأخرى،

المراسلات

رسالة مقابل (7351) رسالة في العام السابق. وصدر عنها (3405) رسائل مقابل (3387) رسالة في عام 2017.

أما عدد الرسائل الدورية التي صدرت عن الغرفة عام 2018 فبلغ (321,872) رسالة مقابل (338,162) رسالة في عام 2017.

تعد المراسلات التي ترسلها أو تتلقاها الغرفة بمثابة جسر يربط رجال الأعمال الكويتيين بمجتمع الأعمال العربي والدولي. وبالتالي فإنها تعكس نشاط الغرفة كهمزة وصل بين رجال الأعمال والمؤسسات في الكويت ونظرائهم في الخارج. وبلغ عدد الرسائل التي تلقتها الغرفة عام 2018 (8244)

جدول رقم (3)

مجموع مراسلات الغرفة 1960 - 2018

السنة	الرسائل الواردة	الرسائل الدورية الصادرة	الرسائل الصادرة
1960	1,300	2,300	1,700
1970	5,039	24,064	5,763
1980	9,763	48,388	9,646
1989	9,781	81,495	9,958
1992	10,924	67,413	11,037
2000	9,380	61,390	8,195
2005	9,230	80,333	6,415
2010	8,431	228,678	4,791
2011	7,969	263,528	4,519
2012	7,678	239,130	4,021
2013	7,855	179,868	3,698
2014	8,002	147,274	3,827
2015	8,227	96,561	3,620
2016	7,511	287,577	3,260
2017	7,351	338,162	3,387
2018	8,244	321,872	3,405

اللجان

وتشارك الغرفة في العديد من اللجان المشتركة داخل دولة الكويت، وهي لجان لا تشكلها الغرفة، وإنما تشكلها جهة حكومية وتدعى الغرفة للمشاركة في عضويتها، ويتم تشكيل بعض هذه اللجان أحياناً، من قبل مؤسسات مدنية تدعو الغرفة لعضويتها. وهذه اللجان يمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة حسب طبيعة مهمتها وقرار تشكيلها.

وزع مجلس إدارة الغرفة أعماله بين عدد من اللجان الدائمة (من أعضائه ومن غير أعضائه)، أما ما يعرض على الغرفة من قضايا وأمور طارئة لا تدخل في اختصاص إحدى اللجان الدائمة، فتشكل الغرفة لجنة مؤقتة لبحثها، وينتهي عمل هذه اللجنة بانتهاء مهمتها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الدراسات العمالية ودراسات العمل والإنتاجية.

4 - لجنة التجارة والنقل:

وتختص بشؤون التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والإشراف على الدراسات المتعلقة بهما. كما تهتم بشؤون النقل بأنواعه، والملاحة ومواضيعها، وشؤون الجمارك والموانئ، وحماية المستهلك.

5 - لجنة المالية والاستثمار:

تختص بمواضيع الميزانية العامة للدولة والتخطيط الاقتصادي، والمواضيع الاقتصادية العامة، كما تختص بشؤون الاستثمار محلياً ودولياً، والأمور النقدية وشؤون المصارف وشركات الاستثمار وشؤون سوق الأوراق المالية، والدراسات المتعلقة بكل هذه المواضيع.

6 - لجنة المشاريع العامة والإسكان:

تختص بأمور الإسكان والسياسات الإسكانية، وقطاع المقاولات والمقاولين بشكل عام، وأمور الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والطرق، وكافة الدراسات المتعلقة بهذه المواضيع.

1 - مكتب الغرفة:

يعتبر مكتب الغرفة بمثابة اللجنة الإدارية والمالية، ويجتمع بسرعة للبت في القضايا العاجلة ويحيل الهام منها بعد دراسته إلى مجلس الإدارة.

2 - لجنة العضوية والعرف التجاري:

تختص بكافة أمور عضوية الغرفة، وتضع المقترحات والتوصيات الخاصة بشروط التسجيل في الغرفة، وتقوم بالإشراف على إجراء وإصدار شهادات من الغرفة بالكشوفات التي تجريها على البضائع وتحديد حالتها وكمياتها. كما تختص بتحديد العرف التجاري.

3 - لجنة الصناعة والعمل:

تختص بشؤون الصناعة والتصنيع في البلاد، وتمثيل الغرفة في اللجان والهيئات الصناعية المحلية والدولية، والإشراف على الدراسات الصناعية، كما تختص بمشاكل ومواضيع العمل والعمالة، وتمثيل الغرفة في مؤتمرات العمل العربية والدولية، وفي المؤسسات المختصة بالتدريب المهني بالبلاد، وتشرف على

أهم اللجان الكويتية الدائمة والمؤقتة التي تشارك فيها الغرفة

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية.
- اللجنة العليا للمؤتمر الوطني لتطوير التعليم.

- تشارك الغرفة في العديد من الهيئات والمجالس واللجان التي تتعلق باختصاصها، منها ما هو دائم، ومنها ما يختص بمهمة محدده بالذات تنتهي مع انتهائها. ومن أهم هذه اللجان:
- اللجنة العامة للتوحيد القياسي.
- الهيئة العامة للصناعة.

- اللجنة الوطنية لمراقبة تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة.
- لجنة تحسين مؤشر بدء النشاط التجاري.
- لجنة مراجعة تصنيف دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد.
- اللجنة الفرعية لكفاءة الطاقة لأجهزة التبريد والغسالات.
- اللجنة العليا للإشراف على تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الفساد.
- فريق العمل الإداري للجنة العليا لمؤتمر مكافحة الفساد.
- اللجنة الفنية لوضع اللائحة التنفيذية للأواني المفرغة من الهواء...
- اللجنة التحضيرية الخاصة بجائزة الكويت للتنمية المستدامة.
- لجنة اختيار المتقدمين لبرنامج صندوق تدريب وتأهيل المهندسين.
- اللجنة الدائمة لمسح الأسواق ■
- اللجنة الاستشارية لشؤون العمل.
- مجلس أمناء مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية.
- اللجنة الوطنية للمسؤولية المجتمعية.
- لجنة استشارية للمناطق الحرة.
- اللجنة الدائمة لتنظيم أوضاع العمالة الوافدة في القطاع الأهلي - الشؤون.
- اللجنة الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- الهيئة العامة للبيئة.
- المجلس الاستشاري لبرنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت.
- اللجنة العليا للسياحة.
- اللجنة الوطنية لحماية المستهلك.
- اللجنة العليا لسلامة الأغذية.

مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير - 2018

فيه. كما استمر المركز بتقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة وإجراء دراسة مسح للاحتياجات التدريبية لشركات القطاع الخاص في دولة الكويت، وذلك لتمكين المركز من تقديم برامج تدريبية متميزة. وقد ساهمت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مشكورة، بفعالية في دعم تنفيذ عدد من برامج المركز الموجهة لشركات القطاع الخاص.

كما استمر المركز بالاشراف على برامج المنح الدراسية التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت والمعنية بتقديم منح دراسية للدراسات العليا لدرجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال وتخصص القانون التجاري.

قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير خلال عام 2018، بتنفيذ عدد من برامج التدريب اشتملت على برامج تدريب قصيرة وبرامج مهنية طويلة موجهة لعدد من القطاعات الخاصة والحكومية، حيث بلغت (39) برنامجاً. وقد حظي العاملون بشركات القطاع الخاص بالنصيب الرئيسي من البرامج التي نفذها المركز. وقد بلغ عدد المشاركين في البرامج التدريبية للعام 2018 حوالي (1064) مشاركاً بتنام مضطرد عن السنوات السابقة، وتمثل اعداد المتدربين واعداد البرامج التدريبية لهذا العام مستويات متقدمة، وذلك مساهمة من المركز في خدمة بيئة الأعمال المحلية وتنمية مهارات العاملين

البرامج التي نفذها المركز خلال عام 2018

عدد المشاركين	فترة انعقاد البرنامج	البرنامج التدريبي	
30	1 يناير - 11 فبراير 2018	اللغة الانجليزية للاعمال - المرحلة المبتدئة	1
100	11 فبراير 2018	ورشة عمل حول الالتزام ومكافحة غسل الاموال	2
30	11 فبراير - 26 مارس 2018	اللغة الانجليزية للاعمال - المرحلة الاولى	3
20	18 - 22 مارس 2018	الشهادة العالمية الاحترافية في الالتزام وإدارة المخاطر للاعمال	4
21	19 - 22 مارس 2018	أساسيات التخطيط الاستراتيجي المؤسسي	5
10	1 - 5 أبريل 2018	الشهادة العالمية الاحترافية في غسل الاموال ومكافحة الارهاب	6
28	1 أبريل - 9 مايو 2018	اللغة الانجليزية للاعمال - المرحلة المتقدمة	7
15	2 - 4 أبريل 2018	مهارات اعداد وكتابة التقارير	8
17	8 - 11 ابريل 2018	أساسيات التدقيق المالي	9
19	8 - 11 ابريل 2018	أساسيات العقود	10
8	29 ابريل - 2 مايو 2018	المهارات القانونية لغير القانونيين	11
8	6 - 9 مايو 2018	التحليل المالي	12
21	14 - 18 أكتوبر 2018	الشهادة العالمية الاحترافية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال (ICA International Advanced Certificate in Anti Money Laundering)	13
23	21 - 24 أكتوبر 2018	شرح الأحكام المستحدثة لعقد العمل الأهلي طبقاً لقانون رقم 6 لسنة 2010 وتعديلاته	14
13	21 - 24 أكتوبر 2018	أساسيات الحوكمة في المؤسسات والشركات الكويتية	15

عدد المشاركين	فترة انعقاد البرنامج	البرنامج التدريبي	
11	21 أكتوبر - 1 نوفمبر 2018	تصميم وبرمجة المواقع الالكترونية	16
22	22 - 24 أكتوبر 2018	أساسيات تحليل وإدارة المخاطر المؤسسية	17
13	28 - 30 أكتوبر 2018	مهارات القيادة المؤسسية للإدارة الوسطى والمهام الاشرافية	18
27	28 - 31 أكتوبر 2018	مهارات اعداد الميزانيات والحسابات الختامية	19
19	4 - 14 نوفمبر 2018	الشهادة العالمية في الهندسة القيمية - Value Engineering	20
33	11 - 15 نوفمبر 2018	الشهادة الدولية المتقدمة في الالتزام الرقابي (ICA-International Advanced Certificate in Compliance)	21
34	18 - 22 نوفمبر 2018	التشخيص المبكر والمكافحة المتكاملة لحشرة السوسة الحمراء في النخيل (العبدلي)	22
29	18 - 22 نوفمبر 2018	الأمراض والآفات الزراعية وطرق تشخيصها ومكافحتها والوقاية منها (الوفرة)	23
42	25 - 29 نوفمبر 2018	الأمراض والآفات الزراعية وطرق تشخيصها ومكافحتها والوقاية منها (الوفرة)	24
26	25 - 29 نوفمبر 2018	التشخيص المبكر والمكافحة المتكاملة لحشرة السوسة الحمراء في النخيل (العبدلي)	25
12	25 - 28 نوفمبر 2018	أساليب التسويق المبتكرة الحديثة وإعداد الخطط التسويقية	26
93	8 - 11 ديسمبر 2018	الارشاد (أفراد + مجاميع)	27
71	25 نوفمبر - 19 ديسمبر 2018	أكاديمية المبادرين - مشروع تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	28
13	16 - 19 ديسمبر 2018	الدمج والاستحواذ في الشركات Mergers & Acquisitions	29
15	16 - 19 ديسمبر 2018	كيفية عمل تطبيقات الهاتف المحمول Basic Java & Android Application Programming Using Android Studio	30
15	23 - 26 ديسمبر 2018	كيفية عمل تطبيقات الهاتف المحمول Basic Java & Android Application Programming Using Android Studio	31
35	16 - 20 ديسمبر 2018	تحسين الانتاج الزراعي في المحميات الزراعية مع التحليل الاقتصادي لتقليل التكاليف (الوفرة)	32
25	16 - 20 ديسمبر 2018	طرق زراعة وإكثار النخيل ومكافحة الأمراض والآفات (العبدلي)	33
10	23 - 26 ديسمبر 2018	مهارات أمن المعلومات	34
41	24 - 25 ديسمبر 2018	أساسيات المحاسبه وامساك الدفاتر في المشروعات الصغيرة	35
37	23 - 27 ديسمبر 2018	تحسين الانتاج الزراعي في المحميات الزراعية مع التحليل الاقتصادي لتقليل التكاليف (العبدلي)	36
24	23 - 27 ديسمبر 2018	طرق زراعة وإكثار النخيل ومكافحة الأمراض والآفات	37
14	24 - 26 ديسمبر 2018	إعداد وتطبيق مؤشرات قياس الأداء المؤسسي	38
40	25 - 26 ديسمبر 2018	تطبيقات عملية لاعداد دراسات الجدوى على برامج الاكسل	39
1064		المجموع	

وقد شارك في هذا البرنامج (75) متدرباً من أرباب الأعمال والمبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما استمر المركز بعقد «ديوانية المبادرين» والتي تعد أحد البرامج الطموحة التي يقوم المركز من خلالها بالتواصل مع المبادرين الذين التحقوا ببرامجه التدريبية.

كما قام المركز بتقديم خدمات الاستشارات الفنية والقانونية للمبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على شكل منفرد والتي استفاد منها عدد من المبادرين من أجل تقديم مشاريعهم للجهات التمويلية.

خامساً: برامج تخصصية بالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام (ICA):

وقد قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بالتعاون مع الاتحاد العالمي للالتزام ICA وجامعة مانسستر بتنفيذ كل من البرامج التالية:

- ورشة عمل حول الالتزام ومكافحة غسل الاموال بتاريخ 11 فبراير 2018.

- الشهادة العالمية الاحترافية في الالتزام وإدارة المخاطر للاعمال بتاريخ 18 - 22 مارس 2018.

- الشهادة العالمية الاحترافية في غسل الاموال ومكافحة الارهاب بتاريخ 1 - 5 أبريل 2018.

- الشهادة العالمية الاحترافية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال بتاريخ 14 - 18 أكتوبر 2018.

(ICA International Advanced Certificate in Anti Money Laundering)

- الشهادة الدولية المتقدمة في الالتزام الرقابي بتاريخ 11 - 15 نوفمبر 2018 .

(ICA-International Advanced Certificate in Compliance)

وقد شارك في البرامج التدريبية 184 متدرباً من شركات القطاع الخاص.

أولاً: برامج التدريب القصيرة:

نفذ المركز عدد 28 برنامج تدريب قصيرة خلال عام 2018 موجهة لمنتسبي شركات القطاع الخاص، حيث بلغ عدد المستفيدين من تلك البرامج 691 متدرباً.

ثانياً: برامج التدريب المهني:

نفذ المركز عدداً من البرامج المهنية: الهندسة القيمية - بتاريخ 4 - 14 نوفمبر 2018. تصميم وبرمجة المواقع الالكترونية - بتاريخ 21 أكتوبر الى 1 نوفمبر 2018.

ثالثاً: برنامج اللغة الانجليزية للأعمال:

قام مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بالتعاون مع مركز اللغات بجامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي بتنفيذ برنامج (اللغة الانجليزية للأعمال) الموجه لمنتسبي شركات القطاع الخاص وقد بلغ عدد المتدربين في ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة: مبتدأ - 1 يناير الى 11 فبراير 2018

المرحلة: الأولى - 1 أبريل الى 9 مايو 2018

المرحلة: المتقدمة - 11 فبراير الى 26 مارس 2018

وقد شارك في البرنامج بثلاث مراحل (88) متدرباً من شركات القطاع الخاص.

ومن الجدير بالذكر أن البرنامج يقوم بتدريس (منهج كامبريدج للغة الانجليزية للأعمال) والذي يؤهل المنتسبين فيه للتقدم بعدها لاختبار شهادة جامعة كامبريدج المتقدمة للغة الانجليزية وامتحان الأيلز.

رابعاً: ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استمر مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير بتقديم برامج «أكاديمية المبادرين» وهو مشروع (دبلوم ريادة الأعمال - تأهيل وتدريب المبادرين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) وذلك في الفترة 25 نوفمبر حتى 19 ديسمبر 2018 وذلك بالتعاون مع كل من الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الغرفة توفد الدفعة الثامنة من المبتعثين الكويتيين لنيل درجة الماجستير

التخصصات المطلوبة لهذه البعثات على ضوء احتياجات سوق العمل وفقاً لمسوحات وبيانات سوق العمل المتوفرة.

وبهذه الدفعة يبلغ عدد المبتعثين خلال السنوات الماضية إلى حينه (35) مبتعثاً، حيث أنهى (31) مبتعثاً دراستهم حسب الخطة الدراسية لهم، ولا يزال الآخرون في طور الدراسة.

مما يذكر أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تحرص على إرسال المبتعثين لنيل الشهادات العليا من الجامعات العالمية المرموقة فقط، حيث ينحصر الانبعاث في أعلى خمسين جامعة في العالم، حسب التصنيفات الأكاديمية العالمية المعتمدة بهذا الخصوص.

جريباً على عاداتها في السنوات الأخيرة، وضمن المنهج السنوي الذي اختطته الغرفة في دعم وتعزيز الخبرات الوطنية عبر ابتعاثهم للحصول على مؤهل جامعي عالٍ، وافقت لجنة المنح الدراسية بغرفة تجارة وصناعة الكويت في العاشر من يونيو 2018، على إيفاد خمسة من الكويتيين الحاصلين على الشهادة الجامعية في بعثات دراسية خارجية لنيل درجة الماجستير في كلٍ من إدارة الأعمال والقانون التجاري، وذلك للعام الدراسي 2018 - 2019، والتي سبق الإعلان عنها في أوائل العام في وسائل الإعلام وعلى موقع الغرفة الإلكتروني.

وهذه هي الدفعة الثامنة من المبتعثين، حيث سبق للغرفة أن ابتعثت سبع دفعات لنيل شهادة الماجستير. وقد تم تحديد

مركز الكويت للتحكيم التجاري عام 2018

(5,183,700.000) د.ك (خمسة ملايين ومائة وثلاثة وثمانون ألفاً وسبعمائة دينار كويتي).

هذا بالإضافة إلى العديد من طلبات التحكيم غير المقبولة نظراً لعدم استيفاء الشروط الخاصة بالتحكيم أو عدم اختصاص المركز بنظر النزاع.

نشاط الأمانة العامة:

ركزت الأمانة العامة للمركز من خلال أنشطتها على تحقيق رسالته بنشر ثقافة التحكيم والعمل على تطوير ورفع كفاءة المحكمين والخبراء المقيدين، بالإضافة إلى العمل على تحسين البيئة القانونية لممارسة الأعمال التجارية، وتعزيز التعاون بين المركز والجهات ذات الصلة، كما حرصت الأمانة العامة على تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع مختلف الجهات بما يحقق أهداف المركز، وتمثل ذلك من خلال الأنشطة التالية:

الدورات:

1- دورة «الطرق البديلة لحل المنازعات»:

في إطار برنامج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السنوي باسم «برنامج تدريب القانونيين الكويتيين حديثي

في سياق اهتمام مركز الكويت للتحكيم التجاري بنشر ثقافة التحكيم وتعزيز دوره كنظام قضائي لتسوية المنازعات التجارية ليكون أداة متميزة تسهم في نمو الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخارجية، ولتسعيه الدائم والدؤوب في إعداد جيل من المحكمين وتأهيلهم من خلال تنفيذ برامج تدريبية، نعرض فيما يلي أبرز أعمال المركز خلال عام 2018 على النحو التالي:

اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية أربعة اجتماعات أشرفت من خلالها على سير قضايا التحكيم والتوفيق في المركز إضافة لمتابعة كافة المسائل المتعلقة بالأمانة العامة.

المحكمون والخبراء:

تم قبول طلبات القيد لعدد (15) محكماً وموقفاً، كما تم قبول طلبات القيد لعدد (3) خبراء، بجانب عدة طلبات قيد تحت المراجعة.

القضايا:

بلغ عدد القضايا المعروضة على المركز خلال العام (41) قضية تم الحكم في (11) منها ولا زالت باقي القضايا متداولة، وقد بلغ إجمالي قيمة المطالبات في طلبات التحكيم المعروضة

التحكيم» بالتعاون مع برنامج CLDP التابع لوزارة التجارة والعدل الأمريكيتين، وذلك يوم 8 فبراير 2018، وحاضر بها العديد من القضاة والمستشارين الدوليين.

2- مؤتمر «التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2»:

أقام المركز، بالتعاون مع مركز تدريب الملكية الفكرية التابع لمجلس دول التعاون الخليجي، مؤتمر «التحكيم في منازعات الملكية الفكرية 2» وذلك بتاريخ 7 نوفمبر 2018، وامتدت جلساته الثلاث على مدار اليوم متضمنة اثني عشرة محاضرة متخصصة ألقاها خبراء وأكاديميون محليون ودوليون، كما عُقدت ثلاث ورش عمل على هامش المؤتمر.

الزيارات الخارجية:

1 - مؤتمر «صلالة السنوي»:

شارك المركز بمؤتمر مركز التحكيم التجاري بمجلس التعاون لدول الخليج العربية «دار القرار» والذي أقيم بمدينة صلالة تحت عنوان «التحكيم في منازعات التطوير العقاري والإنشاءات (FIDIC) بدول مجلس التعاون» خلال الفترة من 7/31 إلى 2018/8/2.

التخرج» قدم المركز دورة «الطرق البديلة لحل المنازعات» وذلك على مدار ثلاثة أيام بتاريخ 2-4 يناير 2018. وتركزت الدورة على التعريف بالتحكيم والتوفيق في المنازعات التجارية والمبادئ الأساسية لهما ونظام مركز التحكيم وإجراءات الدعوى وتشكيل الهيئة وإصدار الأحكام وغيرها من المسائل في هذا الإطار.

دورة «اتفاق التحكيم»:

أقام المركز دورة مخصصة لطلبة كلية الحقوق باسم «اتفاق التحكيم» قدم المركز دورة «الطرق البديلة لحل المنازعات» وذلك بتاريخ 8 يناير 2018. وتركزت الدورة على التعريف بالتحكيم والتوفيق في المنازعات التجارية والمبادئ الأساسية لهما ونظام مركز التحكيم وغيرها من المسائل في هذا الإطار.

برنامج تدريب «إعداد المحكمين»:

أقام المركز البرنامج التدريبي «برنامج إعداد المحكمين» للسنة التاسعة على التوالي، حيث تمت إقامة البرنامج مرتين خلال عام 2018 بجميع المراحل الثلاث بحضور (33) متدرباً من تخصصات مختلفة.

ورش العمل ومؤتمرات:

1- ورشة عمل «مقارنة بين قوانين التحكيم»:

أقام المركز ورشة عمل بعنوان «مقارنة بين قوانين

مركز أصحاب الأعمال

يُعد مركز أصحاب الأعمال بالغرفة البوابة الرئيسية للحصول على مختلف المعلومات التجارية والصناعية والقانونية والخدمات الأخرى التي تقدمها الغرفة، ذلك أنه همزة الوصل بين أعضاء الغرفة ومراجعها من جهة، وبين مختلف إداراتها وأقسامها من جهة ثانية.

ويبين الجدول التالي ما قدمه المركز من خدمات خلال عام 2018:

م	أنواع الخدمات والمعلومات	المجموع
1	خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال داخل الكويت.	2530
2	خدمة الرد على الاستعلام الهاتفي لأصحاب الأعمال خارج الكويت.	1379
3	تقديم الخدمات والمعلومات لأصحاب الأعمال بحضورهم شخصياً للمركز.	1988
4	الاستعلام التجاري (بيانات أعضاء الغرفة).	323
5	الاشتراك بمجلة الاقتصاد الكويتي.	3

م	أنواع الخدمات والمعلومات	المجموع
6	المراسلات البريدية.	292
7	المراسلات الالكترونية Mail-E.	1348
8	طلب نشر اسم العضو في مجلات الغرفة العربية والأجنبية.	19
9	الاستعلام عن السمعة التجارية لعضو بالغرف العربية والأجنبية.	1
10	خدمات التصوير.	80
11	شكوى تجارية.	17
12	خدمة إنجاز معاملة عضو بإدارة المعاملات.	419
13	مقابلات أصحاب الأعمال مع ممثلي الإدارات المتخصصة بالغرفة.	55
13	مستخدمي خدمة الانترنت المجانية من أعضاء الغرفة بالمركز.	145
15	تحديث بيانات الأعضاء المنتسبين للغرفة.	326
16	الترشح لانتخابات مجلس الإدارة 2018.	18
17	دليل منتسبي الجمعية العمومية لانتخابات 2018.	10
18	تفعيل الخدمات الالكترونية للأعضاء بموقع الغرفة بالانترنت.	639

الغرفة تقدم بعض خدماتها إلكترونياً

الرسوم إلكترونياً (Payment online).

ويتيح هذا الموقع للسادة الأعضاء كذلك، تقديم طلبات الحصول على الخدمات الاعتيادية التي تقدمها الغرفة لأعضائها مثل: طلب الانتساب للغرفة، الحصول على شهادة العضوية، تصديق صحة التوقيع، الحصول على الشهادات التعريفية باللغتين العربية والانكليزية، بالإضافة إلى تجديد اشتراك مجلة «الاقتصادي الكويتي» التي تصدرها الغرفة.

في إطار سعيها المستمر لتطوير خدماتها وتوظيف أحدث التطورات التكنولوجية المتلاحقة، شهدت الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت لأعضائها، في الآونة الأخيرة، تطوراً ملموساً، حيث أصبح بإمكان السادة الأعضاء الحصول الآن على تلك الخدمات آلياً من خلال موقع الغرفة الإلكتروني

www.kuwaitchamber.org.kw

وبخاصة تجديد الاشتراكات السنوية للأعضاء وتسديد

التقرير المالي



الفصل الخامس

الحسابات الختامية



الحسابات الختامية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة رئيس وأعضاء مجلس الادارة المحترمين
غرفة تجارة وصناعة الكويت
دولة الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة الكويت (الغرفة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. أن مسؤولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما اننا مستقلين عن الغرفة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات وميثاق الاخلاقية. اننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسئولية الادارة حول البيانات المالية

ان الادارة هي الجهة المسؤولة عن اعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من اعداد البيانات المالية بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولاعداد تلك البيانات المالية، تكون ادارة الغرفة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية، والافصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الادارة تصفية الغرفة أو ايقاف أنشطتها، أو عدم توفر أي بديل آخر واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

مسئوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

ان أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية، بشكل متكامل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، واصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. ان التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائما الأخطاء المادية في حالة وجودها.

إن الفروقات يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة. عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا:

- نقوم بتحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لبدء رأينا. أن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تضارب، أو تزوير، أو حذفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.
- استيعاب إجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الضبط الداخلي للغرفة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والايضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الادارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الادارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما اذا كان هناك أمور جوهرية قائمة ومرتبطة بأحداث أو ظروف قد تشير الى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية. واذا ما توصلنا الى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فان علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق والى الافصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما اذا كانت تلك الافصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك الى تعديل رأينا. ان استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي الى عدم قدرة الغرفة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الاطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الافصاحات، وفيما اذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الغرفة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وقد اجري الجرد وفقاً للاصول المرعية.

عبد اللطيف محمد العيبان (CPA)

(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)

جرانت ثورنتون - القطامي والعيبان وشركاهم

بيان الدخل كما في 31 ديسمبر 2018

السنة المنتهية في 31 ديسمبر <u>2017</u> د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر <u>2018</u> د.ك	إيضاحات	
			الإيرادات
4,940,334	5,728,229	6	رسوم محصلة
116,395	119,392	7	صافي إيراد مبنى الغرفة
571,206	628,770		إيراد فوائد
(8,125)	(11,248)	8	صافي تكلفة المجلة
(15,390)	10,968	9	صافي وفر/ (عجز) مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير
(45,991)	12,433	10	صافي وفر/ (عجز) مركز الكويت للتحكيم التجاري
5,558,429	6,488,544		
			المصاريف والأعباء الأخرى
(3,823,186)	(4,602,648)	11	المصاريف العمومية والإدارية
(87,065)	(81,193)		مصاريف الانترنت
(19,684)	(6,935)		مصاريف مشاركات في معارض محليه ودوليه
(16,140)	(10,958)		مصاريف دورات تدريبية
(737,005)	(934,691)	12	استهلاك ممتلكات والآت ومعدات
(4,683,080)	(5,636,425)		
875,349	852,119		وفر السنة
-	-		إيرادات اخرى شاملة للسنة
875,349	852,119		الوفر الشامل للسنة

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2018

31 ديسمبر 2017 د.ك	31 ديسمبر 2018 د.ك	إيضاحات	الموجودات
8,056,183	7,957,974	12	موجودات غير متداولة ممتلكات والآلات ومعدات
579,866	671,078	13	موجودات متداولة ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى
33,933	31,747		نقد في الصندوق
828,993	632,504	14	أرصدة لدى البنوك
21,905,000	23,715,000	15	ودائع لأجل
23,347,792	25,050,329		مجموع الموجودات المتداولة
31,403,975	33,008,303		مجموع الموجودات
25,483,934	26,359,283		حقوق ملكية الغرفة والمطلوبات حقوق ملكية الغرفة
875,349	852,119		الاحتياطي العام وفر السنة
26,359,283	27,211,402		مجموع حقوق ملكية الغرفة
3,408,716	3,860,349		مطلوبات غير متداولة مخصص مكافأة نهاية الخدمة
61,173	244,242	16	مطلوبات متداولة ذمم دائنه وحسابات دائنة أخرى
122,242	300,974		مصاريف مستحقة
338,315	343,509		مخصص إجازات مستحقة
897,574	920,955		إيرادات مقبوضة مقدماً
216,672	126,872	17	أمانات للغير
1,635,976	1,936,552		مجموع المطلوبات المتداولة
31,403,975	33,008,303		مجموع حقوق الغرفة والمطلوبات

أمين الصندوق الفخري

عبدالله سعود الحميضي

رئيس مجلس الإدارة

علي محمد ثنيان الغانم

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق ملكية الغرفة

مجموع حقوق ملكية الغرفة د.ك	صافي الوفر د.ك	الاحتياطي العام د.ك	
25,483,934	515,754	24,968,180	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
875,349	875,349	-	الوفر الشامل للسنة
-	(515,754)	515,754	محول الى الاحتياطي العام
26,359,283	875,349	25,483,934	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
852,119	852,119	-	الوفر الشامل للسنة
-	(875,349)	875,349	محول الى الاحتياطي العام
27,211,402	852,119	26,359,283	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 د.ك	ايضاح
875,349	852,119	أنشطة التشغيل
		وفر السنه
		التعديلات :
737,005	934,691	الاستهلاك
443,349	478,152	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(77,925)	(26,519)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعه
1,977,778	2,238,443	
		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل :
15,640	(91,212)	ذمم مدينة وحسابات مدينه اخرى
(12,397)	155,251	ذمم دائته وحسابات دائته اخرى
99,648	178,732	مصاريق مستحقه
(33,446)	5,194	مخصص اجازات مستحقه
74,227	23,381	ايرادات مقبوضه مقدما
(7,029)	36,629	امانات للغير
2,114,421	2,546,418	صافي النقد الناتج من انشطه التشغيل
		انشطة الاستثمار
(50,000)	(1,810,000)	ودائع لاجل
(1,837,902)	(843,567)	شراء ممتلكات والات ومعدات
-	7,085	القيمة الدفترية لممتلكات والات ومعدات مستبعده
(1,887,902)	(2,646,482)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
226,519	(100,064)	(النقص) / الزيادة في النقد وشبه النقد
445,590	672,109	النقد وشبه النقد في اول السنه
672,109	572,045	النقد وشبه النقد في اخر السنه

إن الإيضاحات المبينة في نهاية التقرير تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

ايضاحات حول البيانات المالية

1 - اهداف الغرفة

غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤسسة ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتتمتع الغرفة بالشمولية الاعتبارية فلها ضمن نطاق هذا القانون حق التملك والبيع والشراء والتقاضي والرهن وقبول التبرعات والهبات وعقد القروض وغير ذلك من الاعمال التي تدخل في حدود اختصاصها.

ان عنوان الغرفة المسجل والذي من خلاله تقوم الغرفة بأنشطتها الرئيسية هو: القبله - قطعة 1 - ش عبدالعزيز حمد الصقر - قسيمة 900087.

تم المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (بما في ذلك بيانات المقارنة) والموافقة على اصدارها من قبل ادارة الغرفة بتاريخ 18 فبراير 2019.

2- بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

3- التغييرات في السياسات المحاسبية

3.1 المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الغرفة

هناك عدد من المعايير الجديدة والمعدلة مفعلة للفترة السنوية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2018 والتي تم تطبيقها من قبل الغرفة. فيما يلي المعلومات حول هذه المعايير الجديدة:

المعيار او التفسير	يفعل للفترة السنوية التي تبدأ في
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس	1 يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الايرادات من العقود مع العملاء	1 يناير 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) - الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية» (2014) ما يمثل اتمام خطته لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 «الأدوات المالية: التحقق والقياس». يقوم المعيار الجديد بادخال تغييرات واسعة النطاق على تعليمات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتصنيف وقياس الاصول المالية كما يقوم ايضا بادخال نموذج «خسارة ائتمانية متوقعة» جديد خاص بهبوط قيمة الاصول المالية. يقوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أيضا بتقديم تعليمات جديدة حول تطبيق محاسبة التحوط.

فيما يلي المجالات الرئيسية للأثر:

● ان تصنيف وقياس الاصول المالية يستند الى المعايير الجديدة التي تراعي التدفقات النقدية التعاقدية للاصول ونموذج الاعمال الذي يتم فيه ادارتها.

- ان اي هبوط في القيمة مبني على خسارة ائتمانية متوقعة يسجل على الذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الاصول من نوع الديون المصنفة حاليا كاستثمارات متاحة للبيع ومحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ما لم يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر وفقا للمعايير الجديدة.
 - لم يعد بالامكان قياس الاستثمارات في الاسهم بالتكلفة ناقصا هبوط القيمة وجميع هذه الاستثمارات يتم قياسها عوضا عن ذلك بالقيمة العادلة. يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة في الارباح او الخسائر ما لم تقم الغرفة بتصنيف نهائي لا رجعة فيه لعرضها في الايرادات الشاملة الأخرى.
 - اذا استمرت الغرفة باختيار خيار القيمة العادلة لبعض الخصوم المالية، عندها يتم عرض تغيرات القيمة العادلة في الايرادات الشاملة الأخرى الى الحد الذي ترتبط فيه تلك التغيرات بمخاطر الائتمان الخاصة بالغرفة.
- يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للاصول المالية: مقاسة بالتكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى والقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر. يقوم المعيار بحذف فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الخاصة بالاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمدينين والاستثمارات المتاحة للبيع.

التصنيف والقياس:

ان الذمم المدينة محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع ان تؤدي الى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات اصل الدين والفائدة. هذا وقد قامت إدارة الغرفة بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الادوات واستنتجت بانها تقي بالمعايير الخاصة بقياس التكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. لذا، لا يوجد هناك حاجة لاعادة القياس لهذه الادوات.

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لكل فئة من فئات الموجودات المالية للغرفة كما في 1 يناير 2018.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9		معيار المحاسبة الدولي رقم 39		الموجودات المالية:
القيمة الدفترية د.ك	التصنيف	القيمة الدفترية د.ك	التصنيف	
33,933	التكلفة المطفأة	33,933	قروض ومدينون	نقد في الصندوق
828,993	التكلفة المطفأة	828,993	قروض ومدينون	ارصدة لدى البنوك
21,905,000	التكلفة المطفأة	21,905,000	قروض ومدينون	ودائع لاجل
579,866	التكلفة المطفأة	579,866	قروض ومدينون	ذمم مدينة وحسابات مدينة اخرى
23,347,792		23,347,792		مجموع الموجودات المالية

لا يوجد هناك أثر على المطلوبات المالية للغرفة وسيتم مواصلة قياسها بالتكلفة المطفأة.

انخفاض القيمة:

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ان تقوم الغرفة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على جميع اصولها المالية المقاسة

بالتكلفة المطفأة. تستند خسائر الائتمان المتوقعة الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الغرفة استلامها. يتم بعد ذلك خصم النقص بالتقريب الى معدل الفائدة الفعلي الاصلي للاصل. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، تقوم الغرفة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا: تتمثل هذه الخسائر في الخسائر التي تنتج عن احداث افتراضية محتملة خلال الاثني عشر شهرا بعد تاريخ التقرير.

- خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة: تتمثل هذه الخسائر في الخسائر التي تنتج عن احداث افتراضية محتملة على مدى العمر المتوقع للاداء المالية.

قررت الادارة بان هبوط القيمة الاضافي المطلوب من قبل هذا المعيار لم يكن ماديا وبناء عليه، لم تقم الغرفة بتسجيل اي خسائر في هبوط القيمة على ذمها المدينة والاصول الاخرى.

ملخص الأثر على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

كما هو مسموح به من قبل الاحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، اختارت الغرفة عدم تعديل معلومات المقارنة للفترات السابقة بخصوص متطلبات التصنيف والقياس وبما في ذلك هبوط القيمة. وبناء عليه، فان المعلومات المقدمة للفترات المقارنة لا تعكس عموما متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بل متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الايرادات من العقود مع العملاء

تم استبدال المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مكان معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الايرادات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الانشاءات" وتفسيرات محاسبية مختلفة تتعلق بالايرادات، وهو يعطي نموذج تحقق جديد يعتمد على مبدأ السيطرة وباستخدام خمس خطوات يتم استخدامها على كافة العقود مع العملاء.

الخطوات الخمس لهذا النموذج هي:

- تعريف العقد مع العميل.

- تعريف التزامات الاداء في العقد.

- تحديد سعر المعاملة.

- توزيع سعر المعاملة على التزامات الاداء كما جاءت بالعقد.

- تسجيل الايرادات عند قيام المنشأة بتلبية التزامات الاداء.

كما يتضمن المعيار ارشادات هامة، مثل:

- العقود التي تتضمن توريد عدد اثنين أو أكثر من الخدمات أو البضاعة - وكيف يتم احتساب وتسجيل كل جزئية تم تنفيذها على حده وذلك ضمن الترتيبات التي تحتوي على عدة بنود، وكيف توزع سعر المعاملة ومتى تدمج العقود.

- التوقيت - فيما اذا تطلب تسجيل الايرادات خلال الفترة أو خلال نقطة محددة من الزمن.

- التسعير المتغير ومخاطر الائتمان - والتي تناقش كيفية معالجة الترتيبات التي تحتوي على أدوات سعرية متغيرة أو طارئة (مثال:

- تنفيذ (مشتراط) كما تم تحديث بند المعوقات على الإيرادات.
- قيمة الوقت - متى تعدل سعر العقد لأغراض تمويلية.
- أمور أخرى محددة تتضمن:
 - المقابل غير النقدي ومقايضة الأصول.
 - تكلفة العقود.
 - حق الرد وخيارات العملاء الأخرى.
 - خيارات المورد باعادة الشراء.
 - الكفالات.
 - الأصل مقابل الوكيل.
 - الترخيص.
 - تعويض الضرر.
 - الاعتاب المقدمة غير القابلة للاسترداد.
 - صفة الامانة وترتيبات الفوترة والاحتفاظ.

4- ملخص السياسات المحاسبية

اعتبارات عامة

ان السياسات المحاسبية الهامة التي تم استخدامها لاعداد هذه البيانات المالية هي:
تم اعداد البيانات المالية للغرفة على اساس التكلفة التاريخية. تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي («د.ك.») وهو عملة التشغيل والعرض للغرفة.
تم اعداد البيانات المالية باستخدام أسس القياس المحددة ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ولكل أصل أو خصم أو إيراد أو مصروف على حدة. تم بيان أسس القياس بشكل أوفر ضمن السياسات المحاسبية أدناه.

عرض البيانات المالية

تم عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS) رقم (1): عرض البيانات المالية (معدل في 2007). حيث اختارت الغرفة ان تعرض بيان الدخل الشامل.

تحقق الإيراد

تحتسب إيرادات الإيجارات على أساس مبدأ الاستحقاق.
تحتسب إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويؤخذ في الاعتبار مبلغ الأصل القائم ومعدل الفائدة.
إيرادات الاشتراكات وتصديق الفواتير وتصديق التواقيع وشهادات ورسوم الانتساب تؤخذ عند حدوثها.

ممتلكات والالات ومعدات

تظهر الممتلكات والالات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسارة هبوط القيمة. تستهلك الغرفة الممتلكات والالات والمعدات على طريقة القسط الثابت بنسب سنوية حددت لاستهلاك الممتلكات والالات والمعدات على فترة العمر الانتاجي المقدر لها.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عن فترة الخدمة المتراكمة لكل موظف بتاريخ المركز المالي وفقا للنظام الداخلي للغرفة ووفقا لقانون العمل في القطاع الاهلي.

بموجب القرار رقم (1) لعام 2008 الصادر بتاريخ 7 يناير 2008 وبناء على موافقة هيئة مكتب الغرفة في جلستها رقم 2007/4، المنعقدة بتاريخ 5 ديسمبر 2007، قررت إدارة الغرفة احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين العاملين بالغرفة على اساس كامل آخر راتب شهر تقاضاه بدلا من احتساب المخصص للمبلغ الذي يزيد عن المبلغ الخاضع لسقف التأمينات الإجتماعية وكما كان معمول به سابقا.

العملات الأجنبية:

تقوم المعاملات بالعملات الاجنبية خلال السنة الى الدينار الكويتي بالاسعار السائدة بتاريخ المعاملة، وتقوم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الاجنبية في نهاية السنة الى الدينار الكويتي بالاسعار السائدة بتاريخ المركز المالي، ويؤخذ الفرق الناتج عن التقويم في بيان الدخل الشامل.

5- احكام الادارة الهامة وعدم التأكد من التقديرات

ان اعداد البيانات المالية للغرفة يتطلب من الادارة اتخاذ الاحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على القيمة المدرجة لكل من الايرادات والمصاريف والاصول والخصوم والافصاح عن الالتزامات الطارئة في نهاية فترة التقارير المالية. مع ذلك، فان عدم التأكد من تلك الافتراضات والتقديرات قد تؤدي الى نتائج تتطلب بعض التعديلات غير الجوهرية على القيمة المدرجة لكل من الاصول والخصوم والتي قد تتأثر في الفترات المستقبلية.

أحكام الادارة الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقوم الادارة باتخاذ الاحكام الهامة التالية والتي لها اكبر الاثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

عدم التأكد من التقديرات

ان المعلومات حول التقديرات والافتراضات التي لها اهم الاثر على تحقق وقياس الاصول والخصوم والاييرادات والمصاريف مبينة ادناه. قد تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية.

الاعمار الانتاجية للاصول القابلة للاستهلاك

تقوم الادارة بمراجعة تقديرها للاعمار الانتاجية للاصول القابلة للاستهلاك بتاريخ كل تقرير مالي استنادا الى الاستخدام المتوقع للاصول. كما ان التقديرات غير المؤكدة في هذه التقديرات تتعلق بتقادم فني قد يغير استخدام بعض البرامج والمعدات.

<u>2017</u>	<u>2018</u>	6 - رسوم محصلة
د.ك	د.ك	
3,142,945	3,669,990	اشتراكات
414,235	440,276	تصديق فواتير
505,781	537,081	تصديق توافيع
38,173	46,744	تعديل ملفات
508,757	597,999	شهادات الانتساب
285,920	374,425	رسوم الانتساب
44,523	61,714	أخرى مختلفة
4,940,334	5,728,229	

<u>2017</u>	<u>2018</u>	7 - صافي إيراد مبنى الغرفه
د.ك	د.ك	
433,072	445,147	إيراد الإيجار
(316,677)	(325,755)	مصارييف المبنى
116,395	119,392	

<u>2017</u>	<u>2018</u>	8 - صافي تكلفه المجلة
د.ك	د.ك	
12,147	9,068	إيراد المجلة
(20,272)	(20,316)	تكاليف المجلة
(8,125)	(11,248)	

<u>2017</u>	<u>2018</u>	9 - صافي وفر / (عجز) مركز عبدالعزیز الصقر للتنمية والتطوير
د.ك	د.ك	
302,675	228,615	الإيرادات
(2,739)	(2,855)	الاستهلاك
(315,326)	(214,792)	المصاريف
(15,390)	10,968	

<u>2017</u>	<u>2018</u>	10 - صافي وفر / (عجز) مركز الكويت للتحكيم التجاري
د.ك	د.ك	
34,175	70,868	الإيرادات
(80,166)	(58,435)	المصاريف
(45,991)	12,433	

<u>2017</u>	<u>2018</u>	11 - المصاريف العمومية والإدارية
د.ك	د.ك	
2,211,908	2,541,915	رواتب واجور واجازات ومنح للموظفين
150,315	452,672	مؤتمرات وحفلات ووفود
308,440	255,500	المسئولية الاجتماعية والاشتراكات
8,285	8,094	بريد وهاتف واتصالات
24,275	32,727	قرطاسية ومطبوعات
2,559	9,075	صيانة وتصلح المعدات
47,324	59,425	مصاريف تأمين ضد الطوارئ
34,488	26,186	صحف ودراسات واعلام ونشر واعلان
20,506	21,714	مصاريف متنوعة
426,004	467,259	مكافأة نهاية الخدمة
131,047	139,572	التأمينات الاجتماعية
80,623	85,042	مصاريف الحاسب الالي
17,582	35,121	استشارات ومصاريف اخرى مختلفة
32,098	167,205	كهرباء وماء
113,146	123,346	ايجارات
214,586	177,795	البعثات الدراسية
3,823,186	4,602,648	

12- ممتلكات والآت ومعدات

أ - يتألف هذا البند مما يلي :

التكلفة	مبنى المقر	توسعة مبنى المقر	اثاث ومفروشات	معدات وتجهيزات	الحاسب الآلي	السيارات	الاجمالي
د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
1 يناير 2018	12,029,623	3,451,187	748,350	312,266	269,351	120,000	16,930,777
اضافات	-	561,064	16,735	120,042	160,726	45,000	843,567
استبعادات	-	-	(8,443)	(12,998)	(75,589)	(40,000)	(137,030)
31 ديسمبر 2018	12,029,623	4,012,251	756,642	419,310	294,488	125,000	17,637,314
الاستهلاك المتراكم							
1 يناير 2018	8,313,698	-	274,234	106,343	98,872	81,447	8,874,594
محمل على بيان الدخل الشامل	481,185	160,490	111,436	86,037	68,878	26,665	934,691
متعلق بالاستبعادات	-	-	(8,443)	(12,998)	(75,589)	(32,915)	(129,945)
31 ديسمبر 2018	8,794,883	160,490	377,227	179,382	92,161	75,197	9,679,340
القيمة الدفترية							
31 ديسمبر 2018	3,234,740	3,851,761	379,415	239,928	202,327	49,803	7,957,974

أ - يتألف هذا البند مما يلي :

التكلفة	مبنى المقر	مبنى قيد الانشاء (توسعة مبنى المقر)	اثاث ومفروشات	معدات وتجهيزات	الحاسب الآلي	السيارات	الاجمالي
د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
1 يناير 2017	12,029,623	1,812,347	753,703	167,268	272,206	110,000	15,145,147
اضافات	-	1,638,840	3,790	158,795	26,477	10,000	1,837,902
استبعادات	-	-	(9,143)	(13,797)	(29,332)	-	(52,272)
31 ديسمبر 2017	12,029,623	3,451,187	748,350	312,266	269,351	120,000	16,930,777
الاستهلاك المتراكم							
1 يناير 2017	7,832,513	-	171,481	69,735	64,685	51,447	8,189,861
محمل على بيان الدخل	481,185	-	111,896	50,405	63,519	30,000	737,005
متعلق بالاستبعادات	-	-	(9,143)	(13,797)	(29,332)	-	(52,272)
31 ديسمبر 2017	8,313,698	-	274,234	106,343	98,872	81,447	8,874,594
القيمة الدفترية							
31 ديسمبر 2017	3,715,925	3,451,187	474,116	205,923	170,479	38,553	8,056,183

ب - الأرض المقام عليها مبنى المقر للغرفة مستأجرة من الدولة ابتداء من 15 يوليو 2013 لمدة عشرين سنة. وقد تم الانتهاء من توسعة مبنى المقر في نهاية عام 2017، وتم البدء في الاستهلاك في عام 2018.

ج - تستهلك الغرفة الممتلكات والالات والمعدات بالنسب السنويه التالية:

مبنى المقر 4 % اثاث ومفروشات 15 % معدات وتجهيزات، الحاسب الآلي، السيارات 25 %

13 - ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
113,455	139,889	ذمم مدينة
58,010	51,050	ذمم الموظفين المدينة
84,516	93,181	مصاريف مدفوعة مقدما
530	3,880	تأمينات مسترده
5,800	13,965	حسابات تحت التسوية
51,538	56,816	ايجارات مستحقة
258,656	307,563	فوائد مستحقة
7,361	4,734	موجودات ثابتة تخص مركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير
579,866	671,078	

14 - أرصدة لدى البنوك

أ - يتألف هذا البند من أرصدة الحسابات البنكية التالية:

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
186,095	430,400	بنك الكويت الوطني
17,913	1,865	بنك الخليج
135,063	20,915	البنك الاهلي الكويتي
1,230	3,574	البنك التجاري الكويتي
1,589	3,934	البنك الاهلي المتحد
5,150	7,625	بنك برقان
286,464	60,885	بنك الكويت الوطني - حساب ممتاز
4,255	5,612	بيت التمويل الكويتي
39,596	23,030	بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الاعمال - (ايضاح 17)
151,221	69,176	بنك الكويت الوطني - مركز الكويت للتحكيم التجاري - (ايضاح 17)
417	4,784	بنك الكويت الوطني - أون لاين
-	704	بنك الكويت الوطني - ملتقى الكويت للاستثمار
828,993	632,504	

ب- ان رصيد حساب بنك الكويت الوطني - اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الاعمال، ورصيد حساب مركز الكويت للتحكيم التجاري والبالغ مجموعها 92,206 د.ك (مبلغ 190,817 د.ك في 2017)، هي أرصدة بنكية خاصة بالغير، وتظهر مبالغ معادلة لهذه الحسابات ضمن بند امانات للغير. تم خصم تلك الارصدة من النقد وشبه النقد (ايضاح 18) كونها ارصدة نقدية خاصة بالغير.

15 - ودائع لأجل

أ- يتألف هذا البند مما يلي:

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
12,300,000	18,345,000	بنك الخليج
6,505,000	5,370,000	البنك الاهلي الكويتي
3,100,000	-	بنك برقان
21,905,000	23,715,000	

ب - الودائع بالدينار الكويتي تستحق خلال سنة وبفوائد تتراوح بين 2.65 % - 3 % سنويا (بين 2.375 % - 2.75 % في 2017).

16 - ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
33,384	216,424	ذمم دائنة
27,789	27,818	ارصدة دائنة اخرى
61,173	244,242	

17 - أمانات للغير

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
39,268	22,975	اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال - (ايضاح 14)
135,521	67,670	مركز الكويت للتحكيم التجاري - (ايضاح 14)
41,883	36,227	تأمين ايجارات
216,672	126,872	

18 - النقد وشبه النقد

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
33,933	31,747	نقد في الصندوق
828,993	632,504	أرصدة لدى البنوك
(190,817)	(92,206)	(ناقصا): الارصدة البنكية الخاصة بالغير (14 - ب)
672,109	572,045	

19 - أهداف وسياسات ادارة المخاطر

تتعرض أنشطة الغرفة الى العديد من المخاطر المالية، مثل: مخاطر السوق (وتشمل مخاطر سعر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات الأسعار)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتولى الادارة العامة للغرفة، مسؤولية ادارة مخاطر الغرفة. ويتركز عمل تلك الادارة، وبشكل أساسي، على تأمين الاحتياجات النقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للغرفة والتقليل من احتمالية التفاعل مع المؤشرات السلبية التي قد تؤدي الى التأثير على نتائج أنشطة الغرفة وذلك عن طريق اعداد تقارير المخاطر الدورية التي توضح مدى تعرض الغرفة لتلك المخاطر وحجمها وأهميتها.

لا تدخل الغرفة في / أو تتاجر في الأدوات المالية، بما في ذلك مشتقات الأدوات المالية، على أساس التخمينات المستقبلية.

ان أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها الغرفة هي كما يلي:

19.1 مخاطر السوق

أ- مخاطر العملة الاجنبيه

تتمثل مخاطر العملة الاجنبيه في تقلب الادوات المالية نتيجة لتغير اسعار تحويل العملات الاجنبية. ترى الاداره انه يوجد مخاطر ضئيلة من تكبد خسائر بسبب تقلبات اسعار الصرف وبالتالي فان الغرفة لا تقوم بالتحوط لمخاطر العملات الاجنبية.

ب- مخاطر معدلات أسعار الفائدة

تظهر مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في سعر الفائدة الذي قد يؤثر على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للادوات المالية. لا تواجه الغرفة مخاطر ذات أهمية بشأن مخاطر معدلات سعر الفائدة.

19.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر. ان سياسة الغرفة تجاه تعرضها لمخاطر الائتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم. كما تحاول الغرفة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق محددة أو من خلال تنوع تعاملاتها في أنشطة مختلفة. كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً.

ان مدى تعرض الغرفة لمخاطر الائتمان محدود بالمبالغ المدرجة ضمن الموجودات المالية كما في تاريخ المركز المالي والملخصة على النحو التالي:

<u>2017</u>	<u>2018</u>	
د.ك	د.ك	
579,866	671,078	ذمم مدينة وحسابات مدينة أخرى
33,933	31,747	نقد في الصندوق
828,993	632,504	ارصدة لدى البنوك
21,905,000	23,715,000	ودائع قصيرة الأجل
23,347,792	25,050,329	

19.3 مواقع تمرکز الموجودات والمطلوبات

تعمل الغرفة داخل دولة الكويت، ان جميع موجودات الغرفة ومطلوباتها في داخل دولة الكويت.

19.4 مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي الى عدم قدرة الغرفة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير عند استحقاقها. وللحد من تلك المخاطر، قامت ادارة الغرفة بتتبع مصادر التمويل وادارة موجوداتها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل منتظم. الجدول أدناه يلخص فترات الاستحقاق لمطلوبات الغرفة. ان تواريخ الاستحقاق الخاصة بمطلوبات الغرفة، حسب الاتفاقيات التعاقدية، مبنية على أساس الفترات المتبقية، كما في تاريخ المركز المالي.

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2018

المجموع د.ك	ما يزيد عن سنة د.ك	3 الى 12 شهر د.ك	1 الى 3 أشهر د.ك	خلال شهر واحد د.ك	المطلوبات
3,860,349	3,860,349	-	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
244,242	27,818	216,424	-	-	ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى
300,974	-	300,974	-	-	مصاريف مستحقة
343,509	-	343,509	-	-	مخصص اجازات مستحقة
920,955	-	920,955	-	-	ايرادات مقبوضة مقدما
126,872	-	126,872	-	-	أمانات للغير
5,796,901	3,888,167	1,908,734	-	-	مجموع المطلوبات

فترات الاستحقاق كما في 31 ديسمبر 2017

المجموع د.ك	ما يزيد عن سنة د.ك	3 الى 12 شهر د.ك	1 الى 3 أشهر د.ك	خلال شهر واحد د.ك	المطلوبات
3,408,716	3,408,716	-	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
61,173	27,789	33,384	-	-	ذمم دائنة وحسابات دائنة اخرى
122,242	-	122,242	-	-	مصاريف مستحقة
338,315	-	338,315	-	-	مخصص اجازات مستحقة
897,574	-	897,574	-	-	ايرادات مقبوضة مقدما
216,672	-	216,672	-	-	أمانات للغير
5,044,692	3,436,505	1,608,187	-	-	مجموع المطلوبات

20 - تكاليف الموظفين

ظهرت تكاليف الموظفين أدناه ضمن الحسابات التالية الواردة ضمن بيان الدخل الشامل:

2017 د.ك	2018 د.ك	
2,768,959	3,148,746	المصاريف العمومية والاداريه
106,260	94,820	ضمن المصاريف الخاصة بمركز عبدالعزيز الصقر للتنمية والتطوير (ايضاح 9)
42,532	34,704	ضمن المصاريف الخاصة بمركز الكويت للتحكيم التجاري (ايضاح 10)
2,917,751	3,278,270	



مخزفة لآارة وطفاعة الكؤولة

هاتف: مباشر: (965) 22423666

بدالة: (965)1805580 - (965) 22300000

kcci@kcci.org.kw

www.kuwaitchamber.org.kw

